المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

تداعيات جائحة كورونا المستجد

COVID-19

على الصناعة العربية

والتدابير المتخذة لدعم وتحفيز القدرات الصناعية

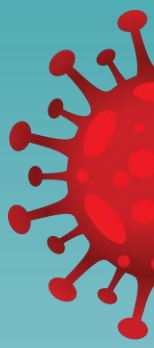

إدارة التنمية الصناعية
يونيو 2020

تداعيات جائحة كورونا المستجد

COVID-19

على الصناعة العربية

والتدابير المتخذة لدعم وتحفيز القدرات الصناعية

المحتويات	الصفحة
تقديم	3
مقدمة	4
أولا: تداعيات جائحة كورونا على نمو الاقتصاد العالمي والصناعة العالمية	6
1. أداء الاقتصاد العالمي	6
2. أداء الصناعة العالمية	9
(أ) الصناعات التحويلية	9
(ب) صناعات النفط والغاز	11
3. التداعيات على التجارة الخارجية للسلع والمنتجات الصناعية	13
ثانيا: انعكاسات الجائحة على النمو الاقتصادي وأداء القطاعات الصناعية في الدول العربية	19
1. الوضع الاقتصادي في الدول العربية	19
2. أداء القطاعات الصناعية في الدول العربية	23
(أ) الصناعات التحويلية	23
(ب) صناعات النفط والغاز	29
3. التداعيات على التجارة الخارجية للسلع والمنتجات الصناعية	31
ثالثا: التدابير والمبادرات الدولية والعربية المتخذة للحد من تداعيات جائحة كورونا	35
1. حزم التحفيز الدولية لمواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد	35
(أ) الحزم التي اتخذتها التكتلات والمنظمات والمؤسسات الدولية	35
(ب) الحزم المتبناة على مستوى الدول الصناعية الكبرى	36
2. التدابير والإجراءات الوقائية العربية المتخذة للحد من تداعيات الجائحة ولدعم القطاع الصناعي	37
(أ) أنماط استجابة المؤسسات الصناعية لتحديات أزمة كورونا	38
(ب) التدابير والإجراءات التحفيزية لدعم وتحفيز القطاع الصناعي	40
المملكة الأردنية الهاشمية	40
دولة الإمارات العربية المتحدة	41
مملكة البحرين	43
الجمهورية التونسية	44
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	45
جمهورية جيبوتي	46
المملكة العربية السعودية	47
جمهورية السودان	48
جمهورية العراق	49
سلطنة عمان	50

دولة فلسطين	51
دولة قطر	53
دولة الكويت	54
الجمهورية اللبنانية	55
دولة ليبيا	56
جمهورية مصر العربية	57
المملكة المغربية	58
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	60
رابعا: مبادرات المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين لدعم القطاع الصناعي	62
1. إنشاء المنصة العربية لطلبات وعروض المنتجات الصناعية ومواكبة تداعيات جائحة كورونا المستجد	62
2. عقد اجتماع عن بُعد لمسؤولي الصناعة العربية لمناقشة تطورات وتداعيات الجائحة	63
3. توفير المواصفات القياسية ذات العلاقة بصناعة المعدات والمستلزمات الطبية والصحية	64
4. تنظيم ورش العمل عن بُعد وإعداد الدراسات في المجالات ذات العلاقة بتداعيات جائحة كورونا المستجد	65
الخلاصة: الاستنتاجات والتوصيات	70
قائمة المراجع	73

تقديـــم

يُعتبر القطاع الصناعي من المحركات المساندة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويُعد من أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في الرفع من الناتج المحلي وتوفير فرص العمل. وقد كان لانتشار جائحة كورونا المستجد **(COVID19)** تأثيرات ملموسة على هذا القطاع ، غير أنه يختلف حجم هذا التأثير من دولة إلى أخرى. وقد وضعت هذه الجائحة المؤسسات والفاعلين الصناعيين أمام تحديات جمة على عدة مستويات من حيث استمرارية الإنتاج الصناعي وتوفير المتطلبات الأساسية من السلع والمنتجات والمواد الخام والوسيطة. لذلك، فقد اتجهت العديد من الدول والمؤسسات الصناعية والمنظمات الدولية والإقليمية إلى اتخاذ التدابير اللازمة لدعم وتحفيز القدرات الصناعية ومواجهة الأضرار الناجمة عن هذه الأزمة.

وفي هذا السياق، تبنت الدول العربية تدابير وحزم تحفيزية وخطط وبرامج لدعم القطاعات الصناعية المتضررة، وخاصة الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر. وقد اشتملت هذه التدابير على توجيه المزيد من المخصصات المالية، وتقديم إعفاءات ضريبية وغيرها من الإجراءات الداعمة الأخرى التي من شأنها مساندة وتحفيز القطاع الصناعي في ظل هذه الظروف. كما لجأت العديد من المؤسسات الصناعية إلى التعامل مع هذه الأزمة عبر اتخاذ مبادرات تتراوح ما بين الطرق التقليدية واستخدم أنماط جديدة تستند على الإبداع والابتكار لضمان استمرارية الإنتاج وتوفير السلع والمنتجات الضرورية التي يتزايد عليها الطلب خلال هذه الفترة.

في إطار جهود المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين لمواكبة تداعيات جائحة كورونا المستجد، ورصد انعكاساتها على القطاعات الصناعية في الدول العربية، فقد سارعت المنظمة إلى اتخاذ عدد من المبادرات بهدف دعم جهود الدول الأعضاء في لمواجهة هذه الأزمة. ومن بين هذه المبادرات: عقد اجتماع عن بُعد لمسؤولي الصناعة العربية لمناقشة تطورات وتداعيات هذه الجائحة وسبل مواجهتها، وإنشاء **" المنصة العربية لطلبات وعروض السلع والمنتجات الصناعية ومواكبة تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد(COVID-19)** " التي تتضمن الطلبات والعروض المتعلقة بتلبية احتياجات الدول من السلع والمنتجات الغذائية والطبية باعتبارها أكثر المنتجات التي عليها الطلب في ظل هذه الظروف الراهنة، بالإضافة إلى مجموعة من المواصفات القياسية ذات العلاقة بصناعة المعدات والمستلزمات الطبية والصحية. وقائمة لعدد من الشركات والمصانع العربية التي لديها قدرات إنتاجية عالية تلبي هذه الاحتياجات. كما قامت المنظمة بتنظيم ورش العمل وإعداد مجموعة من الدراسات ذات الصلة بالجائحة في مجالات الصناعة والتعدين والمواصفات.

وضمن هذه الجهود، تم إعداد هذه الدراسة بعنوان **" تداعيات جائحة كورونا المستجد (COVID19) على الصناعة العربية والتدابير المتخذة لدعم وتحفيز القدرات الصناعية** "، بالاستناد إلى بعض البيانات الأولية المتاحة حتى لحظة إعدادها. وذلك بهدف الوقوف على آثار هذه الجائحة على الصناعة العربية بمختلف قطاعاتها وتسلط الضوء على الجهود والسياسات والمبادرات العربية والدولية المتخذة لدعم وتحفيز القدرات الصناعية.

وتتكامل هذه الدراسة مع الإصدارات الأخرى للمنظمة التي تتناول تداعيات وانعكاسات هذه الجائحة على مختلف المجالات ذات العلاقة بالصناعة والتعدين والمواصفات، والتي تمكن المهتمين بالشأن الصناعي العربي من متابعة التطورات الراهنة في الدول العربية واستشراف ملامح الأداء الاقتصادي والصناعي. ونأمل أن تشكل هذه الدراسة إضافة حقيقية للجهود والمبادرات التي تقوم بها الدول الأعضاء في هذه الظرفية العصيبة لدعم القطاع الصناعي العربي باتجاه تحقيق النمو الشامل والمستدام.

والله ولي التوفيق

عادل الصقر

المدير العام

مقدمـــة:

فرضت جائحة فيروس كورونا المستجد**(COVID-19)** واقعاً مغايراً، نتيجة للإجراءات والتدابير الوقائية غير المسبوقة التي أدت إلى تعطيل سلاسل التوريد العالمية ومراكز الإنتاج، وقيدت تدفقات السلع والخدمات وأحدثت إرباكاً في معدلات الطلب والاستهلاك. حيث وجدت الدول نفسها مطالبة بدعم وتعزيز صناعاتها المحلية لتغطية العجز في السلع والمنتجات الضرورية من جراء هذه الأزمة.

وفي ظل هذه الظروف، فقد تأثرت الصناعة العربية والعالمية بمختلف قطاعاتها، نظرا لتوقف العمليات الإنتاجية في العديد من القطاعات الصناعية، ومكوث العمال في منازلهم لظروف الحجر الصحي المفروضة في أغلب الدول، وتعطيل سلاسل التوريد العالمية وسلاسل القيمة الصناعية (المواد الخام، الطاقة، القوى العاملة، النقل واللوجستيك، التعبئة والتغليف، والتسويق والتوزيع والتصدير وغيرها). مما أدى إلى تقلبات العرض والطلب للسلع والمنتجات والمواد الخام والوسيطة، وتراجع حجم الصادرات والواردات الصناعية.

وتشكل منتجات وصادرات الدول الكبرى المتأثرة بتفشي فيروس كورونا المستجد، مدخلات تصنيع لبعضها البعض ولدول العالم الأخرى، ومن بينها الدول العربية. وبالتالي، فإن أي تقلبات في عروض السلع والمنتجات وبالأخص السلع الوسيطة سوف يتأثر به العالم ككل. فالمؤسسات الصناعية التي تعتمد على سلاسل العرض قد لا تتمكن من الحصول على المواد الخام أو السلع الوسيطة التي تحتاج إليها. كما امتدت تداعيات هذه الأزمة لتشمل بعض محركات الطاقة الإنتاجية التي أصبحت غير مستغلة بكامل قدراتها نتيجة للتدابير الاحترازية والوقائية المتخذة التي تركت أثراً كبيرا على الأداء الاقتصادي في كافة دول العالم.

وللتعامل مع هذه الأزمة واحتوائها ومعالجة آثار ها. فقد اتجهت الدول والمؤسسات الدولية والإقليمية إلى اتخاذ العديد من الإجراءات والمبادرات لدعم وتحفيز القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتدخلت الحكومات ببرامج دعم للقطاعات المتضررة اشتملت على إعفاءات ضريبية ودعم وتحفيز مالي وتخفيض أسعار المواد الطاقية، وتقديم مساعدات للمصدرين، وتأجيل سداد القروض المستحقة. وكما كثفت البنوك المركزية تدخلاتها للتخفيف من أثر الصدمة من خلال إجراء تخفيضات في أسعار الفائدة لضخ سيولة أكثر في السوق واتخاذ المزيد من التدابير التي ترمي إلى تخفيف الأثر على القطاعات المتضررة والفئات الهشة. وبجانب ذلك، فقد اتخذت المنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية تدابير ومبادرات لدعم ومساندة جهود الدول في مواجهة هذه التداعيات.

وفي ضوء ما سبق، تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID19) على الصناعة العربية بمختلف قطاعاتها، ورصد انعكاساتها على النمو الاقتصادي وعلى التجارة الخارجية للسلع والمنتجات الصناعية عربيا ودوليا، وتسليط الضوء على الجهود والسياسات والتدابير والمبادرات العربية والدولية المتخذة في هذا المجال، بالإضافة إلى إبراز الجهود المبذولة من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ومساهمتها في تعزيز القدرات الصناعية للدول العربية للحد من هذه التداعيات.

أولا:

تداعيات جائحة كورونا على نمو الاقتصاد العالمي والصناعة العالمية

أولا: تداعيات جائحة كورونا على نمو الاقتصاد العالمي والصناعة العالمية

شكل الانتشار السريع لجائحة فيروس كورونا هزة قوية للاقتصاد العالمي الذي شهد ركودا كبيرا في أغلب قطاعاته، وكان لهذه الصدمة التي نتجت عن انتشار الفيروس وعدم السيطرة عليه حتى الآن تأثيرا كبيرا على أداء الاقتصاد العالمي وعلى مختلف قطاعاته.

ولا شك في أن القطاعات الصناعية من بين القطاعات المتأثرة بتداعيات هذا الوباء، وعلى وجه الخصوص المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر. حيث من المتوقع أن يتأثر الإنتاج الصناعي وسلاسل القيمة الصناعية (المواد الخام، الطاقة، القوى العاملة، النقل واللوجستيك، التعبئة والتغليف، التسويق والتوزيع والتصدير وغيرها) من خلال ثلاثة عوامل رئيسة، وهي :

العامل الأول: تأثر العمليات الإنتاجية نتيجة لتوقف العمل بالعديد من القطاعات الصناعية ومكوث العمال في منازلهم لظروف الحجر الصحي المفروضة في أغلب الدول .

العامل الثاني: تعطيل سلاسل التوريد العالمية وتراجع حجم الصادرات والواردات الصناعية، حيث أن توقف الإنتاج في الدول المصدرة يؤثر بشكل أساسي ومباشر على الصناعات المعتمدة على هذه المدخلات في الدول الأخرى المستوردة، كما سيؤدي الهبوط الحاد في أسعار السلع الأولية إلى الإضرار بالبلدان المصدرة التي تعتمد عليها من أجل تأمين الإيرادات التي تحتاج إليها بشدة .

العامل الثالث: تراجع فرص الاستثمار الصناعي على الأقل في الفترة الحالية بالبلدان المتضررة من تفشي الوباء، وبالمقابل يمكن أن تشهد بعض القطاعات الصناعية نموا في استثماراتها مثل صناعات الأدوية والمعقمات والكمامات والملابس الطبية وغيرها التي تشهد طلبا متزايدا عليها في الوقت الحالي. وقد اتجهت بعض القطاعات الصناعية مثل صناعات النسيج والمواد الكيماوية نحو تعديل عملياتها الإنتاجية سواء بإضافة خطوط إنتاج جديدة أو التحول إلى إنتاج هذه المعدات الضرورية في هذه المرحلة.

1. أداء الاقتصاد العالمي

تسارعت أزمة كورونا لتتحول إلى جائحة عالمية تأثرت بها أكبر الاقتصادات مساهمة في الناتج الإجمالي العالمي وأكثرها تأثيرا على نمو الاقتصاد العالمي مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين والاتحاد الأوروبي واليابان، حيث تبلغ مساهمتهاجمعيا حوالي 55 %من الناتج الإجمالي العالمي، وأكثر من 60% من إجمالي التصنيع العالمي، وحوالي 50% من الصادرات المصنعة حول العالم (شكل رقم 1). وبالتالي فإن أية صدمات خارجية تؤثر على الدول آنفة الذكر، تنعكس تداعياتها على سلاسل العرض في باقي دول العالم. وكما يبطئ تفشي الفيروس الطلب العالمي على السلع والمنتجات، كونه يخلق نوع من الهلع وعدم اليقين على مستوى القطاع العائلي وقطاع الأعمال، باستثناء الطلب على الأدوية والمستلزمات الطبية والصحية الذي من المتوقع أن يزداد بشكل كبير مقارنة بالطلب على السلع والخدمات الأخرى التي تأثرت بانتشار الفيروس مثل النفط والصناعات التعدينية وصناعة السيارات وغيرها. كما تمثل منتجات وصادرات الدول الكبرى المتأثرة بتفشي فيروس كورونا، مدخلات تصنيع لبعضها البعض ولدول العالم

الأخرى. وبالتالي فإن أي صدمة في سلاسل العرض في هذه الدول تنتج عن الوباء سوف تصيب العالم ككل، عبر سلاسل القيمة الدولية وبالأخص فيما يتعلق بالسلع الوسيطة.

شكل رقم (1) مساهمة الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي والتصنيع والصادرات على المستوى العالمي (%)

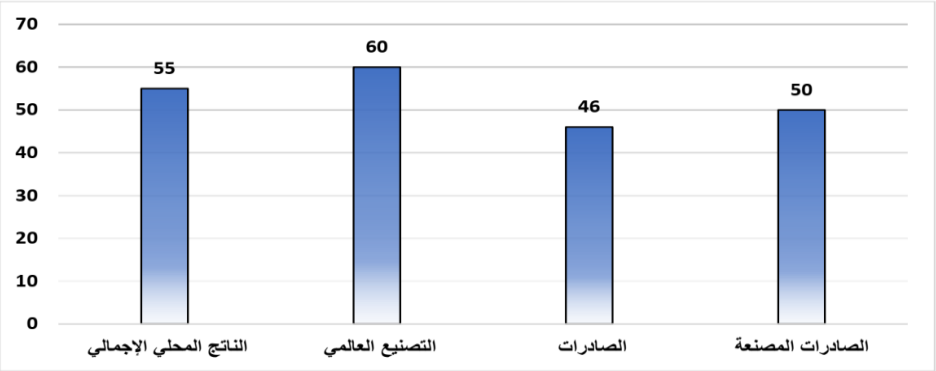

المصدر: د. الوليد أحمد طلحة التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية/ إصدارات صندوق النقد العربي 2020

وكردة فعل على تداعيات تفشي فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي، نتيجة لعدم الوصول حتى الآن لاكتشاف أمصال لعلاجه، فقد اتجهت بعض المنظمات الدولية والإقليمية لمراجعة توقعات النمو الاقتصادي العالمي للعام 2020 وتبنت سيناريوهات أكثر واقعية في الآونة الأخيرة لتقييم تهديد تفشي الوباء على الاقتصاد العالمي (شكل رقم 2). وبناء على ذلك، خفض صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو العالمي إلى- 3.0% مقارنة بتوقعاته قبل ظهور الفيروس التي بلغت 3.3% لعام 2020 أخذا بالاعتبار الفيروس وتأثيره السلبي على العرض والطلب العالميين. وفي نفس السياق، تشير منظمة الأمم المتحدة إلى أنه من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بأقل من 2%عام 2020 مقارنة بتوقعاتها قبل ظهور الفيروس التي بلغت 2.5%. وأما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فقد خفضت أيضا توقعاتها للنمو العالمي إلى -2.4%، نتيجة لتراجع الطلب الكلي وارتفاع مستويات عدم اليقين وتراجع أسعار السلع الأساسية والأصول.

شكل رقم (2) توقعات نمو الاقتصاد العالمي

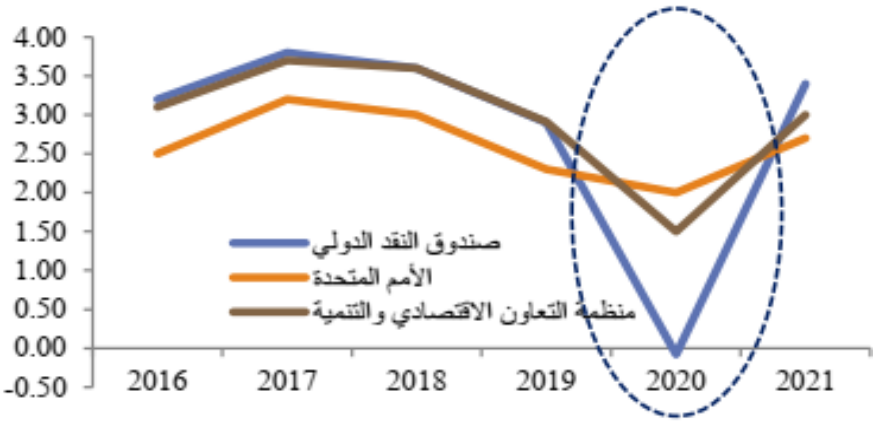

المصدر: صندوق النقد العربي: تقرير "آفاق الاقتصاد العربي " الإصدار الحادي عشر – أبريل 2020

وفي نفس السياق، يعزى صندوق النقد الدولي انخفاض النمو الاقتصادي العالمي إلى تراجع معدلات النمو في الاقتصادات الكبرى من بينها الاقتصاد الأمريكي الذي يتوقع انخفاض نموه في عام 2020 إلى - 5.9% بسبب تراجع الاستهلاك العام والخاص، وعدم اليقين حول أسعار الأصول فضلاً عن عمليات الإغلاق بسبب تفشي فيروس كورونا في الولايات المتحدة التي تشهد أكبر معدل إصابات ووفيات في العالم. وفي منطقة اليورو، تشير التوقعات إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7.5. % بسبب انخفاض الصادرات وتباطؤ الاستهلاك. وأما الاقتصاد الياباني فمن المتوقع أن ينكمش في عام 2020 بحوالي5.2%، في حين من المتوقع تحقيق الاقتصاد الصيني نموا ضعيفا بنسبة 1.2% عام 2020. ولا تزال هناك مخاطر سلبية أخرى على الاقتصاد العالمي بالنظر إلى حالة عدم اليقين السائدة في هذه الفترة .

وفيما يتعلق بآفاق وتوقعات النمو الاقتصادي العالمي بعد انحسار جائحة كورونا، يتوقع صندوق النقد الدولي كما هو مبين في الجدول رقم (1) أن يستعيد الاقتصاد العالمي عافيته في العام 2021 لينمو بنسبة 5.8 % مقارنة بالعام 2020، وذلك في حال زوال الفيروس في الربع الثاني من العام 2020 وإذا ما كانت المحفزات الاقتصادية كافية لمساعدة الشركات في استئناف نشاطها.

جدول رقم (1) توقعات نمو الاقتصاد العالمي بعد جائحة كورونا

(إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، التغير السنوي%)	2019	2020	2021
الناتج العالمي	**2.9**	**-3.0**	**5.8**
الاقتصاديات المتقدمة	**1.7**	**-6.1**	**4.5**
الولايات المتحدة	2.3	-5.9	4.7
منظمة اليورو	1.2	-7.5	4.7
المانيا	0.6	-7.0	5.2
فرنسا	1.3	-7.2	4.5
إيطاليا	0.3	-9.1	4.8
اسبانيا	2.0	-8.0	4.3
اليابان	0.7	-5.2	3.0
المملكة المتحدة	1.4	-6.5	4.0
كندا	1.6	-6.2	4.2
اقتصاديات متقدمة اخرى	1.7	-4.6	4.5
اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية	**3.7**	**-1.0**	**6.6**
آسيا الصاعدة والنامية	5.5	1.0	8.5
الصين	6.1	1.2	9.2
الهند	4.2	1.9	7.4
آسيان-5	4.8	-0.6	7.8
اوروبا الصاعدة والنامية	2.1	-5.2	4.2
روسيا	1.3	-5.5	3.5
امريكا اللاتينية والكاريبي	0.1	-5.2	3.4
البرازيل	1.1	-5.3	2.9
المكسيك	-0.1	-6.6	3.0
الشرق الاوسط وآسيا الوسطى	1.2	-2.8	4.0
المملكة العربية السعودية	0.3	-2.3	2.9
افريقيا جنوب الصحراء	3.1	-1.6	4.1
نيجيريا	2.2	-3.4	2.4
جنوب إفريقيا	0.2	-5.8	4.0
البلدان النامية منخفضة الدخل	5.1	0.4	5.6

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي /إبريل 2020.

2. أداء الصناعة العالمية

انعكست أزمة فيروس كورونا سلبا على قطاع الصناعة العالمي بشقيه التحويلي والاستخراجي، خاصة مع حدوث نقص ملحوظ في المواد الخام وقطع الغيار والسلع الوسيطة وتأثير ذلك على حركة التجارة الخارجية والمعروض من السلع والمنتجات. كما أن التدابير والإجراءات الاحترازية المتخذة للحد من تداعيات فيروس كورونا قد تتسبب في الإضرار ببعض سلاسل القيمة المضافة العالمية، وهو ما سينعكس سلبا على نمو القطاعات الصناعية المختلفة وعلى أسعار السلع والمنتجات لقلة الطلب العالمي وتباطؤ العملية الإنتاجية.

(أ) الصناعات التحويلية

في ظل تداعيات جائحة كورونا تشير احصاءات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية " اليونيدو " للربع الأول من العام 2020 كما هو مبين في الجدول رقم (2) الى تراجع الناتج الصناعي العالمي بنسبة 6.0 %خلال هذه الفترة بسبب إجراءات الإغلاق الاقتصادي وتوقف الإنتاج في الكثير من القطاعات الصناعية كلياً او جزئياً. ويعد هذا الانكماش الحالي هو الأول من هذا الحجم منذ الأزمة المالية عام 2009/2008، عندما انخفض إنتاج الصناعات التحويلية بنسبة 7.1 %في الربع الرابع من عام 2008 .

ووفقا لبيانات اليونيدو، فقد عزز تفشى جائحة كورونا من انخفاض ناتج الصناعات التحويلية في مجموعة بلدان الاقتصادات الصناعية بنسبة 2.5 %مقارنة بالربع الأول عام 2019. ومن بين هذه المجموعة انخفض الإنتاج الصناعي في أمريكا الشمالية بنسبة 2.4 %. وكما عرف الناتج الصناعي للاقتصادات الصناعية في أوروبا انخفاضا بنسبة 4.4%، بينما لم يتأثر الإنتاج الصناعي في شرق آسيا، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الأداء القوي لكوريا الجنوبية وتايوان.

وأما الصين التي تعد صاحبة ثاني أكبر اقتصاد وأكبر مصدر للمنتجات الصناعية في العالم، فقد تضرر ناتجها الصناعي بشدة في الربع الأول عام من العام 2020 نتيجة لتداعيات جائحة كورونا، مسجلا انخفاضا غير مسبوق. وبحسب الأرقام فقد انخفض ناتج الصناعات التحويلية بنسبة 14.1% في الربع الأول من عام 2020، مقارنة بالربع الرابع من عام 2019. وشهدت جميع الصناعات التحويلية الصينية تقريبًا معدل نمو سلبي في الربع الأول من عام 2020، بما في ذلك السيارات (27.3%)، والمنسوجات (22.5 %)، والإلكترونيات وأجهزة الكمبيوتر (5.2%) والمعادن الأساسية (1.9%). وهناك كثير من شركات التصنيع العالمية التي تعتمد على سلاسل الإمداد من الصين. ولذلك فقد أدى إغلاق المصانع في الصين إلى عرقلة الإمدادات الواردة من الصين لدول العالم، سواء بمنتجات نهائية أو وسيطة داخلة في إنتاج منتجات أخرى .

وأما الدول النامية والاقتصادات الصناعية الناشئة الأخرى، فقد عرف ناتج الصناعات التحويلية فيها انخفاضا بنسبة 1.8% في الربع الأول من عام 2020. وضمن هذه المجموعة سجلت الاقتصادات النامية في آسيا والمحيط الهادئ معدل نمو سلبي على أساس سنوي قدره 2.5 % في الربع الأول من العام 2020. وكذلك، شهدت اقتصادات دول أمريكا اللاتينية انخفاضا بنسبة 2.8 % في الإنتاج الصناعي مقارنة بالربع الأول من عام 2019. وأما القارة الأفريقية، فتشير التقديرات التي تستند إلى بيانات

محدودة إلى زيادة طفيفة في الإنتاج الصناعي بنسبة 0.2 % للربع الأول من عام 2020 مقارنة بالربع السابق، وبينما حققت الاقتصادات النامية الأخرى نمواً مستقراً في الإنتاج الصناعي بلغ 1.7 % في الربع الأول من عام 2020.

دول رقم (2) تقديرات نسبة نمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية خلال الربع الأول من العام 2020(%)
مقارنة بالربع السابق ونفس الفترة من العام2019

	نسبة المساهمة في القيمة المضافة للصناعة التحولية العالمية (سنة الأساس 2015)	بالمقارنة مع نفس الفترة من الربع السابق	بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي
العالم	100.0	-6.9	-6.0
الاقتصادات الصناعية	56.5	-1.4	-2.5
أمريكا الشمالية	19.4	-1.7	-2.4
أوروبا	22.4	-2.6	-4.4
شرق آسيا	13.4	0.7	0.0
الصين	27.7	-18.1	-14.1
الاقتصادات النامية والصناعية الناشئة(ما عدا الصين)	15.8	-2.0	-1.8
الاقتصادات الصناعية الناشئة	14.5	-2.2	-2.1
الاقتصادات النامية الأخرى	1.0	-1.8	-1.7
أفريقيا	1.4	-0.4	0.2
آسيا والباسفيك	7.6	-2.5	-2.5
أمريكا اللاتينية	4.8	-2.5	-2.8
أخرى	1.9	0.0	1.7

Source: UNIDO; World Manufacturing Production Statistics for Quarter I, 2020

وعلى مستوى قطاعات الصناعات التحويلية العالمية، يبين الجدول رقم (3) بأن قطاعات الصناعات الصيدلانية الأساسية ومنتجات الحاسبات والالكترونيات والأدوات البصرية أقل تأثرا بتداعيات جائحة كورونا خلال الربع الأول من العام 2020، بالمقارنة بالقطاعات الأخرى التي شهدت انخفاضات كبيرة في الإنتاج بنسبةلا تقل عن 13% مثل المنسوجات والملابس ومنتجات الجلود والمركبات الآلية المقطورة وشبة المقطورة. وفي بعض مجموعات البلدان سجلت المنتجات الغذائية - هي السلع الاستهلاكية الأساسية- تأثيرا أقل بهذه التداعيات وعلى وجه الخصوص في مجموعة دول الاقتصادات الصناعية ومجموعة الاقتصادات النامية والصناعية الناشئة (ما عدا الصين) اللتين شهدتا نموا بلغ 0.8 % و2.0% على التوالي. وهناك الكثير من صناعات الأدوية والمستلزمات الطبية والصحية التي استفادت من هذه الأزمة وحققت معدلات نمو إيجابية ملحوظة في الربع الأول من العام 2020 وخاصة في دول الاقتصادات الصناعية ودول الاقتصادات النامية والصناعية الناشئة.

جدول رقم (3) تقديرات نسبة نمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية خلال الربع الأول من العام 2020(%)

مقارنة بنفس الفترة من العام2019

	العالم	الاقتصادات الصناعية	الصين	الاقتصادات النامية والصناعية الناشئة (ما عدا الصين)
الأغذية	-1.9	0.8	-11.9	2.0
المشروبات	-2.6	2.0	-17.0	-1.0
منتجات التبغ	-4.3	-7.5	5.2	-7.4
المنسوجات	-13.8	-8.8	-22.5	1.3
صناعة الملابس	-15.1	-17.1	-22.4	-1.3
المنتجات الجلدية	-18.2	-17.5	-23.0	-6.0
منتجات الأخشاب(باستثناء الأثاث)	-6.1	-1.7	-16.6	-0.1
المنتجات الورقية	-3.0	-0.7	-13.1	0.7
الطباعة والنشر	-9.0	-5.8	-20.2	-4.2
فحم الكوك ومنتجات النفط المكرر	-2.7	-1.2	-8.4	-1.7
الكيماويات والمنتجات الكيماوية	-3.6	-1.7	-8.4	-0.5
المنتجات الصيدلانية الأساسية	2.1	4.5	-4.5	2.5
المطاط ومنتجات البلاستيك	-7.4	-3.5	-18.5	-3.5
المنتجات غيرالمعدنية	-7.2	-1.6	-14.8	-1.6
المعادن الأساسية	-2.6	-4.7	-1.9	0.7
المنتجات المعدنية المصنعة	-8.3	-5.5	-19.1	-3.3
منتجات الحاسبات والالكترونيات والأدوات البصرية	2.0	8.4	-5.2	-3.7
المعدات الالكترونية	-9.5	-2.3	-16.2	-3.6
الآلات والمعدات	-10.8	-6.6	-19.1	-4.3
المركبات الآلية والمقطورات وشبة المقطورة	-15.7	-11.3	-27.3	-11.6
معدات النقل الأخرى	-9.0	-7.0	-17.8	-5.5
الأثاث	-9.0	-3.9	-5-23	-3.3
أخرى	-8.3	-3.2	-19.7	-6.9
المجموع	-6.0	-2.5	-14.1	-1.8

Source : UNIDO; World Manufacturing Production Statistics for Quarter I, 2020

(ب) صناعة النفط والغاز

تأثرت قطاعات النفط والغاز التي تساهم بدرجة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي والصادرات في البلدان الغنية بالموارد، بتداعيات انتشار جائحة كورونا نتيجة التدابير الاحترازية التي تطبقها معظم دول العالم. وقد تعرضت قطاعات الطاقة بكافة أنواعها لعدة صدمات نتيجة لتراجع الطلب وانخفاض الأسعار.

ووفقا لتقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "الأوابك"حول التطورات في الأوضاع البترولية العالمية في ظل جائحة فيروس كورونا، فقد سجل معدل أسعار سلة خامات أوبك خلال ابريل 2020 تراجعا ملحوظا مسجلا 17.66 دولار/برميل، وهو أقل مستوى منذ ديسمبر 2002. وبلغ اجمالي الانخفاض في المتوسط الشهري لسعر سلة أوبك حوالي 73.4 خلال الأربعة أشهر الأولى من العام 2020. وكذلك انخفض الطلب العالمي على النفط خلال الربع الأول من العام 2020 بشكل حاد فبلغ نحو7.9 مليون ب/ي مقارنة مع الربع السابق، ليصل إلى نحو 92.9 مليون ب/ي. وفي هذا السياق، انخفض طلب الدول الصناعية في الربع الأول من العام 2020 بنحو 2.8 مليون ب/ي، ليصل إلى 45.5 مليون ب/ي، بينما تهاوى طلب الدول النامية والمتحولة بنحو 5.1

مليون ب/ي ليصل إلى 47.4 مليون ب/ي. ويأتي ذلك في ظل القيود المفروضة على السفر وإجراءات العزل العالمية المرتبطة بجائحة فيروس كورونا المستجد.

شكل رقم (4) الطلب على النفط الخام (مليون برميل/يوم)، وفقا للتقرير الشهري لمنظمة أوبك/ أبريل 2020

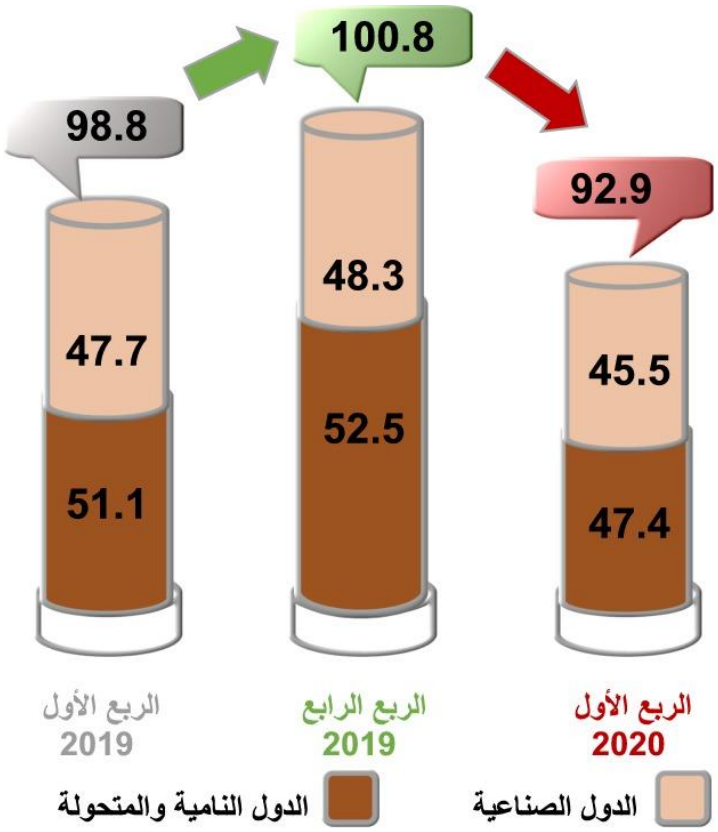

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول " الأوابك" : تقرير حول التطورات في الأوضاع البترولية العالمية في ظل جائحة فيروس كورونا / مايو 2020

وكذلك، فقد تسبب انتشار جائحة كورونا في حدوث انخفاض هائل في أسعار الغاز الطبيعي، ليصل إلى ما دون 3 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية وفقاً لمؤشر «Platts JKM» الفوري. حيث انخفض الخام الأمريكي (KGKO) من 2.20 دولار في بداية يناير 2020 ليصل الى 1.62 دولار مع نهاية مارس 2020 ليرتفع قليلا بنهاية ابريل 2020 ليصل الى 1.9 دولار، كما هو مبين في الشكل رقم (5). ورغم عدم تأثر صادرات الغاز الطبيعي المسال، فإن جائحة «كورونا» تسببت في خفض أسعار تأجير ناقلات تصدير هذا الغاز، حيث انخفضت هذه الأسعار من 85 ألف دولار لليوم في بداية يناير 2020 إلى 37.5 ألف دولار لليوم في نهاية فبراير 2020.

شكل رقم (5)

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: تقرير خاص حول تأثير جائحة كورنا في دول مجلس التعاون على الجوانب الصحية والاجتماعية والاقتصادية / مايو 2020.

وتتوقع وكالة الطاقة الدولية في تقريرها السنوي للعام 2020، تراجع الطلب على الغاز الطبيعي عالميا بنسبة 5 % أو ما يعادل 150 مليار متر مكعب خلال 2020، في أكبر تراجع سنوي على الإطلاق متأثرا بالتداعيات غير المسبوقة بسبب تفشي جائحة كورونا، وحالة الإغلاق الاقتصادي وشتاء معتدل الحرارة في نصف الكرة الأرضية الشمالي. وكذلك، يتوقع التقرير تعافي الطلب العالمي على الغاز الطبيعي بشكل تدريجي في 2021، ولكن سيكون لجائحة كورونا تأثيرات طويلة الأمد على أسواق الغاز الطبيعي. وأما في القطاع الصناعي الذي يستهلك حوالي 25% من إجمالي استهلاك من الغاز الطبيعي، فقد تراجع الاستهلاك أقل من المستوى المعتاد للقطاع بنسبة 5%، نتيجة التأثير المباشر لتوقف عمليات الإنتاج الصناعي أثناء فترة الإغلاق.

ومن جهة أخرى، تأثر قطاع الطاقة المتجددة بشدة نتيجة جائحة «كورونا»، بسبب توقف النشاط الصناعي المرتبط بتصنيع تقنيات تلك الطاقة. ففي قطاع الطاقة الشمسية، أدى إغلاق المصانع وتعطل الإنتاج في جميع أنحاء الصين إلى تأخير صادرات الألواح الشمسية والمكونات الأخرى، ما عطَّل سلسلة الإمدادات لمشاريع عدة في آسيا وأستراليا. وفي هذا السياق، قدر المراقبون حجم الخسائر جراء انتشار وباء كورونا بنحو 2.24 مليار دولار من مشاريع الطاقة الشمسية في الهند وحدها، التي تعتمد على الواردات الصينية في 80 % من الوحدات الشمسية التي تستخدمها. وفي الإطار نفسه، تعثرت صناعة طاقة الرياح في العالم نتيجة انتشار «كورونا»، حيث أدت اضطرابات الإنتاج المرتبطة بتفشي المرض إلى توقعات بخفض بناء مشروعات طاقة الرياح في الصين والولايات المتحدة بنسبة تتراوح بين 10 و50 % خلال العام الحالي. ومن ناحية ثانية، من المرجح أن تتسبب جائحة «كورونا» أيضاً في تراجع إنتاج البطاريات الصينية، وبالتالي توجيه ضربة قاصمة لأسواق السيارات الكهربائية وتخزين الطاقة.

3. التداعيات على التجارة الخارجية للسلع والمنتجات الصناعية

تشهد التجارة العالمية ضغوطا متزايدة منذ عام 2017 انعكاسا للتوترات التجارية وتباطؤ النمو الاقتصادي والقيود الحمائية التي شهدتها الاسواق والتي طالت نحو 750 مليار دولار من الواردات، والتي أدت لتراجع قيمة الصادرات السلعية العالمية بالدولار بنسبة 3 % إلى 18.9 تريليون دولار في عام 2019. وقد جاء انتشار فيروس كورونا الجديد ليزيد تلك الضغوط ويعزز من

احتمالات انكماش التجارة السلعية العالمية، بنسبة تتراوح بين 13 %و32 % خلال عام 2020 خصوصا مع ظهور مؤشرات غير مشجعة في الربع الأول من العام2020 ، إضافة إلى ما قدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من انخفاض بقيمة 91 مليار دولار في صادرات الصناعات التحويلية في جميع أنحاء العالم، خلال شهر فبراير الماضي.

أصيبت حركة التجارة الدولية بالشلل خلال فترة وجيزة من تفشي فيروس كورونا مما أثر بدوره على كل من الصادرات والواردات للسلع والمنتجات الصناعية، حيث وصل الانخفاض في صادرات الصناعات التحويلية ما مقداره 50 مليار دولار في جميع انحاء العالم خلال شهر 2020، خاصة مع حدوث نقص ملحوظ في المواد الخام وقطع الغيار والسلع الوسيطة وتأثير ذلك على حركة التجارة الخارجية والمعروض من السلع. وتظهر بيانات منظمة التجارة العالمية إلى أن التجارة العالمية للسلع والمنتجات قد تراجعت بنسبة 5 % في الربع الأول من العام 2020 وتتوقع انخفاضها بنسبة 27 % في الربع الثاني وتراجع سنوي بنسبة 20 % في عام 2020. وتعد أمريكا الشمالية أكثر المناطق تضررا حيث يتوقع أن يشهد حجم صادراتها تراجعا كبيرا عام 2020 يتراوح بين 17 %و41 %، فيما ستشهد وارداتها تراجعا يتراوح بين 14.5 %و34%. أما في أمريكا الجنوبية والوسطى فينتظر أن تتراجع الصادرات بنسبة تتراوح بين 13 %و31 % في حين ستشهد الواردات تراجعا أيضا بين 22 % و44%. وأما على مستوى القارة الأوروبية فسيتراوح تراجع الصادرات ما بين 12 % و32 % ونسبة تراجع الواردات بين 10 %و29 %. وفي آسيا ينتظر أن تتراجع الصادرات بنسبة تتراوح بين 13.5 %و36 % في حين سيتراجع حجم الواردات بحوالي 12 %إلى 31.5 % خلال عام 2021. ولا تزال التقديرات بشأن فترة التعافي في العام 2021 غير مؤكدة، حيث تعتمد النتائج على مدة تفشي الفيروس وفعالية التدابير المتخذة للتخفيف من آثاره .

وفي ما يتعلق بالتجارة الخارجية للمنتجات الصناعية، تعتبر الصين جزءاً لا يتجزأ من سلسلة التوريد العالمية للتصنيع، حيث تمثل نحو خمس الإنتاج الصناعي العالمي، وبسبب توقف نشاط الاقتصاد الصيني على نطاق واسع، سرعان ما برزت مشكلات تركز سلسلة التوريد بالنسبة للشركات العالمية التي طالما اعتمدت بشكل كبير على الصين في توفير السلع الوسيطة التي لا يزال الكثير من قطاع الصناعات التحويلية العالمية تعتمد عليها. كما هو مبين في الشكل رقم (6).

شكل رقم (6) الواردات من السلع الوسيطة من الصين في قطاع الصناعات التحويلية % من القيمة المضافة

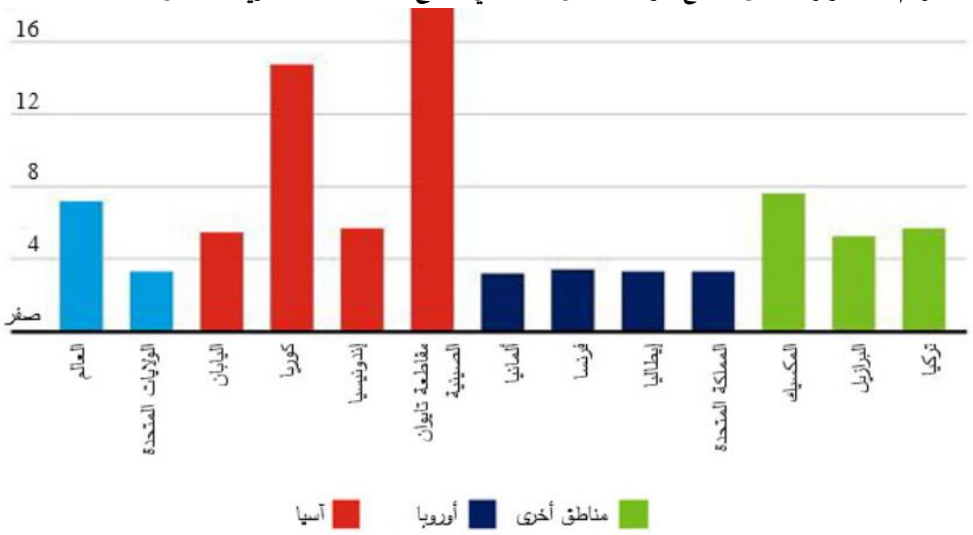

المصدر: غيتا غوبيناث، الحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا بوضع سياسات موجهة كبيرة، مدونات صندوق النقد الدولي/ 10 مارس 2020
https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/09/blog030920-limiting-the-economic-fallout-of-the-coronavirus-with-large-targeted-policies

ويوضح الشكل (7) بأن الاضطرابات الاقتصادية التي أحدثتها أزمة كورونا أثرت بشكل ملحوظ على التجارة الخارجية لبعض القطاعات الصناعية أكثر من غيرها خلال الربع الأول من العام 2020، وذلك وفقا لبيانات منظمة التجارة العالمية. وتشمل الصناعات الأكثر تضررا تجارة المنسوجات والملابس بنسبة 12% وقطاعات الآلات المكتبية والسيارات بنسبة 8%. في المقابل، نمت قيمة التجارة الدولية في قطاع الأغذية الزراعية بنحو 2%، وهي الأقل تقلبا حتى الآن. وتشير البيانات الأولية لشهر أبريل من العام 2020 إلى مزيد من الانخفاضات في معظم القطاعات، مع تقلص حاد للغاية في تجارة الطاقة (-39%) ومنتجات السيارات (-49%). ومن ناحية أخرى، شهدت الآلات المكتبية انتعاشا في أبريل بنسبة 8%، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أداء الصادرات الإيجابي للصين. وبشكل عام، فإن التباين بين القطاعات، كان مدفوعاً بالانخفاضات في الطلب واختلال القدرة على التوريد وسلاسل القيمة العالمية بسبب تداعيات جائحة كورونا.

شكل رقم (7) تطورات التجارة العالمية في مختلف القطاعات خلال الربع الأول وشهر أبريل من العام 2020 .

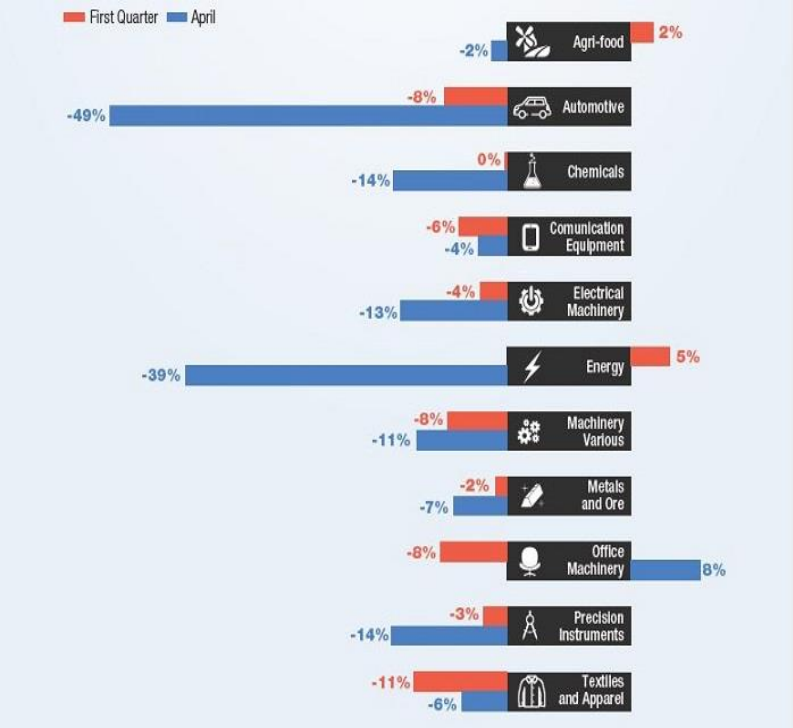

Source: UNCTAD; Global Trade Update, COVID-19 causes international trade to collapse/ June 2020

وعلى الرغم من التحديات التي واجهت شركات الأدوية والمستلزمات الطبية المتمثلة في صعوبة الحصول على المواد الخام اللازمة للتصنيع في ظل توقف حركة توقف حركة التجارة وإغلاق الحدود، إلا أن الآثار الجانبية الملحوظة لوباء كورونا تتمثل في زيادة الطلب على السلع والمعدات الطبية مثل أجهزة قياس الحرارة والمعقمات والأقنعة الواقية والملابس الطبية. فعلى الرغم من انكماش التجارة الدولية لهذه السلع في بداية انتشار الوباء، إلا أنها انتعشت في فبراير ومارس وتضاعفت تقريبًا في أبريل 2020، حيث سعت الدول لتأمين المعدات الطبية والوقائية. وعلى سبيل المثال، شهد أول شهرين من عام 2020 زيادة في الطلب المحلي الصيني، مما أدى إلى قفزة في واردات المنتجات الطبية من أوروبا والولايات المتحدة، والتي لم تتأثر بشكل كبير بالوباء. وفي الوقت نفسه، انخفضت الصادرات الصينية لهذه المعدات بنسبة 15% مع تحول الإنتاج الوطني نحو تلبية الاحتياجات المحلية. وتظهر بيانات شهر مارس 2020 الى أنه في الوقت الذي استقر فيه الوباء في أوروبا، قفزت واردات المعدات الطبية بنسبة 21% في المنطقة مع استمرار الزيادة في الصين (41%). وأما في أبريل2020، حيث خففت كورونا قبضتها على الصين وواصلت انتشارها في جميع أنحاء العالم، فقد ارتفعت الصادرات الصينية للمعدات الطبية بنسبة مذهلة بلغت 338%، مدفوعة في المقام الأول بمسارعة المصانع لتعويض فاقد المبيعات بسبب جائحة كورونا.

وفي ضوء عدم اليقين بشأن استمرار الجائحة وتأثيرها الاقتصادي، تستند توقعات منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة الخارجية إلى سيناريوين:

الأول متفائل، ويرجح انخفاض حجم التجارة السلعية العالمية بنسبة 13 % خلال العام الجاري 2020، وذلك باعتبار حدوث انخفاض حاد في التجارة يتبعه انتعاش يبدأ في النصف الثاني من عام 2020. ويفترض في هذا السيناريو إن الشركات والمستهلكين ينظرون إلى الوباء على أنه صدمة مؤقتة يتم بعد امتصاص حدتها باستئناف الإنفاق على السلع الاستثمارية والسلع الاستهلاكية المعمرة بمستوى قريب من المستويات السابقة.

والثاني متشائم ويرجح انخفاضا بنسبة 32 % أو أكثر، في حال لم تتم السيطرة على الوباء، وفشلت الحكومات في تنسيق وتنفيذ سياسات فعالة للمواجهة، مع انحدار أولي أكثر حدة وانتعاش طويل الأمد وغير مكتمل، ويفترض في هذا السيناريو أن انتشار الوباء واستمرار الأزمة لمدى أطول، سيدفع الأسر والشركات لاستمرار الحذر بشأن الإنفاق.

أما بالنسبة للعام 2021، فمن المتوقع أن يعود الانتعاش للتجارة السلعية إلا آن تقديرات التعافي ستعتمد إلى حد كبير على مدة التفشي وفعالية السياسات للسيطرة على الوباء وتخفيف الأضرار الاقتصادية على الإفراد والشركات والبلدان والتخطيط لما بعد انحسار الفيروس. بل ومن الممكن أن نشهد انتعاشاً سريعاً وقوياً في حال تم اتخاذ القرارات المناسبة الآن نحو إرساء أسس انتعاش قوي ومستدام وشامل.

ثانيا:

انعكاسات الجائحة على النمو الاقتصادي وأداء القطاعات الصناعية في الدول العربية

ثانيا: تداعيات جائحة كورونا على النمو الاقتصادي وأداء القطاعات الصناعية في الدول العربية

انعكست تداعيات جائحة كورونا على اقتصادات الدول العربية، ومن بينها القطاعات الصناعية والتعدينية، بسبب تعطل بعض سلاسل الإمداد وشبكات الإنتاج وتقييد تدفق السلع والخدمات وانحسار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المنطقة العربية، بالإضافة الى الانخفاض الكبير في أسواق الأسهم. كما فرضت الأزمة قيودا على أنشطة العديد من القطاعات الاقتصادية نتيجة للإجراءات الصحية والاحترازية وسياسات الإغلاق والحظر على تنقلات الأفراد، وهو ما أثر على النمو الاقتصادي وعلى أداء مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى .

1. الوضع الاقتصادي في الدول العربية

في ظل استمرار تفشي وباء كورونا المستجد، لا توجد فرضيات حاسمة يمكن البناء عليها في تقدير توقعات الأداء الاقتصادي سواء على المستوى العالمي أو على مستوى الدول العربية، وهو ما أشارت إليه كافة المؤسسات الدولية والعربية التي تقوم بصياغة التوقعات للأداء الاقتصادي في المرحلة الراهنة. ولذلك، تعمل هذه المؤسسات على مراجعة وتحديث توقعاتها وفقا للمعلومات والإحصاءات التي ستتوفر لديها لاحقا وتدعم بها عملية صياغة التوقعات.

وقد تأثرت المنطقة العربية بشكل كبير بتداعيات جائحة كورونا، بسبب توقف النشاط الاقتصادي من جهة، والخسائر الكبيرة في التجارة من جهة أخرى ،بسبب التراجع في الطلب العالمي على صادرات الدول العربية وبخاصة صادرات الطاقة الذي تزامنت مع انخفاض أسعار النفط بأكثر من 50 % .

وفي ظل استمرار هذه التداعيات، أشارت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الاسكوا" في تقديراتها الأولية إلى أنه من المتوقع أن تسجل المنطقة العربية خسائر لا تقل عن 42 مليار دولار في العام 2020. وكذلك، من المتوقع أن يتأثر الوضع الاقتصادي في الدول العربية بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية أبرزها تأثره بالاقتصاد العالمي وتراجع معدلات الطلب العالمي على النفط وانخفاض أسعاره، بالإضافة الى تأثر الناتج المحلي الإجمالي بالإجراءات الاحترازية الصحية والوقائية التي تتخذها الدول بما يساهم في تباطؤ الاداء الاقتصادي بوجه عام .

وتشير توقعات البنك الدولي المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (جدول رقم 4) الى أن معدلات النمو في الدول العربية ستشهد تراجعا خلال العام 2020، باستثناء مصر وجيبوتي اللتين يتوقع أن تحققا نموا إيجابيا بنسبة 3.0%و1.3% على التوالي. أما خلال عام 2021 فيتوقع البنك تحقيق معدلات نمو إيجابية في العديد من الدول العربية، وذلك بافتراض تمكن العالم من احتواء الآثار المباشرة وغير المباشرة للجائحة خلال النصف الأول من العام وعدم حدوث حالات "إغلاق" واسعة النطاق.

جدول رقم (4) نسب النمو المحققة 2019 والمتوقعة لعامي 2020 و2021 في الدول العربية (بالأسعار الثابتة%)

	2019 محقق	2020 متوقع	2021 متوقع
الأردن	2.0	-3.5	2.0
الإمارات	1.7	-4.5	1.4
البحرين	1.8	-4.5	2.3
تونس	1.0	-4.5	1.4
الجزائر	0.8	6.4-	1.9
جيبوتي	7.5	1.3	9.2
السعودية	0.3	-3.8	2.5
السودان	2.6	4.0-	0.5
سلطنة عمان	0.5	-4.0	2.0
العراق	4.4	9.7-	1.9
فلسطين	0.9	-7.6	5.1
قطر	0.3	-3.5	3.6
الكويت	0.4	-5.4	1.1
لبنان	-5.6	-10.9	-6.3
مصر	5.6	3.0	2.1
المغرب	2.3	-4.0	3.4
موريتانيا	6.3	2.0-	4.2

Source: World Bank: Global Economic Prospects/ JUNE 2020

وأما صندوق النقد العربي، فيشير في توقعاته إلى تأثر مستويات النشاط الاقتصادي في الدول العربية نتيجة انتشار الفيروس من خلال عدد من القنوات، لعل من أهمها تأثر الإنتاج في عدد من القطاعات الاقتصادية الأساسية التي تسهم بنحو 61 % من الناتج المحلي الإجمالي كما هو مبين في الشكل رقم (8).

شكل رقم (8) مساهمة القطاعات المتضررة (السياحة، التجارة، النقل، الصناعة) في الناتج المحلي الإجمالي %

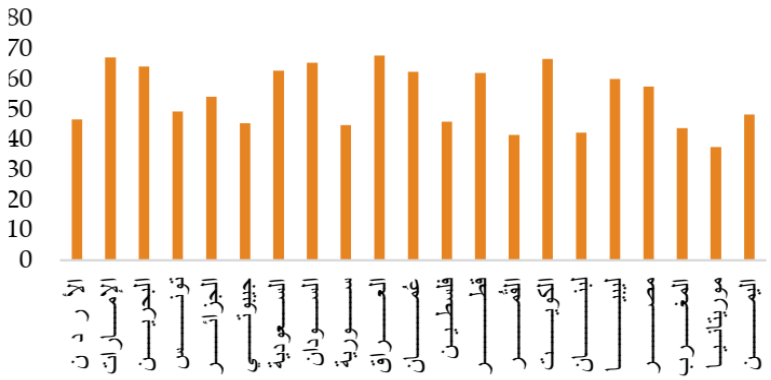

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار- الحادي عشر/ ابريل 2020

وايضا يشير صندوق النقد العربي الى أنه سوف يكون للمستجدات المرتبطة بالجائحة عدد من التداعيات على الاقتصادات العربية من خلال عدة قنوات، ذلك على النحو التالي:

- تأثر صادرات الدول العربية بتراجع محتمل للطلب العالمي بما لا يقل عن 50 % بما يشمل كل من الدول العربية المصدرة للنفط والمستوردة له، وهو ما سوف ينعكس على مستويات الطلب الخارجي الذي يُعد مسؤولا توليد نحو 48 % من الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم تراجع محتمل للصادرات النفطية وغير النفطية. على الأخص سوف تتأثر الاقتصادات العربية بتباطؤ الطلب لدى عدد من شركائها التجاريين، حيث تُعتبر الدول الكبرى المتأثرة حاليا بالجائحة من أهم الشركاء التجاريين للدول العربية كونها تستوعب 65 % من الصادرات العربية .
- تأثر الدول العربية بتوقف جزئي للإنتاج المحلي في عدد من القطاعات الاقتصادية، من أهمها قطاعات الصناعة التحويلية وقطاعات الخدمات الإنتاجية على رأسها قطاعات السياحة والنقل والتجارة الداخلية والخارجية. وهذه القطاعات مجتمعة مسؤولة عن توليد نحو 40 % من الناتج المحلي في الدول العربية.
- تأثر الدول العربية المصدرة للنفط بالتطورات في الأسواق العالمية للنفط التي تشهد تراجعا في مستويات نمو الطلب على النفط نتيجة لتأثر نشاط عدد من القطاعات الاقتصادية المستخدمة للوقود بتداعيات انتشار الفيروس وبظروف فرض حظر على انتقالات الأفراد داخل وخارج الحدود في ظل أسواق يسيطر عليها زيادة كميات المعروض النفطي وهو ما سينتج عنه في المجمل انخفاض متوقع في الأسعار العالمية للنفط في عام 2020. وسينعكس ذلك على قطاع الصناعات الاستخراجية الذي يسهم بنحو 53 % من القيمة المضافة لقطاعات الإنتاج السلعي في الدول العربية ونحو 27 % من إجمالي الناتج للدول العربية. علاوة على تأثيره على الإيرادات النفطية في عدد من الدول المصدرة للنفط سواء بشكل مباشرة أو غير مباشر.
- تأثر الدول العربية المستوردة للنفط من تراجع المتحصلات من النقد الأجنبي في ظل انخفاض محتمل لمستويات التصدير نتيجة انتشار الفيروس، ولتراجع تحويلات العاملين في الخارج التي تسهم بنسب تفوق 10 % من الناتج في بعض الدول. وهو ما قد يولد ضغوطات على العملات المحلية بالنسبة للدول التي ترتبط بنظم أسعار صرف مرنة، ويرفع من كلفة سداد أقساط وفوائد الدين الخارجي .

وعلى صعيد الأوضاع المالية، تضغط الأزمة الراهنة بشكل متزامن على الموازنات العامة لجميع الدول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء. وفي الوقت الذي تجد فيه الدول نفسها مطالبة بإغلاق الكثير من الأنشطة الاقتصادية، والحد من حركة السكان؛ فهي مطالبة بمزيد من الإنفاق لمعالجة الخلل العميق في الدورة الاقتصادية الناتج عن ذلك الإغلاق، وتأمين احتياجات قطاع الرعاية الصحية، وفي الوقت ذاته فهي تواجه تراجعاً غر مسبوق في الإيرادات. ولذلك،فمن المتوقع أن تؤثر المستجدات المرتبطة بفيروس كورونا على الموازنات العربية، نتيجة لتراجع حصيلة الإيرادات النفطية والضريبية، وفي ذات الوقت ستشهد النفقات العامة ارتفاعا لمواجهة التداعيات الناتجة عن ظهور الفيروس، جراء الإنفاق على الحزم التحفيزية التي تبنتها الدول العربية لدعم النشاط الاقتصادي التي تقدر بنحو 206 مليار دولار أمريكي حتى تاريخه، والمخصصة للتخفيف من الآثار السلبية للفيروس على الاقتصاد. وكذلك، فقد تأثرت الأسواق المالية العربية بتداعيات فيروس كورونا كغيرها من أسواق المال العالمية،

حيث سجلت بعض البورصات خسائر مفاجئة جراء انخفاض أسعار أسهم الشركات الكبرى المدرجة. ووفقاً للمؤشر المركب الذي يصدره صندوق النقد العربي الذي يقيس أداء الأسواق المالية العربية مجتمعة، سجلت أسواق المال العربية تراجعاً ملحوظاً في مارس 2020 كما هو مبين في الشكل التالي.

شكل رقم (9) موقف أسواق المال العربية في ظل ظهور فيروس كورونا وقفا للمؤشر المركب لصندوق النقد العربي لشهري فبراير ومارس 2020، ومعدل التغيير (%)

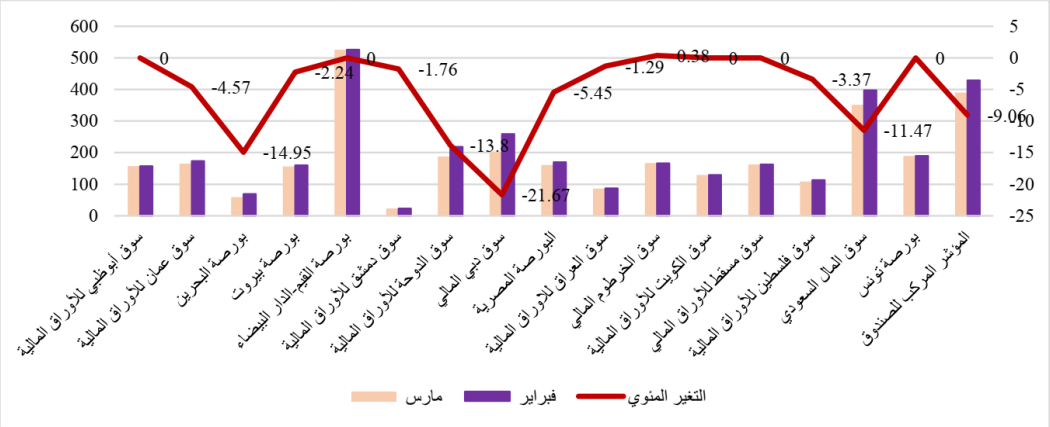

المصدر: صندوق النقد العربي (2020).

وأما فيما يتعلق بمعدلات التضخم في الدول العربية، فكما هو مبين في الشكل رقم (10) من المتوقع أن تتأثر بهذه التداعيات خلال عام 2020 في ظل تأرجح مستويات العرض والطلب وسلاسل الإمداد للسلع الأساسية وتراجع الأسعار العالمية للنفط. كما يتوقع استمرار معدلات التضخم في الارتفاع في عام 2021 في ظل استمرار التقلبات في أسواق السلع، خاصة في أسواق النفط.

شكل رقم (10) معدل التضخم في الدول العربية (%)

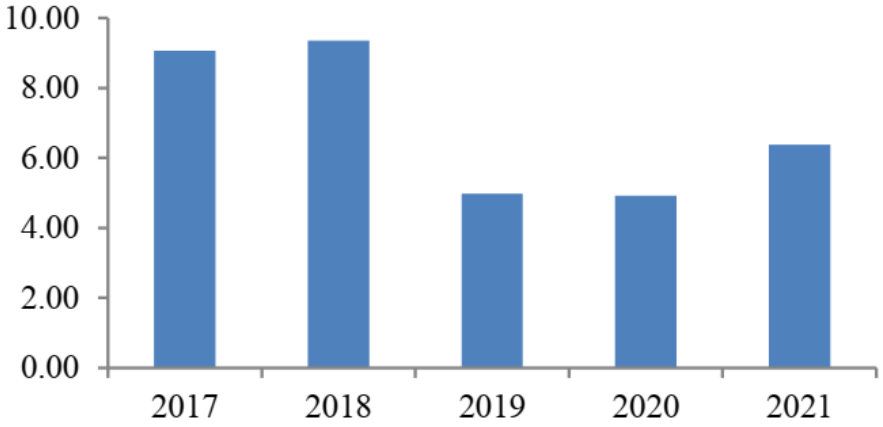

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي الإصدار- الحادي عشر/ ابريل 2020

وأيضا، تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر التي تسهم بنحو 45% من الناتج المحلي الإجمالي وبنحو ثلث فرص العمل المولدة في القطاع الرسمي من القطاعات التي ستتأثر بتداعيات ظهور الفيروس. كما ستساهم هذه التداعيات في ارتفاع في معدلات البطالة خاصة على ضوء تضرر عدد من القطاعات الاقتصادية الموفرة لفرص العمل وعلى رأسها قطاع السياحة الذي تسهم كل فرصة عمل مباشرة مولدة به في خلق خمس فرص عمل أخرى غير مباشرة في بعض الدول العربية التي تمثل واجهات سياحية عالمية، ويسهم بمعدلات تتراوح ما بين 12 إلى 19 % من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية التي تعد وجهات سياحية عالمية. ويتوقع وفقا لتقرير منظمة الاسكوا أن تخسر المنطقة 1.7 مليون وظيفة في عام 2020، مما سيرتفع معدل البطالة بمقدار 1.2 نقطة مئوية، حيث سيؤثر فيروس كورونا سلبا على فرص العمل في كافة القطاعات، ولا سيما قطاع الخدمات الذي يشكل المصدر الرئيسي لفرص العمل في المنطقة العربية، فأي تأثيرات وخيمة تطال نشاطه سترجم إلى خسائر كبيرة في الوظائف، وقد يدفع 8.3 مليون شخص إضافي إلى الفقر. كما أن التباطؤ الاقتصادي الناجم عن وباء كورونا يأثر سلبا على الأجور وتدفق التحويلات، وستكون تداعيات هذه الأزمة أكثر حدة على الفئات الضعيفة، لاسيما النساء والشباب والعاملين في القطاع غير النظامي الذين لا يستفيدون من برامج الحماية الاجتماعية.

2. أداء القطاعات الصناعية في الدول العربية

تتأثر الصناعة العربية بمختلف قطاعاتها من جراء انتشار فيروس كورونا، ويختلف حجم هذا التأثير من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر. وتشير تطورات الجائحة وتأثيرها على الصناعة في معظم الدول إلى أن مداخل تأثير هذه الجائحة على القطاع الصناعي ككل أو على صناعة محددة تتمثل في الآتي :

- تعطل سلاسل التوريد المحلية وسلاسل الإمداد العالمية التي يرتبط بها القطاع أو التي ترتبط بها الصناعة المعنية .
- تراجع الطلب المحلي والعالمي على منتجات القطاع أو على منتجات الصناعة.
- تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع الصناعي أو للصناعة المعنية.

وقد أصبحت هناك أعباء كبيرة على الشركات والمصانع في ظل تعطل سلاسل التوريد العالمية ونقص الإمدادات من المواد الخام والوسيطة وخاصة في البلدان التي تعتمد بشدة على التجارة مع الصين. وكذلك، تتأثر قطاعات الصناعة من جراء التدابير الاحترازية التي أعلنتها الحكومات التي قضت بالإغلاق المؤقت لبعض المصانع فضلاً عن تخفيض ساعات العمل، بالتالي تراجع الإنتاج الصناعي وفرص التصدير إلى الخارج.

(أ) الصناعات التحويلية

يختلف حجم تأثير هذه الجائحة من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر، كما أن كل قطاع صناعي يختلف عن الآخر في آلية التعامل مع انتشار الفيروس ، وهناك عدد من المحددات سيتوقف عليها عمق تأثر القطاع الصناعي بالجائحة، ومن أهمها ما يلي:

- هيكل القطاع الصناعي وطبيعة الصناعات فيه، حيث أن الصناعات كثيفة العمالة ستكون غالبا أكثر تأثرا بالجائحة، بسبب عمليات الإغلاق والإجراءات الاحترازية وتكاليف تأمين سلامة العمال.

- مدى تقدم البنية الرقمية في القطاع الصناعي والاقتصاد الوطني ككل، حيث أن توفر هذه البنية الرقمية يساعد على إنجاز كثير من الأعمال عن بعد، كما أن المصانع الرقمية يمكن أن تعمل على مدار الساعة آلياء وتقلل فترة مكوث العمال في المصانع، وبالتالي لا تتأثر كثيرا بعمليات الإغلاق والإجراءات الاحترازية.
- نسبة ووزن الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في القطاع الصناعي، حيث سيكون هناك علاقة طردية بين ارتفاع نسبة ووزن هذه الصناعات وعمق تأثير الجائحة على القطاع الصناعي .
- نوعية وحجم حزمة السياسات التحفيزية التي قامت أو ستقوم بها الحكومة لمساندة القطاع الصناعي في مواجهة الجائحة، حيث أن هذه السياسات ستعزز قدرة الشركات - خاصة الصغيرة والمتوسطة منها - للتغلب على التحديات التي تواجهها، وخاصة مشكلة نقص السيولة، وتحمل مرتبات العمال وعدم تسريحهم.

وبسبب عدم توافر بيانات تفصيلية عن مدى تأثر القطاع الصناعي في الدول العربية بهذه الجائحة، فإن بعض المؤشرات والظواهر تشير إلى أن أبرز الآثار التي ظهرت بصورة مباشرة فور تعطيل عمل قطاعات الصناعات التحويلية، تتمثل في الآتي:

- انقطاع سلسلة التوريد في القطاع الصناعي، وخاصة تلك التي تعتمد على المواد الأولية الخارجية في ظل توجه العديد من الدول إلى إيقاف حركة التجارة الخارجية.
- تباطؤ نشاط القطاع الصناعي بسبب عمليات الإغلاق والإجراءات الاحترازية، وبسبب تراجع الطلب المحلي والدولي، وبسبب اختلال سلاسل التوريد العالمية التي ترتبط به الصناعات.
- تراجع المبيعات عموما لهذه المنشآت، وانخفاض مستويات التصدير.
- تحديات الحصول على الموارد اللازمة للعملية الإنتاجية واستمرارها، وخاصة تلك المستوردة من الخارج. وذلك، إما لأسباب ارتفاع كلفها وخاصة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة، أو لعدم توفرها لوقف الإنتاج.
- تراجع الاستثمارات في القطاع الصناعي، وتعميق الخطط الاستثمارية بسبب حالة عدم اليقين التي صاحبت الجائحة.
- التأثير على تداول أسهم الشركات الصناعية في البورصة، وتأجيل بعض عمليات الاندماج والاستحواذ في القطاع الصناعي.
- تدني مستويات السيولة المتاحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، تراجع قدراتها المالية، وبالتالي عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها على وجه التحديد في الاحتفاظ بالعاملين لديها نتيجة لتوقف العمل، إضافة إلى تحمل تبعات التكاليف الثابتة الأخرى من كهرباء ومياه وإيجارات وفوائد قروض، وهذا قد ينطبق أيضا على عدد من الشركات الكبرى.
- تأثر قطاعات الصناعة التقليدية، نتيجة لارتباطها في عدد من الدول بالقطاع السياحي الذي يعتمد بدوره على النقل بكافة أصنافه وخاصة النقل الجوي. وقد توقف نشاط هذا القطاع، مما تسبب في فقدان مناصب الشغل وتراجع الإيرادات. وبجانب ذلك، تسبب انتشار فيروس كورونا والإجراءات الوقائية التي فرضتها السلطات للوقاية من المرض في تأثر قطاع الصناعات الحرفية والمنزلية الذي يعتمد على مجموعة من الصناعات البسيطة مثل صناعة مواد غذائية أو كمالية أو صناعات خفيفة ويوفر فرص عمل لشرائح متعددة من المجتمع وخصوصا النساء.

ورغم التأثيرات السلبية التي تسبب فيها فيروس كورونا لعدد من القطاعات الصناعية نتيجة لتوقف عملياتها الإنتاجية أو لتراجع الطلب على منتجاتها، إلا أن بعض القطاعات استطاعت التكيف بسرعة مع هذه المستجدات والعمل بكامل طاقتها الإنتاجية لمواكبة الظروف الاستثنائية في ظل الإقبال الكثيف على منتجاتها، وقد أدى نشاط الطلب إلى إعادة الطاقات الإنتاجية المعطلة في المصانع للعمل مرة أخرى لتلبية متطلبات السوق، وكسر حالة الركود التي استمرت فترات طويلة في الأيام العادية. كما هو الشأن في القطاعات الآتية:

قطاع الصناعات الغذائية: اتخذت الدول العربية حزمة إجراءات تحفيزية وداعمة للصناعات الغذائية بهدف منع حدوث أي نقص في سلاسل إمدادات الغذاء بأنواعه، وقد أسهمت هذه التدابير في استقرار الطلب على الغذاء، وحماية سلسلة الإمدادات.

قطاعات صناعة النسيج والملبوسات: لجأت البعض من هذه القطاعات إلى تعديل أنشطتها أو انشاء خطوط إنتاج جديدة لصناعة الأقنعة والملابس الطبية وغيرها لتغطية الطلب المتزايد عليها كما هو الشأن في الجزائر والسودان ومصر والمغرب. وقد خصص العديد من المصنعين وأصحاب مشاغل النسيج خطوط الإنتاج فيها لتلبية الطلب المرتفع على الأقنعة، وأوقفوا العمل في إنتاج المنسوجات الأخرى، نظرا للعائد الذي تدره تجارة الأقنعة، قياسا بغيرها.

قطاع الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية: على الرغم من تضرر بعض الصناعات الدوائية من جراء تفشي وباء كورونا نظرا لأن معظم سلاسل الإمداد في الصناعات الطبية تأتي الصين، تشير المؤشرات إلى أن طلبات الأقنعة الواقية والمعقمات وأجهزة التنفس الاصطناعي احتلت حيزا كبيرا في المناقصات العربية وطلبات المتاجر الإلكترونية. وقد اتجهت العديد من الدول والشركات المنتجة لهذه المستلزمات الى توفيرها وتحقيق الاكتفاء الذاتي منها ومن ثم إتاحة الفائض منها للتصدير.

وبسبب عدم توافر بيانات تفصيلية عن مدى تأثر القطاع الصناعي في الدول العربية بهذه الجائحة، فإن بعض المؤشرات والظواهر تشير إلى إن العديد من القطاعات الصناعية استطاعت أن تتعايش معها، وهو ما يتبين لنا من خلال المعطيات المتاحة عن بعض الدول العربية والتي نستخلص منها تأثيرات جائحة كورونا سلبا وإيجابا على الصناعات التحويلية سواء تلك المتعلقة بمعدلات النمو أو بمؤشرات الرقم القياسي والاستدلالي للإنتاج الصناعي: وهي كالتالي:

تونس: تشير إحصاءات المعهد الوطني للإحصاء حول النمو الاقتصادي للثلاثي الأول من العام 2020 الى تراجع القيمة المضافة للصناعات المعملية بـ 6.1- %مقارنة مع الفترة ذاتها من سنة 2019 ومع الثلاثي الرابع من سنة 2019. ويعود هذا الانخفاض أساسا الى تراجع الانتاج في قطاع النسيج والملابس والأحذية ب -3.15 %وقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية -2.9 % وقطاع صناعة مواد البناء والخزف ب-4.8 %. وفي مقابل ذلك، ارتفعت القيمة المضافة في قطاع الصناعات الكيميائية بنسبة 6.15 %، وفي قطاع الصناعات الفلاحية والغذائية بنسبة 3.20 %وذلك نتيجة الانتاج القياسي المسجل في قطاع زيت الزيتون.

السعودية: وفقا لبيانات الهيئة العامة للإحصاء، فقد انخفض الإنتاج في نشاط الصناعة التحويلية في ابريل 2020 بنسبة 32.11%، مقارنة بشهر أبريل 2019حيث أدت جائحة فيروس كورونا إلى الحد من عمليات الإنتاج في العديد من المصانع. ومن بين القطاعات التي شهدت تراجعا في الإنتاج خلال شهر ابريل مقارنة بشهر أبريل 2019، صناعة الملبوسات بنسبة 61.7 -%، صناعة

الآلات والمعدات بنسبة 56.1 -%، صناعة المطاط والبلاستيك55.1 -%. ويعتبر صناعة المشروبات هو النشاط الصناعي الوحيد الذي حقق زيادة في الكميات المنتجة بنسبة 2.7%.

فلسطين: وفقا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء فقد سجل الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي تراجعا حادا مقداره 24.60% خلال شهر مارس 2020، مقارنة بالشهر الذي سبقه، فقد شهد نشاط صناعة المنتجات الغذائية تراجعا ملحوظا في الإنتاج خلال الشهر المرصود، بمقدار 17.28%. ولكن على الرغم من التراجع العام في كميات الانتاج الصناعي، الا ان نشاط صناعة المنتجات الصيدلانية الأساسية ومستحضراتها شهد ارتفاعاً في الإنتاج بنسبة 24.7%، كما سجل نشاط صناعة الكيماويات والمنتجات الكيميائية ارتفاعاً في الإنتاج بنسبة 38.50%،

المغرب: في إطار رصد الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الناتجة عن انتشار وباء كوفيد-19 على الاقتصاد الوطني، قامت المندوبية السامية للتخطيط بإنجاز بحث نوعي بهدف تقييم الأثر المباشر لهذه الأزمة على وضعية المقاولات المنظمة. ووفقا لنتائج البحث الذي تم أجراه خلال الفترة الممتدة من 1 إلى 3 أبريل 2020 عبر الاتصال هاتفيا بعينة مختارة ضمت عدد من المقاولات المنظمة التي تعمل في قطاعات الصناعة التحويلية والبناء والطاقة والمعادن والصيد البحري والتجارة والخدمات التجارية الغير مالية. وحسب الفئة، فإن نسبة المقاولات التي أوقفت نشاطها بصفة مؤقتة أو دائمة خلال هذه الفترة تشمل 72% من المقاولات الصغيرة جدا و26 % من المقاولات الصغرى والمتوسطة و2% من المقاولات الكبرى. ومن بين أكثر القطاعات الصناعية تضررا من هذه الأزمة نجد صناعات النسيج والجلد والصناعات المعدنية والميكانيكية.

وأما فيما يتعلق بالرقم الاستدلالي لإنتاج الصناعة التحويلية (باستثناء تكرير النفط) خلال الربع الأول من العام 2020، فقد عرف ارتفاعا قدره 0,5% خلال هذه الفترة، مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2019، وذلك ووفقا لبيانات المندوبية السامية للتخطيط. ويعود هذا التطور أساسا إلى ارتفاع الإنتاج في "الصناعات الكيماوية" ب 8,2% و "الصناعات الغذائية"ب 7,5% و"الصناعات الصيدلانية "ب 17,5%، و"صناعة الملابس" ب 6,4% وفي "صناعة الورق والورق المقوى" ب 9,5% وفي "صناعة الخشب" ب 5,9%. وعلى العكس من ذلك، فقد تراجع الإنتاج في"صناعة السيارات" ب 20,3% و"صناعة منتجات أخرى غير معدنية" ب 4,5% و"صناعة التعدين "ب 14,7% و"الصناعة الالكترونية" ب 15,4% و "صناعة النسيج" ب 2,4% و " صناعة الجلد والأحذية" ب 26.3%.

جدول رقم (5) الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني في الفصل الأول من سنة 2020 (أساس100 : 2015)

القطاع و الفرع	الفصل الأول 2019	الفصل الأول 2020	التغير (%)
الصناعات الإستخراجية	**124,7**	**124,2**	**-0,4**
استخراج خامات المعادن	108,2	99,9	-7,7
صناعات استخراجية أخرى	125,6	125,4	-0,2
الصناعات التحويلية باستثناء تكرير البترول	**113,1**	**113,7**	**0,5**
الصناعات الغذائية	120,2	129,2	7,5
صناعة المشروبات	84,6	82,2	-2,8
صناعة منتجات التبغ	95,2	91,1	-4,3
صناعة النسيج	106,3	103,8	-2,4
صناعة الملابس	102,9	109,5	6,4
صناعة الجلد والأحذية (باستثناء الملابس الجدية)	97,3	71,7	-26,3
نجارة الخشب وصنع منتجات من الخشب والفلين عدا الاثاث وصناعة منتجات من القصب و الحلفاء	87,8	93,0	5,9
صنع الورق والورق المقوى	126,9	138,9	9,5
الطباعة ونسخ التسجيلات	123,1	121,6	-1,2
صناعة كيماوية	129,0	139,6	8,2
الصناعة الصيدلانية	109,8	129,0	17,5
صنع منتجات من المطاط والبلاستيك	114,4	113,2	-1,0
صنع منتجات أخرى غير معدنية	103,3	98,6	-4,5
التعدين	93,8	80,0	-14,7
صناعة منتجات معدنية باستثناء الآلات والمعدات	83,9	91,9	9,5
صنع تجهيزات معلوماتية ومنتجات الكترونية وبصرية	117,1	99,1	-15,4
صنع الأجهزة الكهربائية	99,2	98,6	-0,6
صنع الآلات وتجهيزات غير المصنفة في موضع آخر	92,8	87,0	-6,3
صناعة السيارات	146,6	116,9	-20,3
صنع وسائل النقل الأخرى	164,3	167,5	1,9
صنع الأثاث	86,0	81,3	-5,5
صناعات تحويلية أخرى	106,4	104,6	-1,7
إصلاح وتركيب الآلات والمعدات	107,5	105,3	-2,0
إنتاج و توزيع الكهرباء	**125,2**	**120,9**	**-3,4**

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط: مذكرة إخبارية حول الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني خلال الفصل الأول من سنة 2020.

مصر: وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الرقم القياسي لإنتاج الصناعات التحويلية والاستخراجية عن شهر فبراير 2020، فقد بلغ الرقم القياسي للصناعات التحويلية والاستخراجية (بدون الزيت الخام والمنتجات البترولية) 113.10خلال شهر فبراير 2020(أولي) مقابل 123.87خلال شهر يناير2020(نهائي) بنسبة انخفاض قدرها 8.7%. ومن ضمن الأنشطة الاقتصادية التي شهدت ارتفاعا، فقد بلغ الرقم القياسي لصناعة المستحضرات الصيدلانية والكيميائية والدوائية 118.20خلال شهر فبراير 2020مقارنة بشهر يناير 2020 حيث بلغ 113.80 بارتفاع قدره 3.9% وذلك طبقا لحالة السوق. بلغ الرقم القياسي لصناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى 114.19خلال شهر فبراير 2020مقارنة بشهر يناير2020 حيث بلغ 107.07 بارتفاع قدره 6.6% وذلك بسبب حالة السوق. وأما الأنشطة الاقتصادية التي شهدت انخفاضاً، فقد بلغ الرقم القياسي لصناعة الملابس الجاهزة 96.21 خلال شهر فبراير 2020 مقارنة بشهر يناير 2020حيث بلغ 105.63 بنسبة انخفاض قدرها 8.9%

نظرا لحالة السوق بلغ الرقم القياسي لصناعة التبغ 191.57 خلال شهر فبراير2020مقارنة بشهر يناير2020 حيث بلغ 200.59 بانخفاض قدره 4.5% وذلك بسبب الإنتاج الموسمي وحالة السوق.

شكل رقم (11) معدلات التغيير السنوي في الرقم القياسي للصناعات التحويلية لأهم الأنشطة المؤثرة في الرقم العام (فبراير 2020) %

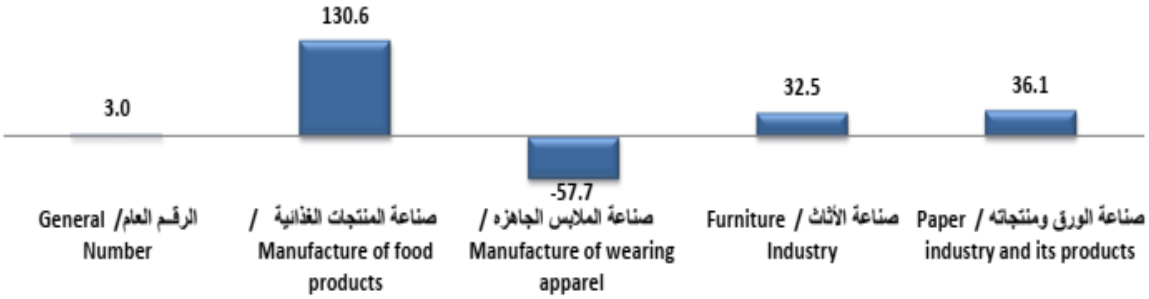

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في مصر /نشرة المعلوماتية العدد 98 أبريل 2020.

قطر: وفقا لبيانات جهاز التخطيط والإحصاء لشهر أبريل 2020 بسنة أساس 2013، فقد انخفض الرقم القياسي لقطاع الصناعة التحويلية بما مقداره 18.0% عن الشهر السابق (مارس 2020)، وقد حدث ذلك كمحصلة للانخفاض في خمس مجموعات، والارتفاع في أربع مجموعات أخرى، والثبات مجموعتين. أما الانخفاض فقد حدث في مجموعة منتجات تكرير البترول بنسبة 25.3%، تليها مجموعة المواد الكيميائية الأساسية بنسبة 8.0%، ومجموعة المعادن الأساسية بنسبة 5.0%، ومجموعة الإسمنت والمنتجات غير المعدنية الأخرى بنسبة 2.9%، ومجموعة منتجات الحبوب المطحونة ومنتجات أخرى بنسبة 0.4%. أما الارتفاع فقد حدث في مجموعة منتجات العصائر بنسبة 2.6%، ومجموعة المرطبات والمشروبات بنسبة 0.2%. ولكل من مجموعة منتجات الألبان، ومجموعة منتجات من المطاط والبلاستيك بنسبة 0.1%. في حين لم يحدث أي تغير على مجموعة الورق ومنتجاته ومجموعة المنتجات الكيميائية الأخرى والألياف. ومن ناحية أخرى وفي نفس القطاع، وعلى صعيد التغير السنوي فقد لوحظ انخفاض في الرقم القياسي مقداره 32.5% بالمقارنة مع الشهر المناظر من العام السابق (ابريل 2019)، وذلك بسبب انخفاض أسعار مجموعة منتجات تكرير البترول بنسبة 41.6%، تليها مجموعة المواد الكيميائية الأساسية بنسبة 24.0%، ومجموعة المعادن الأساسية بنسبة 8.8%، ومجموعة منتجات من المطاط والبلاستيك بنسبة 3.4%، ومجموعة الإسمنت والمنتجات غير المعدنية الأخرى بنسبة 2.1%، ومجموعة المنتجات الكيميائية الأخرى والألياف بنسبة 1.5%. في حين حدث ارتفاع في مجموعة العصائر بنسبة 5.3%، تليها مجموعة الورق ومنتجاته بنسبة 3.0%، ومجموعة منتجات الحبوب المطحونة ومنتجات أخرى بنسبة 0.8%، ومجموعة منتجات الألبان بنسبة 0.4%. في حين لم يحدث أي تغيير على مجموعة المرطبات والمشروبات .

(ب) صناعات النفط والغاز

تعتبر الصناعات الإستخراجية القاعدة الأساسية للصِناعات التحويلية في الوطن العربي، باعتبارها صناعات إستراتيجية رائدة ومساندة للقاعدة الصناعيَّة العربية، ولقدرتَها على إمداد العديد من الصناعات الوسيطة والنِّهائية اللاحقة بالمواد الخام الأولية ونصف المصنعة، التي تشكِّل المدخلات الأساسية لهذه الصناعات.

ويفرض انتشار فيروس "كورونا" تداعيات على استقرار أسواق الطاقة العالمية، حيث من شأنه أن يؤدي إلى تراجع الطلب العالمي على النفط والغاز الطبيعي والمسال، وذلك بالتوازي مع تعطل كثير من أنشطة التصنيع والخدمات المختلفة، وهو ما سيوثر، على نحو ما، باقتصادات الدول النفطية وعلى عائدات صادرات منتجي النفط الخام والغاز المسال بالمنطقة. و أما بالنسبة للدول للمستوردة للطاقة، فإن هبوط أسعار الطاقة سوف يتيح فرصاً لها للحصول على النفط الخام والغاز بأسعار أقل تكلفة، وهو ما سيفيد ميزانياتها العامة بشكل عام. وقد شهدت الأسواق العالمية للنفط تراجعا في مستويات نمو الطلب على النفط نتيجة تأثر نشاط عدد من القطاعات الاقتصادية المستخدمة للوقود بتداعيات انتشار الفيروس وهو ما سينتج عنه في المجمل انخفاض متوقع في الأسعار العالمية للنفط في عام 2020.

وتشير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا " الإسكوا". إلى أن من تداعيات انتشار فيروس كورونا استمرار الانخفاض الشديد في أسعار النفط، وقد ازداد هذا الانخفاض حدة نتيجة لحرب أسعار النفط، مما أدى إلى خسارة المنطقة إيرادات نفطية تقدر قيمتها الصافية ب 11 مليار دولار تقريبا خلال الفترة من يناير إلى منتصف مارس 2020. ووفقا لتوقعاتها، فإنه إذا بقيت أسعار النفط على حالها، فستخسر المنطقة العربية 550 مليون دولار تقريبا كل يوم، ولكن على الرغم من أن هذه الأسعار تعود بالأرباح على الدول المستوردة للنفط، إلا أن هذه المكاسب تعتبر ضئيلة مقارنة بخسائر الدول المصدرة. ويوضح الشكل رقم (12) تقديرات " الإسكوا" للخسائر في إيرادات النفط في المنطقة العربية للدول المصدرة والمستوردة خلال الفترة الممتدة من يناير إلى منتصف مارس 2020، وذلك وفقا للسيناريوهات المحتملة.

شكل رقم (12) الخسائر في إيرادات النفط في المنطقة العربية:

تقديرات الفترة الممتدة من يناير إلى منتصف مارس 2020 (مليار دولار أمريكي)

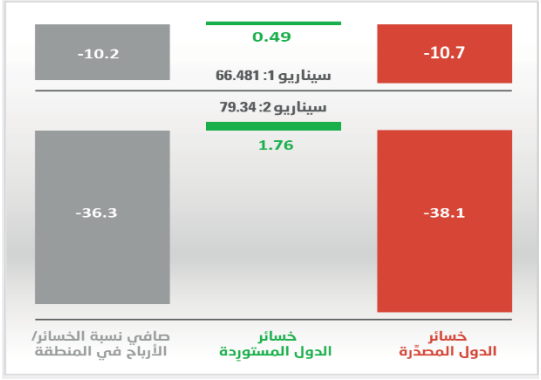

المصدر: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعي لغربي آسيا(اسكوا): فيروس كورونا التكلفة الاقتصادية على المنطقة العربية.
E/ESCWA/CL3.SEP/2020/Policy Brief.1

وتعرض قطاع صناعات النفط والغاز في المنطقة العربية لأحداث طارئة على ضوء تقلبات أسواق الطاقة في الفترة الأخيرة، وعدم اليقين الاقتصادي بسبب تفشي فيروس "كورونا"الذي سيؤثر بدوره على هذا القطاع. وتتمثل أبرز المؤشرات الدالة على ذلك فيما يلي:

- **انخفاض الطلب على النفط والغاز:** نتيجة للإجراءات الاحترازية المتخذة للحد من انتشار فيروس "كورونا" مثل تقييد السفر وانتقال الأفراد، وتعليق الطيران الدولي. ويتزامن ذلك مع إغلاق كثير من الشركات وحداتها الإنتاجية، وهو ما سوف يؤدي بالتأكيد لانخفاض الاستهلاك العالمي من الطاقة، بما في ذلك النفط والغاز الطبيعي. وبلا شك، فإن صادرات المنطقة من النفط والغاز ستتقلص في ظل هذه التطورات، مع انخفاض طلب المستهلكين على الخام.. وفي السياق نفسه، من المتوقع أن تشهد صادرات المنطقة من الغاز المسال تباطؤاً ملموساً في 2020 مع الانكماش المتوقع للقطاع الصناعي وقطاع النقل العالميين .
- **تراجع عائدات الصادرات:** تعرضت أسعار النفط لصدمة مزدوجة في الفترة الماضية تأثراً بتدهور الطلب العالمي على الخام مع تفشي فيروس "كورونا"، فضلاً عن تعثر تحالف "أوبك+" في التوصل لاتفاق لخفض الإنتاج. وسوف يساهم استمرار تدهور أسعار النفط في تراجع عائدات الدول المصدرة للنفط في وهو ما سينعكس على الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة ككل وعلى الأداء الاقتصادي للمنطقة .
- **تعليق جزئي للإنتاج:** إلى الآن، لازال إنتاج النفط والغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط مستقراً، إلى حد بعيد، برغم أزمة تفشي فيروس "كورونا"، غير أنه من اللافت أن بعض حكومات المنطقة اضطرت لخفض الطاقة الإنتاجية لبعض حقول النفط والغاز مع تراجع الاستهلاك المحلي للغاز والمشتقات النفطية في قطاع النقل والصناعة، الأمر الذي قد يتسع نطاقه مع تواصل الأزمة.
- **تأجيل مشاريع الطاقة:** دفعت تقلبات سوق الطاقة العالمية وعدم اليقين الاقتصادي بسبب "كورونا" الحكومات وشركات الطاقة إلى تأجيل خططها لتطوير إنتاج النفط والغاز الطبيعي لحين انتهاء الأزمة. واضطرت كثير من شركات الطاقة الحكومية في المنطقة، في ضوء الظروف الراهنة، لتقليص نفقاتها وتأجيل العديد من مشاريعها الاستثمارية في عام 2020. كما يلاحظ أيضاً تأثر أعمال شركات الطاقة الأجنبية في المنطقة في ظل التطورات الأخيرة، حيث اضطرت البعض منها إلى تأجيل توقيع العقود النهائية للتنقيب والإنتاج إلى مع بعض الدول العربية حتى نهاية يونيو2020. كما أعلن البعض منها بأنها بصدد مراجعة مشروعاتها للطاقة في المنطقة. وأما فيما يتعلق بالطاقة المتجددة، فمن المحتمل كذلك أن تتأثر بعض مشاريع الطاقة المتجددة المخطط تنفيذها بالمنطقة في ضوء الاضطرابات في سلاسل التوريد العالمية، حيث تسبب فيروس "كورونا" في غلق عدد من المصانع المنتجة للألواح الشمسية وتوربينات الرياح الرئيسية في العالم ولاسيما في إسبانيا وإيطاليا .
- **تأثر سلاسل التوريد:** تؤثر الظروف الراهنة على سلاسل توريد صناعة النفط والغاز في المنطقة بما في ذلك مصافي التكرير ومحطات توزيع الوقود لتراجع الطلب على المنتجات البترولية وبالأخص المستخدمة كوقود لمختلف وسائل النقل

البري والبحري والجوي وأبرزها البنزين والديزل ووقود الطائرات والتي أجبرت كبرى المصافي لخفض عمليات التشغيل لوحداتها الإنتاجية، وإغلاق أخرى.

- **تأثر العمالة:** مع توسع رقعة انتشار الفيروس، اضطرت معظم شركات الاستكشاف والإنتاج والشركات الموفرة للخدمات في مجال حقول النفط والغاز، إلى تشجيع كثير من العاملين فيها على البقاء في منازلهم. كما أن بعض الشركات الأجنبية عملت على إجلاء بعض موظفيها للظروف المتعلقة بانتشار الوباء .

وعلى الرغم من تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد فقد واصلت شركات النفط والغاز العربية مشاريعها، وذلك في إطار التزامها بالمساهمة في تزويد السوق النفطية العالمية بإمدادات آمنة ومستقرة من النفط والغاز، حيث وضعت سلسلة من الخطط والإجراءات الوقائية والاحترازية المشددة لمواصلة العمل من جهة وللمحافظة على صحة وسلامة العاملين من جهة أخرى. كما أن بعض الشركات العربية لم تضطر الى تخفيض أو إغلاق مصافيها. وانما ايضاً أنها عززت من صادراتها وحجم استثماراتها في أصول التكرير والكيميائيات، وحققت أرباحاً وتدفقات نقدية حرة قوية، خلال الربع الأول من العام 2020 رغم انخفاس أسعار النفط وضعف الطلب على الطاقة إثر جائحة فيروس كورونا المستجد.

3.التداعيات على التجارة الخارجية للسلع والمنتجات الصناعية

عطلت أزمة فيروس كورونا حركة التجارة العالمية، خاصة على مستوى توفير خامات التصنيع للصناعات التي تعتمد على استيراد المواد الخام من الخارج والوسيطة، وكذلك على مستوى الصناعات التي تصدر منتجاتها الى الخارج، نتيجة لاضطراب حركة الشحن من والى الخارج وارتفاع تكاليفه. ومن المرجّح أن تؤدّي الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا إلى الحدّ من دور التجارة في المنطقة العربية، لاسيما بسبب ضعف تأثيرها على الطلب على النفط، ولكن أيضًا لأسباب تتعلّق بتدابير الإغلاق والتباطؤ في التجارة نتيجة الركود الاقتصادي العالمي. كما أن اضطراب الأسواق العالمية يؤثّر سلبًا على التجارة الخارجية للمنتجات الصناعية، فعلى سبيل المثال، ونتيجة لتعطّل الأسواق العالمية، فرضت العديد من الدول العربية حظراً على صادرات بعض القطاعات الصناعية كالمواد الغذائية والمستلزمات الطبية والصحية والمنظفات وغيرها.

وبجانب ذلك، ومن المتوقع أن يؤثر انتشار الفيروس على موقف التجارة الخارجية للدول العربية مع أبرز شركائها التجاريين، وخاصة الصين التي تعد من أهم الشركاء التجاريين للدول العربية،وخاصة أن نسبة كبيرة من الواردات العربية عبر الصين تمثل منتجات مواد خام وسلع وسيطة. ولذلك، فإن توقف الإنتاج في عدد من مصانع الصين، سيرفع أسعار تلك المنتجات، وقد يمتد إلى تعطيل العمل في بعض المصانع العربية حال استمرار الأزمة.

ووفقا للتقرير الصادر عن الاسكوا بعنوان "آثار جائحة كوفيد-19 على الاقتصادات العربية التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر"، فمن المتوقع أن ينخفض مجموع صادرات المنطقة العربية نتيجة للآثار الوخيمة لجائحة كورونا بمقدار88 مليار دولار (47 مليار دولار في المبادلات التجارية مع بقية مناطق العالم و14مليار دولار في التجارة البينية). ويعد قطاع الصناعات التعدينية والكيماوية أكبر القطاعات المتضررة في المنطقة العربية على مستوى التصدير حيث تشكل الخسائر التصديرية لهذا القطاع 71 %

من مجموع الخسائر، ويأتي ثانيا قطاع الصناعات التحولية الأخرى بحوالي 13% من إجمالي انخفاض الصادرات بما في ذلك الصناعات الميكانيكية والكهربائية، أي أنها ثاني أكثر القطاعات تضررا.

شكل رقم (13) تأثير جائحة كوفيد-19 على الاقتصادات العربية : تراجع الصادرات العربية (مليار دولار)(سيناريوهات متوقعة)

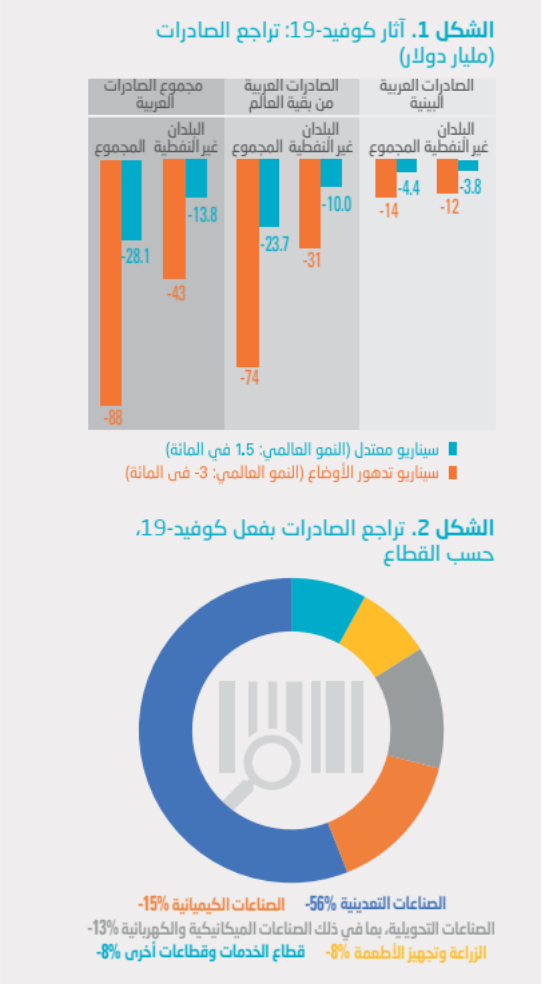

شكل رقم (14) تأثير جائحة كوفيد-19 على الاقتصادات العربية : تراجع الواردات العربية (مليار دولار)(سيناريوهات متوقعة)

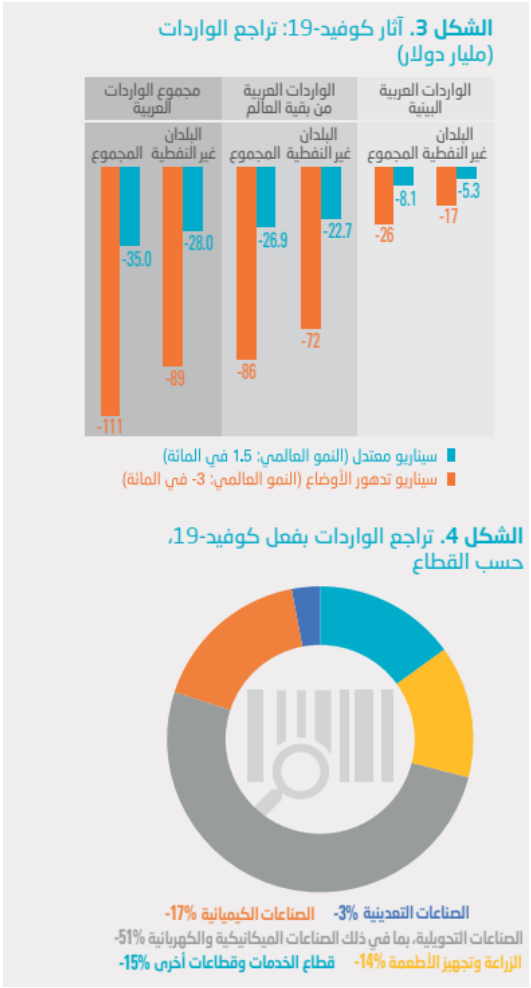

المصدر: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعي لغربي آسيا(اسكوا): آثار جائحة كوفيد-19 على الاقتصادات العربية التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر. Brief Policy/2020/ESCWA/E.6

وأما فيما يتعلق بواردات المنطقة العربية، فمن المتوقع أن ينخفض مجموعها خلال عام 2020 بمقدار 111 مليار دولار، نتيجة لجائحة كوفيد-19 على الاستهلاك والتصدير، ستتراجع الواردات غير النفطية إلى 89 مليار دولار، (81% منها تعود لواردات من خارج المنطقة). وتتضمن الواردات غير النفطية مواد استهلاكية ومواد خام تستخدم للصناعات التحويلية. ومن المتوقع أن يؤدي حدوث انخفاض معتدل في النمو العالمي إلى خسائر في الواردات لا تقل عن 35 مليار دولار. ويعتبر قطاع الصناعات التحويلية أكثر القطاعات تضررا في المنطقة العربية بنسبة 51 % من إجمالي الانخفاض في الواردات، في حين ستسجل الصناعات الكيميائية نحو 17 % من إجمالي انخفاض الواردات – أي أنها ثاني أكثر الصناعات تضرراً في المنطقة العربية (الشكل رقم14).

ومن جهة أخرى، واجهت بعض القطاعات الصناعية كغيرها من القطاعات التصديرية الأخرى اشكاليات على مستوى التصدير بسبب الأداءات اللوجستية وارتفاع كلفة النقل البحري وتقلص أو إلغاء الطلبات من الخارج. وقد أدت هذه الإشكالات الى تراجع نسق الصادرات وطول آجال عمليات التصدير وانخفاض أسعار بعض المنتوجات المصدرة. ولكن على الرغم من تصاعد أزمة انتشار فيروس كورونا في كل دول العالم، فقد نفذت الدول العربية العديد من المبادرات لمساندة قطاع التصدير خلال الأزمة الراهنة ، وحرصت بعض الدول على ضخ المزيد من الصادرات من السلع والمنتجات المختلفة، لتحل محل سلع بعض الدول التي تأثرت بالأزمة.

ثالثا:

التدابير والمبادرات الدولية والعربية المتخذة للحد من تداعيات جائحة كورونا

ثالثا: التدابير والمبادرات الدولية والعربية المتخذة للحد من تداعيات جائحة كورونا

دفع انتشار فيروس كورونا العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية والعربية وحكومات دول العالم إلى تبني السياسات الاحترازية الكفيلة بمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والصحية الناتجة عن انتشار الفيروس، وإعداد برامج إنقاذ وتحفيز لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي تشتمل على إعفاءات ضريبية ودعم وتحفيز مالي وتأجيل سداد القروض المستحقة على القطاعات المتضررة...الخ. وقد بلغ إجمالي حزم التحفيز المالي المُتبناة عالميا 8 تريليون دولار (نحو 8.8 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي). كما اتجهت البنوك المركزية حول العالم إلى تبني حزم تحفيز نقدية بقيمة 6 تريليون دولار شملت سياسات توسعية قامت من خلالها بخفض كبير لأسعار الفائدة، واستخدام أدوات السياستين النقدية والاحترازية الكلية لتخفيف الأعباء الاقتصادية وتحرير موارد مالية لحفز الائتمان وتخفيف الضغوطات المالية عل قطاعات الأسر والشركات، وتنفيذ برامج ضخمة للتسيير الكمي.

وكذلك، اتخذت الكثير من الدول عدد من الإجراءات والتدابير المالية التي من شأنها أن تعمل علي تشجيع وتحفيز القطاع الصناعي في ظل هذه الجائحة، بالإضافة إلى إعداد خطط وبرامج لدعم وتحفيز القطاعات الصناعية المتضررة، وخاصة الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

1. حزم التحفيز الدولية لمواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد

تسارعت أزمة كورونا لتتحول إلى جائحة عالمية تأثرت بها أكبر الاقتصادات في العالم. ولاحتواء هذه الأزمة، واتجهت العديد من دول العالم إلى تبني مبادرات وتدابير وسياسات احترازية عديدة، وكما هبت المؤسسات الدولية والإقليمية الى اتخاذ السياسات والإجراءات الكفيلة بمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والصحية الناتجة عن انتشار هذه الجائحة .

(أ) حزم التحفيز التي اتخذتها والتكتلات والمنظمات والمؤسسات الدولية

عملت المؤسسات الدولية على حشد مواردها لتقديم المساعدة الطارئة لدول العالم لمواجهة الوباء على الصعيد الإنساني والاقتصادي، لا سيما الدول النامية ذات الدخل المنخفض والفقيرة. وقد تبنت المنظمات الدولية والإقليمية تدخلات على نطاق واسع لتقديم الدعم لدولها الأعضاء، حيث أعلن **صندوق النقد الدولي** حزمة تدخلات بقيمة تريليون دولار، من بينها 50 مليار دولار في إطار التسهيلات التمويلية الطارئة التي يقدمها للدول الأعضاء (منخفضة الدخل، والأسواق الناشئة،) تشمل تدخلات بواقع 10مليار دولار كقروض بفائدة صفرية للدول الأشد فقراً من خلال تسهيل الائتمان السريع .

ومن جانب آخر، أعلنت **مجموعة البنك الدولي** في 17مارس 2020عن حزمه تمويلية لدعم الدول الأعضاء بقيمة 14مليار دولار لمواجهة فيروس كورونا، بحيث تساهم **مؤسسة التمويل الدولية** بتقديم 8مليارات دولار، منها حوالي 2 مليار دولار عبارة عن تسهيلات تجارية قائمة. بينما ستقدم **مؤسسة التنمية الدولية** حوالي 1.3مليار دولار، **والبنك الدولي للإنشاء والتعمير** حوالي 2.7 مليار دولار، في حين تساهم محفظة الإقراض بحوالي 2 مليار دولار. وستستخدم هذه المبالغ في الاستجابة للطلبات الفورية للدول الأعضاء لتمويل احتياجاتها وأيضا تقليل الآثار السلبية المحتملة للفيروس، بما في ذلك احتواء الأمراض وتشخيصها وعلاجها،

ودعم القطاع الخاص. كما وافق المجلس التنفيذي للبنك في 2 أبريل 2020 على حزمة أخرى بقيمة 1.9مليار دولار أمريكي لدعم جهود الدول في مواجهة فيروس كورونا، وأبدى البنك الدولي استعداده لمضاعفة حجم الدعم إلى ما يقارب 160 مليار دولار أمريكي خلال الخمسة عشر شهراً المقبلة.

وكما أطلقت **مجموعة البنك الإسلامي للتنمية**، برنامجا للتأهب والاستجابة الإستراتيجيين بقرابة (3.2 مليار دولار أمريكي) يهدف إلى دعم جهود البلدان الأعضاء الرامية إلى الوقاية من الجائحة والحد من آثارها والتعافي منه. ويأخذ البرنامج نهجا شموليا على الأمد القريب والمتوسط والبعيد، ويتناول أولويات تتجاوز الاستجابة الفورية والطارئة للقطاع الصحي، وفي الوقت ذاته يعمل البرنامج على وضع البلدان الأعضاء في مسار الانتعاش الاقتصادي من جديد عن طريق استعادة سبل العيش، وبناء القدرة على الصمود، واستئناف النمو الاقتصادي. وفيما يلي مساهمات أعضاء مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وشركائها في البرنامج :

- البنك الإسلامي للتنمية: 1.52مليار دولار أمريكي؛
- صندوق التضامن الإسلامي للتنمية: 50 مليون دولار أمريكي؛
- المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة: 300 مليون دولار أمريكي؛
- المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص: 250 مليون دولار أمريكي؛
- المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات: 150مليون دولار أمريكي؛
- برنامج الملك عبد الله بن عبد العزيز للأعمال الخيرية: 8.5 مليون دولار أمريكي؛
- صندوق تحويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار: 1 مليون دولار أمريكي.

وكما قامت **مجموعة العشرين** برئاسة المملكة العربية السعودية خلال القمة الطارئة الافتراضية التي عقدت خلال شهر مارس 2020عن باتخاذ مجموعة من التدابير وحزم التحفيز المالي بتبني عدد من المبادرات من أهمها مبادرة الجاهزية العالمية لمواجهة الأوبئة (G20 Global Pandemic Preparedness Initiative) التي تهتم بإجراء تقييم لمدى جاهزية دول العالم لمواجهة الوباء وتحديد الفجوات القائمة بهدف صياغة تدخلات فعالة. ولتمكين دول العالم من مواجهة الوباء تبنت دول المجموعة حزمة تحفيز ضخمة بلغت قيمتها 5 تريليون دولار لتوفير الموارد المالية بشكل عاجل لدعم خطوط الائتمان والسيولة وتمكين الحكومات من زيادة مستويات الإنفاق على الصحة ومساندة القطاعات المتضررة والفئات الهشة. كما كثف وزراء مالية ومحافظو البنوك المركزية لمجموعة العشرين اجتماعاتهم الاستثنائية بهدف حشد الجهود الدولية على عدد من الأصعدة .

(ب) الحزم المتبناه على مستوى الدول الصناعية الكبرى

وبناء على البيانات الصادرة من بعض المؤسسات الاقتصادية والمالية في الدول الصناعية الكبرى، تم بتبني حزم تحفيز ضخمة في هذه الدول لتجاوز التداعيات الناتجة عن الوباء، ركزت بشكل عام على زيادة مستويات الإنفاق على الصحة، ودعم مستويات شركات الائتمان والسيولة، وتقديم المساعدات للأسر والشركات المتضررة من انتشار الفيروس، وتدابير الإعفاء من الضرائب ورسوم الخدمات الحكومية أو تأجيلها. وفي **الولايات المتحدة** التي تسارعت فيها وتيرة انتشار الوباء، تم تبني حزمة تحفيز ضخمة تعتبر الأكبر عالمياً وتاريخيا بقيمة 2.2 تريليون دولار (10.3%من الناتج المحلي الإجمالي) بهدف ضمان تخفيف الأثر على القطاعات المتضررة، ودعم التوظيف، وتوفير أجور العاملين لمدة شهرين، ودعم السيولة لشركات القطاع الخاص. فيما أعلنت **كندا** عن

حزمة تحفيز بواقع 12% من الناتج المحلي الإجمالي توجه بشكل أساسي لدعم العمالة الكندية وتأمين رواتبهم ودعم السيولة وخطوط الائتمان. إلى جانب دعم النظام الصحي، وتطوير اللقاحات، والإمدادات الطبية. إضافة إلى تقديم المساعدة المباشرة للأسر وزيادة الإعفاءات الحالية وزيادة لضريبية السلع والخدمات، ودعم الشركات من خلال تأجيل ضريبية الدخل والمبيعات. وعلى مستوى دول **الإتحاد الأوروبي**، أقر وزراء مالية منطقة اليورو خلال شهر أبريل 2020 اتفاقا بشأن خطة إنقاذ بقيمة 540 مليار يورو لدعم الاقتصادات الأوروبية المتأثرة بانتشار الفيروس.

وعلى مستوى **المصارف المركزية العالمية**، خفض عدد كبير منها معدلات الفائدة النقدية لتحفيز الطلب الكلي، لمواجهة فيروس كورونا وفي مقدمتها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وبنك كندا المركزي، وبنك إنجلترا، حيث خفضوا معدل سعر فائدة السياسة النقدية بواقع نصف نقطة مئوية في 3مارس 2020كردة فعل على المخاطر المتنامية بسبب الفيروس. ففي الولايات المتحدة الأمريكية وبناء على القرار الطارئ للجنة السياسات النقدية ببنك الاحتياطي الفيدرالي تم تبني حزمة واسعة من القرارات لتيسير السياسة النقدية والتشجيع على الاقتراض ومنح مزايا تفضيلية للمقترضين من المصارف الأمريكية. في نفس السياق، بعد يوم واحد فقط من تخفيض مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لسعر الفائدة، أعلن بنك كندا المركزي كذلك تخفيض سعر الفائدة النقدية بواقع 0.5 نقطة مئوية لتعزيز مناعة الاقتصاد الكندي ضد فيروس كورونا. كما قدم بنك الصين الشعبي حزمة تحفيزات للمصارف التجارية من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني للمصارف التجارية بما يتراوح بين 0.5 إلى 1نقطة مئوية، مما سمح بتوفير ما يعادل 79 مليار دولار لتحفيز الاقتصاد الوطني قدم بنك انجلترا المركزي حزمة من الحوافز لدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تخفيض متطلبات رأس المال للمصارف البريطانية. وكل هذه الإجراءات من شأنها توفير موارد إضافية للمصارف البريطانية بما يمكنها من توجيه الائتمان للقطاع المنزلي (الأفراد والأسر) وقطاع الأعمال الإضافة إلى ذلك، قدم البنك المركزي الأوروبي حزمة من التسهيلات الائتمانية للمصارف الأوروبية مع تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض بأسعار فائدة تيسيريه. كما عزز البنك في 18مارس 2020 تسهيلاته الائتمانية في مواجهة فيروس كورونا بتقديم 750 مليار يورو عبر برنامج تمويل طارئ تم إنشائه لهذا الغرض Pandemic Emergency PurchaseProgramme(PEPP).

2. التدابير والمبادرات والإجراءات الوقائية العربية المتخذة للحد من تداعيات الجائحة ولدعم القطاع الصناعي

لمواجهة التداعيات الناتجة عن انتشار جائحة كورونا، قامت الدول العربية بتبني عدد من المبادرات وإنشاء صناديق الدعم وتقديم حزم تحفيز لتوفير الموارد المالية بشكل عاجل للمؤسسات الصناعية ومساندة القطاعات الصناعية المتضررة. وشملت حزم التحفيز عدة تدخلات تتباين مستوياتها بين الدول العربية وتشمل توجيه المخصصات المالية لدعم الصناعات وبالأخص الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر التي كان لأزمة فيروس كورونا المُستجد آثاراً كبيرة عليها لكونها غير قادرة على تحمل الصدمات الاقتصادية مقارنة مع الصناعات الكبيرة التي يتوفر لديها فوائض مالية. من ثم انصبت التدخلات المتضمنة في حزم الإنفاق بشكل كبير لمساعدتها على تجاوز التداعيات السلبية لانتشار الفيروس من خلال آليات عديدة شملت إعفائها من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ورسوم الخدمات الحكومية والإيجارات في المناطق الصناعية وتأجيل أقساط وفوائد القروض المستحقة عليها، والإعفاء من رسوم خدمات المياه والكهرباء وغيرها من التدخلات الداعمة الأخرى، بما يخفف نسبياً من الأثر المتوقع لانتشار الفيروس على اقتصادات الدول العربية خلال العام الجاري. وقد قامت بعض الدول العربية بإنشاء صناديق

تمويلية وتكافلية تساهم فيها المصارف التجارية والقطاع الخاص. ومن جانب آخر لجأت غالبية المؤسسات الصناعية إلى التعامل مع الانتشار غير المسبوق لفيروس كورونا عبر اتخاذ إجراءات تتراوح ما بين استخدام الطرق التقليدية للحد من التداعيات هذه الأزمة، واستخدم أنماط جديدة تستند إلى الإبداع والابتكار للتكيف معها ولضمان استمرارية العمل ودرّ الدخل في هذه الظروف العصيبة.

(أ) أنماط استجابة المؤسسات الصناعية لتحديات أزمة كورونا

تفرض جائحة كورونا تحديات ضخمة على كافة المؤسسات الصناعية، ومثلما تتسبب في خسائر باهظة لبعض الشركات، فإن شركات أخرى تحقق مكاسب وأرباحاً طائلة، ويظل الأمر مرهوناً بمدى نجاح المؤسسات في الاستجابة بفاعلية للتحديات التي تفرضها هذه الأزمة. ويُعد التكيف مع الاحتياجات الحالية، واتخاذ قرارات سريعة، والتخلي عن خطط العمل التقليدية، وتجربة طرق جديدة لإنجاز الأعمال؛ من العوامل الرئيسية لنجاح بعض المؤسسات في إدارة أزمة كورونا.

ويمكن تصنيف أنماط استجابة المؤسسات الصناعية للتحديات التي تفرضها أزمة كورونا في فئتين رئيسيتين، أولها: ما يمكن وصفه بـ" أنماط الاستجابة التقليدية،" التي يندرج ضمنها: تصفية الاستثمارات، وتخفيض التكاليف، وتسريح العمالة، والتقدم بطلب الحصول على الدعم الحكومي، وذلك من أجل إحداث تحسينات فورية في الأداء، والتخفيف من الخسائر الضخمة التي تتكبدها الشركات. أما الفئة الثانية، فتتضمن مجموعة من "الأنماط المرنة والخلاقة" للاستجابة للأزمة، والتي تقوم بالأساس على استثمار الفرص المتاحة، وتحويل التحديات إلى مكاسب ملموسة، وذلك عبر حزمة من الآليات والتدابير المرنة والمبتكرة التي تمكن الشركات الصناعية من تعظيم أرباحها التجارية بالرغم من أزمة كورونا، والحفاظ - في الوقت نفسه- على سلامة موظفيها وعملائها، وتساعد الشركات أيضاً على استكشاف المهارات والقدرات والخبرات الكامنة داخلها. ومن أبرز الاستراتيجيات والآليات غير التقليدية التي تتبناها بعض المؤسسات الصناعية لمواجهة أزمة كورونا ما يلي:

- **تشكيل فريق إدارة الأزمة ووضع خطط للطوارئ:** تعتبر الاستجابة المبكرة والسريعة والمنسقة للأزمة من أبرز العوامل التي تُسهم في نجاح المؤسسات الصناعية في إدارة الأزمة والتكيف معها، ولذلك فقد قامت العديد من الدول والمؤسسات بتشكيل فريق لإدارة الأزمة يكون مسؤولاً عن مجموعة عن المهام، منها: ضمان صحة العاملين وقدرتهم على أداء أدوارهم، وتقدير المخاطر المالية ووضع خطة للطوارئ، ومراقبة وتأمين سلسلة التوريد، ومتابعة عمليات التسويق والمبيعات لمواجهة صدمات الطلب، إلى جانب التنسيق والتواصل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين ذوي الصلة. وإلى جانب دلك، وضعت عدد من الشركات والمؤسسات خططا للطوارئ لتكون قادرة على التخفيف من اثر الأزمة على المدى الطويل.
- **العمل على تنويع مصادر المواد الخام والوسيطة:** كشفت أزمة تفشي فيروس كورونا عن هشاشة سلاسل التوريد العالمية، حيث اضطرت العديد من المصانع إلى الإغلاق بسبب عدم قدرتها على الحصول على قطع الغيار والمواد الخام والوسيطة من الخارج، نتيجة إغلاق الحدود وتوقف حركة النقل. وقد بدأت الدول في إدراك حجم المخاطر التي ينطوي عليها الاعتماد على مصدر وحيد للواردات، خاصة عندما يتعلق الأمر بالسلع الأساسية. لأن الموانئ قد تتعرض للإغلاق، والدول الأجنبية قد توقف صادراتها، أو ربما توقف مصانعها عن العمل. ولتلافي هذا، توجه مختلف الدول إلى تعزيز التصنيع المحلي، حتى إن كان ذلك أعلى تكلفة.

- **تغير نظم العمل لمواكبة التطورات**: ساهمت أزمة كورونا، وما استتبعها من فرض الحكومات قيوداً صارمة على حرية الحركة والانتقال، في تبني العديد من المؤسسات الصناعية نظم العمل عن بُعد، كما طبقت شركات أخرى أنماطاً متنوعة من العمل المرن، تمثَّل بعضها في الدوام لفترة قصيرة، وأيام العمل التبادلية. وبقدر ما ساهمت هذه النظم في مساعدة الشركات على مواصلة أداء مهامها، والحفاظ -في الوقت نفسه- على سلامة وصحة موظفيها، وتوفر تكلفة انتقالات الموظفين من وإلى العمل؛ فإنها ارتبطت بتحمل بعض الشركات أعباء إضافية تتعلق بتوفر أنظمة وتقنيات تمكن الموظفين من إنجاز أكبر قدر من أعمالهم عن بُعد، وتساعدهم في التواصل مع بعضهم بعضاً ومع العملاء والمديرين دون الحاجة إلى الاتصال المباشر.
- **توظيف الإمكانيات المتاحة لتنويع المنتجات**: يُضعف تفشي فيروس كورونا الطلب على العديد من المنتجات والخدمات. في المقابل، يرتفع الطلب على منتجات أخرى بشكل متزايد. وقد نجحت بعض الشركات في الاستفادة من هذا التحول من خلال توظيف البنية التحتية الموجودة بالفعل في تصنيع منتجات مختلفة، أو تقديم أنواع جديدة من الخدمات، وتعديل بعض خطوط الإنتاج المتوقفة لديهم لتصنيع الأجهزة اللازمة.
- **تنويع الأدوات لدعم الاستقرار المؤسسي**: يتمثل أحد أنماط استجابة الشركات لأزمة كورونا في تقديم المنتجات والخدمات نفسها (أو ما شابه) من خلال قنوات عبر الإنترنت، سواء من خلال رقمنة المنتجات المادية، أو من خلال خدمة التسليم عبر الإنترنت في حالة الخدمات، وذلك عبر استخدام التجارة الإلكترونية بين الشركات والعملاء - المستهلكين أو إتمام المعاملات التجارية بين الشركات عبر المنصات الإلكترونية.
- **التكيف مع توجهات المستهلكين**: مع تفشي فيروس كورونا اضطر الناس إلى العمل من المنزل، وتجنب السفر، وامتنع بعضهم عن التسوق في متاجر البيع بالتجزئة، وتم إغلاق المتاجر وغيرها من المحال التجارية ومراكز التسوق، ما أدى إلى إعادة تشكيل عادات المستهلكين، التي تمحورت مؤخراً حول تخزين السلع والمستلزمات الضرورية.إضافة إلى ذلك، أصبح المستهلكون، في الوقت الراهن، أكثر اعتياداً من أي وقت على التسوق عبر الإنترنت واستتبعت التحولات الجارية في عادات وأنماط الاستهلاك، توسعاً في بعض الصناعات وانكماشاً في صناعات أخرى، وهو ما دفع أصحاب الأعمال إلى تبني سياسات وممارسات جديدة للتكيف مع الأوضاع المستجدة بفعل أزمة كورونا، والتي من المرجح أن يستمر تأثرها على معنويات المستهلكين وأولويات الإنفاق، لأشهر عديدة، إن لم يكن لسنوات.
- **ابتكار آليات جديدة للحفاظ على حقوق العمالة والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية**: أدت أزمة كورونا إلى تزايد الضغوط المطالبة بحماية حقوق العمال، ليس فقط حماية صحتهم الجسدية وتوفر أدوات ومعدات الحماية الشخصية لهم أثناء العمل، لكنها ارتبطت كذلك بإعادة النظر في مفهوم الحماية من منظور شامل. وقد قامت بعض الشركات بمنح موظفيها إجازات مدفوعة، وقام البعض الثاني بتسريح العمال، بينما انتهجت مجموعة ثالثة من الشركات نهجاً أكثر ابتكاراً من خلال إعادة تخصيص الموظفين للقيام بأنشطة جديدة وقيمة، مثل: التخطيط لمرحلة التعافي، أو حتى إقراضهم لشركات أخرى. ويقوم نموذج "الاقتصاد بالمشاركة" على فكرة قوامها الأساسي نقل الموظفين بدون عمل بسبب الأزمة للعمل، مؤقتاً، في بعض الشركات التي لديها نقص في العمالة بسبب الطلب المتزايد (على سبيل المثال: شركات الصحة، والخدمات اللوجستية، وبعض متاجر البيع بالتجزئة.) ويقدم هذا النموذج فوائد متعددة لكافة الأطراف. فمن ناحية أولى، تستفيد الشركات المتضررة من خلال تخفيض تكلفة العمالة لديها، مع قيام الشركة المستعينة بموظفيها بدفع أجورهم. ومن ناحية ثانية، تعوض الشركات التي تستعن بالموظفين النقص الحاد في العالية لديها ما يُساعدها في استمرار عملياتها وأنشطتها.

وبجانب ذلك، فإن قيام الشركات بتحمل مسؤولياتها أمام المجتمع، يعتبر من الممارسات الجيدة من الناحية الأخلاقية، غير أن هناك علاقة قوية بن الأنشطة المجتمعية التي تقوم بها الشركات من ناحية، والأداء المالي المستقبلي، وتحسن العلاقات مع السلطات الحكومية، وتعزيز سمعتها في السوق من ناحية أخرى. فالشركات التي تُسهم في التخفيف من الضغوط التي يواجهها المجتمع أثناء حالات الطوارئ الصحية وغيرها من الأزمات والكوارث الطبيعية، من المرجح أن تُحقق أداء أفضل بعد ذلك من الشركات التي لا تفعل ذلك. وللأعمال الخيرية والتبرعات التي تقدمها الشركات المحلية تأثر قوي بشكل خاص، وتلقى مردودها الإيجابي في وسائل الإعلام التقليدية والجديدة. وقد ساهمت العديد من الشركات بالفعل في دعم المجتمعات المحلية خلال المراحل الأولى من الأزمة من خلال تقديم التبرعات المالية والعينية لدعم المجتمعات المحلية المتضررة.

(ب) التدابير والإجراءات التحفيزية لدعم وتحفيز القطاع الصناعي .

في ظل تداعيات جائحة كورونا المستجد، سارعت الدول العربية إلى بذل الجهود وتكثيفها واتخاذ إجراءات وتدابير استعجاليه وسياسات احترازية عديدة لدعم وتحفيز القطاعات الاقتصادية والتي من بينها القطاعات الصناعية والتعدينية، بالإضافة إلى وضع خطط العمل والمقترحات للخروج من هذه الأزمة. كما تبنت حكومات الدول العربية حزم تحفيزية بلغت نحو 206 مليار دولار أمريكي حتى بداية مايو 2020، بهدف دعم الفئات المتضررة وتقليل حجم الأثر المتوقع الناتج عن تقييد الفيروس لحركة النشاط في عدد من القطاعات الاقتصادية الأساسية على دخول الأسر والشركات. علاوة على ذلك، اتخذت غالبية البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية حزمة من الإجراءات والتدابير بغرض التخفيف من حدة التداعيات الاقتصادية لكورونا، شملت: تبني سياسات نقدية توسعية من خلال خفض أسعار الفائدة وتخفيض تكلفة الاقتراض لجميع القطاعات الاقتصادية، وإنشاء صناديق استثمارية لتعزيز بيئة داعمة للنمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي. وفيما يلي بعض التدابير المتخذة في هذا الشأن حتى لحظة إعداد الدراسة :

المملكة الأردنية الهاشمية:

قدمت المملكة الأردنية دعماً للاقتصاد بحوالي 550 مليون دينار أردني ضمن سياسته الطارئة للحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على الاقتصاد. وكما تم الإعلان عن مجموعة من التدابير لمواجهة الوباء، شملت:

- تأجيل تحصيل ضريبة المبيعات على جميع القطاعات المحلية حتى نهاية العام2020.
- فرض حدود قصوى للأسعار على المنتجات الأساسية والسلع الضرورية.
- تأجيل 70% من قيمة الرسوم الجمركية للشركات وتخفيض اشتراكات الضمان الاجتماعي من مؤسسات القطاع الخاص، والواردات المتصلة بالصحة، واستيراد الأدوية.
- عدم استيفاء تعرفة الحمل الأقصى للصناعات المتوسطة والزراعية الفنادق حتى نهاية شهر يونيو، وذلك بهدف تخفيف كلف الإنتاج على هذه القطاعات.
- تخفيض تكلفة تمويل برنامج للبنك المركزي لتمويل القطاعات الإنتاجية.
- السماح للمصارف بتأجيل أقساط التسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء القطاعات المتأثرة بالفيروس.

وكما أعلن المصرف المركزي الأردني عن مجموعة من التدابير الرامية إلى احتواء أثر فيروس كورونا على الاقتصاد، شملت ما يلي:

- تخفيض تكلفة تمويل برنامج للبنك المركزي لتمويل القطاعات الإنتاجية.
- السماح للمصارف بتأجيل أقساط التسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء القطاعات المتأثرة بالفيروس.
- ضخ سيولة إضافية للمصارف بقيمة 150 مليون دينار من خلال خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع لدى المصارف من 7% إلى 5% ومن خلال كذلك التسهيلات الائتمانية الأخرى مثل عمل اتفاقيات إعادة شراء من البنوك التجارية بمبلغ 500 مليون دينار لآجال تصل لسنة.
- تبني برنامج تمويلي ميسر لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ 500 مليون دينار من البنك وبكفالة الشركة الأردنية لضمان القروض.
- تخفيض عمولات ضمان القروض الممنوحة للقطاع الصناعي من 1.50% إلى 0.75%، والممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من 1% إلى 0.75%
- تأجيل أقساط التسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء القطاعات الاقتصادية المتأثرة من آثار انتشار فيروس كورونا من شركات وأفراد.

وفيما يتعلق بدعم وتحفيز القطاع الصناعي، أطلقت المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية برنامجين بمبلغ اجمالي قدرة 680 مليون دينار لتعزيز قدرات المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مواجهة تداعيات فيروس كورونا. ويتضمن البرنامج الأول تقديم خدمتين وهما مساعدة ودعم الشركات الصناعية المحلية بعملية الترويج والبيع الالكتروني من خلال الأسواق الافتراضية والمتاجر الالكترونية، والخدمة الثانية هي أتمتة بعض أنشطة وعمليات الشركات لتمكينها من العمل "عن بعد"، ويستهدف البرنامج 40 شركة صناعية بموازنة إجمالية تبلغ 280 ألف دينار. وأما البرنامج الثاني، فيهدف إلى تعزيز الصادرات الوطنية من المنتجات المحلية التي يزيد عليها الطلب خارجيا في الوقت الحالي.ويتعلق بالشركات الأردنية الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع الصناعي والقادرة على تصنيع اللوازم والمعدات الطبية وملابس السلامة العامة لمكافحة فايروس كورونا لغايات التصدير والقادرة على تعديل خطوط إنتاجها وشراء الماكنات اللازمة لتصنيع هذه المنتجات، حيث سيتم إعطاء الأولوية للشركات التي تتوفر لديها الجاهزية العالية لتصدير هذه المنتجات خلال فترة تنفيذ المشروع، ويستهدف البرنامج عشرة مشاريع صناعية وبنسبة تمويل 70 % من إجمالي كلفة المشروع، حيث تبلغ الموازنة الإجمالية لهذا البرنامج 400 ألف دينار . وقد أظهرت الصناعة الأردنية قدرات انتاجية كبيرة خلال أزمة كورونا؛ بقدرتها على توفير العديد من السلع الأساسية للمواطنين وللقطاعات المختلفة، خاصة المنتجات الغذائية والمعقمات والمطهرات والأدوية والمستلزمات الطبية والغذائية الأساسية،

دولة الإمارات العربية المتحدة

خصصت دولة الإمارات العربية المتحدة ميزانية مرنة مباشرة بلغت 256 مليار درهم، للحد من تأثيرات الجائحة على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وأقرت الحكومة حزم تحفيز ومبادرات متتالية لتحفيز قطاع الأعمال. وتجمع هذه المبادرات بين توفير السيولة في السوق وتعزيز المرونة وتخفيف النفقات على قطاع الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، إضافة

إلى مختلف القطاعات التجارية والصناعية. وذلك من خلال خفض الرسوم الحكومية المختلفة وتسريع مشاريع البنية التحتية القائمة وتوفير دعم إضافي للمياه والكهرباء، وتبسيط إجراءات الأعمال ودعم السيولة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتشمل هذه التدابير:

- 16مليار درهم وافقت عليها الحكومة الإتحادية لدعم القطاع الخاص من خلال خفض الرسوم الحكومية المختلفة وتسريع مشاريع البنية التحتية القائمة.
- 1.5مليار درهم كتدابير من حكومة دبي لخفض الرسوم الحكومية، وتوفير دعم إضافي للمياه والكهرباء، وتبسيط إجراءات الأعمال.
- حوالي 9 مليار درهم أعلنت عنها حكومة أبو ظبي في إطار برنامج التحفيز المالي الجاري. وتستهدف المبادرات الجديدة دعم رسوم المياه والكهرباء فضلاً عن ضمانات الائتمان ودعم السيولة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتم الإعلان تخفيض أو تعليق الرسوم الحكومية، بالإضافة إلى خصم على مدفوعات الإيجار التجاري في قطاعي السياحة والضيافة.
- قدمت " شركة الاتحاد لائتمان الصادرات" التابعة للحكومة الاتحادية بالإمارات الدعم للمصدرين والشركات المحلية التي قد تتعرض لمخاطر عدم سداد المستحقات التجارية وانقطاع سلاسل التوريد بسبب فيروس كورونا.
- أطلقت هيئة مناطق رأس الخيمة الاقتصادية "راكز" أحدث باقاتها تحت مسمى باقة "أعمالي" لدعم رواد الأعمال في دولة الإمارات وتشجيعهم على استغلال التحديات وتحويلها إلى فرص؛ حيث تضم الباقة جميع الاحتياجات التي يستلزمها الأفراد لتحويل أفكارهم إلى واقع ملموس.

وبجانب ذلك، اتخذت وزارة الطاقة والصناعة مجموعة من حزم التسهيلات لدعم أنشطة وقدرات المصانع المحلية على احتواء الآثار السلبية، وتشمل الدعم والتسهيلات المالية والمحفزات التشغيلية إلى جانب دعم نفاذية وانسيابية الأنشطة اللوجستية. كما سارعت الوزارة بالتعاون مع وزارة الصحة ودوائر الصحة المحلية الى إنجاز خطة من 5 مراحل تتضمن تحديد المنتجات ذات الأولوية من القطاع الطبي وتحديد الاستهلاك المحلي والقدرات الإنتاجية الموجودة اليوم، وتحديد الفجوات الموجودة، إضافة إلى الفرص المستقبلية وفرص الاستثمار وتعزيز وجود المصنعين ونقل الخبرات والإمكانات الضخمة.

واعتمد مصرف الإمارات المركزي عددا من التدابير وإجراءات السياسة النقدية التيسيرية أو التوسعية على المستوى الاتحادي، في مسعى يهدف إلى دعم الاقتصاد الوطني، وحماية المستهلكين والشركات، وتشمل هذه التدابير الآتي:

- قروض مضمونة بفائدة صفرية للبنوك (50 مليار درهم)، والسماح باستخدام احتياطيات رأس المال الزائدة للمصارف بقيمة 50 مليار درهم.
- تخفيض مخصصات قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة بنسبة تتراوح بين 15و25.%
- زيادة نسبة القروض إلى القيمة لمشتري العقارات السكنية لأول مرة بنسبة 5 نقاط مئوية.
- الإعفاء من الرسوم المصرفية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- الإعفاء من جميع رسوم خدمة الدفع التي يتقاضاها البنك المركزي الإماراتي لمدة ستة أشهر.
- رفع الحد الأقصى لتعرض المصارف للقطاع العقاري من 30% من الأصول المرجحة بالمخاطر رهنا بتوفير ما يكفي من المخصصات.

مملكة البحرين

أعلنت الحكومة عن حزم تحفيزية بقيمة 4.3 مليار دينار (11.4مليار دولار) للاستجابة للتداعيات الاقتصادية الناجمة عن تفشي وباء كورونا. وتشمل الحزمة التي تسري لمدة ثلاثة أشهر اعتباراً من أبريل 2020 عدة مبادرات تتمثل في:

- إحالة مشروع قانون لدفع رواتب المواطنين العاملين في القطاع الخاص لمدة ثلاثة أشهر اعتباراً من أبريل 2020. وسيتولى صندوق البطالة دفع الرواتب بإتباع الإجراءات الدستورية وبما يتماشى مع قانون التأمين الاجتماعي.
- دفع فواتير الكهرباء والماء للأفراد والشركات لمدة ثلاثة أشهر بدءاً من أبريل 2020، وبما لا يتجاوز فواتير نفس الفترة من العام الماضي، على أن تقوم الحكومة بإعادة هيكلة المصاريف الإدارية لأجهزتها بما لا يؤثر على الميزانية العامة للدولة.
- إعفاء الأفراد والشركات التجارية من رسوم البلدية لمدة ثلاثة أشهر بدءاً من أبريل 2020.
- إعفاء الشركات التجارية من الرسوم المستحقة على استئجار الأراضي الصناعية الحكومية لمدة ثلاثة أشهر بدءاً من أبريل 2020.
- إعفاء المنشآت والمرافق السياحية من رسوم السياحة لمدة ثلاثة أشهر بدءاً من أبريل 2020.
- مضاعفة حجم صندوق السيولة ليصل إلى 200 مليون دينار بحريني.
- زيادة تسهيلات قروض البنك المركزي ورفع قدرة الإقراض إلى ما يعادل 3.7 مليار دينار بحريني للسماح بتأجيل الأقساط وتمديد التمويل الإضافي.
- إعادة توجيه برامج صندوق العمل" تمكين "لدعم الشركات المتأثرة من الأوضاع الراهنة، بالإضافة إلى إعادة هيكلة القروض الممنوحة من قبل المؤسسة.

وكذلك، أنشأت البحرين فرق عمل وطنية مخصصة لمواجهة انتشار الفيروس وأيضا اتخذ مصرف البحرين المركزي إجراءات تنظيمية لاحتواء التداعيات المالية الناتجة عن انتشار فيروس كورونا لجميع المصارف والشركات المالية والشركات الصغيرة المالية ومزودي الخدمات.

وقد قامت وزارة الصناعة التجارة والسياحة بعدد من الإجراءات للتخفيف من الآثار المالية والاقتصادية جراء فيروس كورونا والمتعلقة بالقطاعات التي تقع ضمن اختصاص الوزارة، نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

- إطلاق المبادرات لدعم القطاعات الصناعية والتجارية والسياحية المتأثرة من تداعيات جائحة كورونا تعزيزاً للاستقرار الاقتصادي بالتوازي مع إطلاق حزمة مالية واقتصادية دعماً للمواطنين وللقطاع الخاص.
- تعزيز بيئة ريادة الأعمال وإطلاق المبادرات التي من شأنها دعم المؤسسات الناشئة وتنمية الصغيرة والمتوسطة منه.
- توحيد الجهود مع غرفة تجارة وصناعة البحرين من أجل الدفع نحو استمرارية عجلة التنمية الاقتصادية للمملكة وتحقيق كل ما من شأنه أن يصب في صالح أصحاب العمل وخدمة المواطنين.
- التعاون والتنسيق مع وزارة الصحة وتكثيف الجهود من أجل التأكد من التزام المؤسسات بالاشتراطات التي وضعت من أجل الحد من انتشار الفيروس والحفاظ على الصحة العامة للجميع.

الجمهورية التونسية

أعلنت السلطات في تونس عن خطة طوارئ بقيمة 2.5مليار دينار تونسي، تشمل الحزمة عدد من التحفيزات من ضمنها إعفاءات ضريبية، وتحويلات نقدية مباشرة للأسر الفقيرة وذوي الدخل المحدود بحوالي 150 مليون دينار تونسي، بالإضافة إلى تخصيص 100مليون دينار تونسي لدعم المستشفيات بالمستلزمات الطبية اللازمة للتصدي لفيروس كورونا. وتشمل الخطة ما يلي:

- تأجيل مدفوعات تقنية المعلومات والاتصالات، والضرائب الأخرى والمساهمات الاجتماعية.
- إعفاءات ضريبة القيمة المضافة، وإجراءات استرداد ضريبة القيمة المضافة وتسريع السداد، وإعادة جدولة الضرائب والمتأخرات الجمركية، وغيرها.
- توفير السيولة للقطاع الخاص والحد من تسريح العمال وحماية محدودي الدخل، لا سيما في القطاع غير الرسمي.
- توسيع مخصصات الميزانية للنفقات الصحية، فضلاً عن إنشاء صندوق بقيمة 100مليون دينار من أجل اقتناء معدات للمستشفيات العامة.
- تحويلات نقدية للأسر ذات الدخل المنخفض، ودعم للعمالة المؤقتة بسبب تفشي فيروس كورونا.
- تفعيل آلية ضمان قروض المؤسسات المتضررة من تداعيات فيروس كورونا، حيث تم اتخاذ الإجراءات القانونية لوضع الآلية موضع التنفيذ.
- تأجيل دفع المساهمة في الضمان الاجتماعي للثلاثية الثانية لمدة 3 أشهر وتأجيل دفع أقساط الديون البنكية والمؤسسات المالية لمدة 6 أشهر مع جدولة الديون الجبائية والجمركية لمدة 7 سنوات.
- وضع خط ضمان بقيمة 1.5 مليون دينار لتمكين المؤسسات من قروض جديدة للتصرف والأشغال، علاوة على إحداث صناديق استثمارية بمبلغ جملي قدره 700 مليون دينار لهيكلة ورسملة المؤسسات المتضررة.
- السماح للشركات المصدرة كليا برفع نسبة التسويق في السوق المحلية من 30 % إلى 50 % خلال عام 2020.
- السماح للشركات المصدرة كليا والناشطة في قطاع الصناعات الغذائية والصحية بالرفع من نسبة التسويق في السوق المحلية من 30% إلى 100% خلال عام 2020.
- إعفاء المؤسسات الصناعية الصادر ضدها أحكام جمركية قبل 20 مارس 2020 من دفع نسبة 10% من قيمة المبالغ المستوجبة.

وفي مارس ،2020 خفض البنك المركزي التونسي سعر الفائدة الرسمي بمقدار 100نقطة أساس. كما أعلنت السلطات النقدية عن حزمة لدعم القطاع الخاص، من خلال:

- مطالبة البنوك بتأجيل سداد القروض القائمة وتعليق أي رسوم على المدفوعات الإلكترونية والسحوبات.
- إنشاء صناديق استثمارية.
- ضمان حكومي للعمليات الائتمانية الجديدة
- تأجيل مدفوعات تقنية المعلومات والاتصالات، والضرائب الأخرى والمساهمات الاجتماعية.
- إعفاءات ضريبة القيمة المضافة، وإجراءات استرداد ضريبة القيمة المضافة وتسريع السداد، وإعادة جدولة الضرائب والمتأخرات الجمركية، وغيرها.

وبجانب ذلك، أطلقت وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة خلية تعنى بالإحاطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضرّرة من جائحة كورونا، لمتابعة مشاغلها والإجابة على استفساراتها وتوجيهها وتنسيق التدخلات مع مختلف الأطراف المختصّة بما يمكّن من فضّ الإشكاليات التي تعترضها. كما توقيع اتفاقية شراكة وتعاون بين الوزارة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي لدفع البحث العلمي والتجديد نحو النسيج الصناعي ويجري حاليا الإعداد للإستراتيجية الوطنية لقطاعي الصناعة والتجديد في أفق 2035.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

تم الإعلان عن حزمة من الإجراءات للتطبيق الفوري، تتضمن تخفض الإنفاق الجاري بنسبة 30 % ما يعادل 12 مليار دولار أمريكي (7.2% من الناتج المحلي الإجمالي)، مع الحفاظ على ثبات مستوى الأجور، وحماية الإنفاق على الصحة والتعليم، حيث تم صرف 10 آلاف دينار لكل أسرة. كما تقوم الحكومة بإعداد قانون تمويل يتضمن تدابير للتخفيف من الأثر الاقتصادي لفيروس كورونا. وسيشمل القانون على وجه الخصوص تدابير التعويض عن الخسائر التي تتكبدها الشركات.

وكذلك، أعلن بنك الجزائر المركزي عن تدابير استثنائية تسمح للمؤسسات المالية والبنوك برفع قدراتها التمويلية تجاه المؤسسات الاقتصادية المتضررة من تداعيات وباء كورونا. وتتمثل أهم التدابير المتخذة في هذا الشأن في تأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض للزبائن المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي وباء كورونا. وبجانب ذلك، تم تأجيل الإعلان عن ضرائب الدخل للأفراد والمؤسسات ودفعها، وباستثناء المؤسسات الكبيرة.

وعلى مستوى السياسة النقدية والقطاع المصرفي، خفض بنك الجزائر المركزي نسبة متطلبات الاحتياطي من 10% إلى 8%، وسعر سياسته الرئيسية بمقدار 25نقطة أساس إلى 3.25%. وفي مجال سعر الصرف وميزان المدفوعات، أعلنت السلطات عن عدة تدابير لخفض فاتورة الاستيراد بما لا يقل عن 10مليار دولار أمريكي (6% من الناتج المحلي الإجمالي)

وفي إطار التدابير المتخذة لمواجهة وباء كورونا فيروس، اتخذت وزارة الصناعة والمناجم مجموعة من الإجراءات والتدابير لمواجهة تداعيات جائحة كورونا، نذكر منها ما يلي:

- إعداد مخطط إعادة بعث الصناعة الوطنية على أسس متينة في خضم أزمة كورونا وبعد نهايتها، يتمحور حول إعادة النظر في النصوص القانونية والتنظيمية المؤطرة لقطاع الصناعة والاستثمار، بشكل يضمن فتح مجال الاستثمار الحقيقي وتأطيره بنصوص شفافة وفعالة محفزة للفاعلين الوطنيين والأجانب بما يسمح بخلق قيمة مضافة قابلة للدوام عبر الاستغلال العقلاني لموارد البلاد.
- دعم وتحفيز المجمعات الصناعية العمومية التابعة للوزارة لتكيف نشاطاتها ومضاعفة قدراتها الإنتاجية لتلبية الطلب المتزايد على السلع والمنتجات الضرورية كالأغذية والأدوية والمنظفات والأقنعة والقفازات والألبسة الطبية الواقية، والأكسجين الطبي وأجهزة التنفس الاصطناعي...الخ.

- حشد كل القدرات الوطنية لإنتاج المنسوجات، والترخيص بفتح متاجر البيع بالجملة والتجزئة للأقمشة والمنسوجات وورش الخياطة قصد تشجيع إنتاج الأقنعة. ووضع المواصفات والمعايير اللازمة لتصنيع هذه المعدات تحت تصرف الراغبين فيها من المصنعين.
- مساعدة المؤسسات المتضررة من الأزمة واتخاذ إجراءات تحفيزية أخرى لفائدة المؤسسات الصناعية المتضررة خاصة الصغيرة والمتوسطة منها.
- عقد جملة من اللقاءات التشاورية مع مختلف الفاعلين في الحياة الاقتصادية الوطنية لتحديد الصعوبات التي يواجهها المستثمرون والمتعاملون الاقتصاديون وإيجاد حلول لها.
- إعداد مخططات لإعادة النظر في هيكلة وتسيير المجمعات الصناعية العمومية، ستطبق مباشرة بعد القضاء على هذه الجائحة، بهدف تحسين حوكمة هذه المؤسسات وأيضا تحسين ظروف العاملين بها.

وكذلك، لم تقتصر محاربة جائحة كورونا في الجزائر على إجراءات الوقاية المعتادة، فالحكومة وجدت من احتضان ابتكارات علمية وتطبيقها عمليا سلاحا ناجعا، مما عزز قدرتها على التصدي للفيروس. ومنذ منتصف مارس/ آذار الماضي، فتحت السلطات الباب أمام جميع المبادرات التي يمكن أن تساهم في إنجاح إستراتيجية التصدي للجائحة، واعتمدت فعليا العديد من الابتكارات، من أبرزها مشروع لرقمنة قطاع الصحة، وآخر لإنتاج أجهزة تنفس اصطناعية.

جمهورية جيبوتي

بادرت الحكومة الجيبوتية بإنشاء " صندوق الطوارئ والتضامن للحد من الآثار السلبية الناجمة عن جائحة كورنا المستجد" بموجب المرسوم الرئاسي رقم 2020-066 / 2020 / PRE، ورصدت له اعتمادات مالية بمبلغ مليار فرنك جيبوتي. وبالإضافة إلى المساهمة المالية للدولة، سيساهم في هذا الصندوق الشركاء الدوليين والجهات الأخرى الفاعلة من المؤسسات والأفراد. وبجانب ذلك، تم تشكيل لجنة فنية رفيعة المستوى ووضع خطة عمل لمواجهة تداعيات هذه الجائحة. وقد تم اعتماد 5 ملايين دولار من المؤسسة الدولية للتنمية لمساندة الدولة في تنفيذ خطة العمل وتقوية القدرات، ودعم الأنظمة الوطنية للتأهب في مجال الصحة العامة. كما تم توفير قرض بمبلغ 43,4 مليون دولار أمريكي مقدمة من صندوق النقد الدولي لدعم جهود السلطات في التصدي للأزمة. واشتملت الإجراءات الاستباقية التي اتخذتها حكومة جيبوتي في إطار خطة العمل على الآتي:

– تزويد المستشفيات والمرافق الصحية بالمستلزمات الضرورية

- إنشاء مركز للطوارئ يتولى عمليات التنسيق،
- شراء معدات ولوازم طبية بقيمة 500 مليون فرنك جيبوتي.
- دعم القطاعات الإنتاجية المتأثرة.
- مساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تأجيل الأقساط المستحقة

المملكة العربية السعودية

تبنت السعودية حزمة تحفيزية ب 230 مليار ريال (61 مليار دولار) لتخفيف تبعات فيروس كورونا على الأنشطة الاقتصادية والقطاع الخاص. وضمن منظومة دعم القطاع الخاص بلغ عدد المبادرات المالية والاقتصادية المُقدمة للقطاع الصناعي والتعديني 27 مبادرة استهدفت مساندة المنشآت والمستثمرين وتحفيز القطاع ليواصل عمليات التشغيل والإنتاج.

وقد اعتمدت وزارة الصناعة والثروة المعدنية مجموعة من الإجراءات لقطاعي الصناعة والثروة المعدنية للتخفيف من آثار تداعيات المرحلة الحالية، وتنوعت هذه الإجراءات بين الوقاية وإجراءات التتبع والإبلاغ والتوعية وتنفيذ الأنظمة، الى جانب دعم وتشجيع مصانع الغذاء والدواء وسلاسل الإمداد الخاصة بها للعمل بكامل طاقتها. كما طلقت الوزارة ومنظومتها 24 إجراءً يهدف إلى تخفيف الأثر المالي على منشآت القطاع الخاص المرخصة من وزارة الصناعة والثروة المعدنية خلال أزمة كورونا، حيث شملت إجراءات وكالتي الخدمات والثروة المعدنية، وهيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية، والهيئة الملكية للجبيل وينبع وبنك الصادرات. وفيما يلي إجراءات الدعم التي ستقدمها كل جهة ضمن منظومة الصناعة:

✓ **الجهات المستفيدة من صندوق التنمية الصناعية السعودي**

- تأجيل وإعادة هيكلة سداد أقساط القروض للمشاريع الصغيرة والمشاريع الطبية التي تحل أقساطها خلال عام 2020
- تأجيل أو إعادة جدولة أقساط القروض للمصانع المتوسطة والكبيرة، التي تحل أقساطها خلال عام 2020، والتي تأثرت في المرحلة الحالية.
- العمل على استحداث برنامج خاص لتمويل رأس المال العامل للشركات الصغيرة والمتوسطة .

✓ **المستفيدون ضمن نطاق هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية**

- دعم بتخفيض بنسبة 25 %من المقابل المالي للمصانع الحاصلة على رخصة تشغيل من تاريخه إلى نهاية عام 2020.
- دعم المصانع الحاصلة على رخص تشغيل، والتي تأثرت أعمالها التشغيلية بتأجيل سداد المقابل المالي لمنشآتها لمدة 90 يوما.
- تمديد رخص التشغيل للمصانع المنتجة لمدة إضافية إلى عام 2020.
- تمديد المدة اللازمة للإنشاء وبدء الإنتاج لعام إضافي.
- الإعفاء من المقابل المالي لتعديل العقود لعام 2020.

✓ **قطاع التعدين :**

- تمديد فترة استكمال متطلبات إصدار وتجديد الرخص لمدة 90 يوماً مما يسهم في إعطاء مهلة زمنية للمستثمرين لاستيفاء المتطلبات في ظل الإجراءات الاحترازية لتعليق الأعمال، وكذلك التأجيل لسداد الرسوم المترتبة على ذلك،
- تمديد فترة أذونات التصدير التي أصدرتها الوزارة لمدة 90 يوماً بعد انتهائها، مما يساهم في دعم الصادرات السعودية خلال الفترة الحالية.
- تأجيل فترة المطالبات المالية لحاملي الرخص التعدينية وتمديد سريان الرخص المنتهية لمدة 60 يوماً خلال هذه الفترة لتخفيف الأعباء المالية على المستثمرين.

✓ **الهيئة الملكية للجبيل وينبع**

- تعليق إيقاف الخدمات للمستثمرين حتى نهاية النصف الأول من 2020
- تعليق المقابل المالي والرسوم على المستثمرين، المحددة بلوائح الهيئة حتى نهاية النصف الأول من عام 2020
- تأجيل دفع الفواتير الشهرية لاستهلاك الخدمات للصناعات الخفيفة حتى نهاية النصف الأول من عام 2020 .
- تعديل إشعارات التخصيص المشروط للمستثمرين الصناعيين لتكون 24 شهرا بدلا من 12 شهرا، ويتم احتساب القيمة الإيجارية في حال التمديد لفترة إضافية
- تمديد الاتفاقيات الاستثمارية السارية، أو تحت التجديد لمدة عام إضافي بالقيمة الإيجارية نفسها دون زيادة تأجيل إجراءات إلغاء الاتفاقيات الاستثمارية بسبب الإخفاق أو التقصير وإعطاء المستثمرين فرصة حتى نهاية عام 2020، باستثناء المستثمرين الراغبين في الانسحاب.
- تأجيل المطالبات السابقة لمقابل «السعة المحجوزة» للصناعات الخفيفة التي عليها مستحقات قبل إيقافها من المنظم لمدة تجديد التراخيص الصناعية تلقائيا، وذلك للتراخيص التي تنتهي صلاحيتها خلال فترة سنة .

وأيضا وضعت الوزارة إجراءات إضافية تشمل تجديد التراخيص الصناعية تلقائياً، وذلك للتراخيص التي تنتهي صلاحيتها خلال فترة تعليق الأعمال مما يسهم في إعطاء مهلة زمنية للمستثمرين لاستيفاء المتطلبات خلال فترة 60 يوماً بعد انتهاء فترة تعليق الأعمال، وتجديد تأييد العمالة، والإعفاء الجمركي، والفسح الكيميائي الصادر الذي سينتهي خلال فترة تعليق الأعمال. كما تعمل الوزارة على تسريع تفعيل الدور الحيوي لبنك الصادرات تحفيزاً للصادرات السعودية غير النفطية.

جمهورية السودان

أعلنت الحكومة عن خطة قومية لدعم الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة، وتم تحديد عدد من المجالات ذات الأولوية وتقدير الميزانية اللازمة لتنفيذ الأنشطة. ووفقا للخطة. وفي ابريل 2020 أعلن مجلس الوزراء السوداني عدد من القرارات الاقتصادية من ضمنها، إنشاء صندوق استثماري يشارك فيه القطاع الخاص الوطني بجانب صندوق سيادي لإيداع التبرعات بالنقد الأجنبي والعملة المحلية. كما تم اعتماد 20 مليار جنيه ضمن الخطة لمساعدة الشرائح الضعيفة في المجتمع والأسر المتضررة من الحظر الصحي.

وتعمل وزارة الصناعة والتجارة على عدد من السياسات في جانب الحماية والحذر والتشجيع وحل المعوقات في إطار دعم جهود الدولة لمكافحة وتخفيف آثار وباء فيروس "كورونا" الاقتصادية والمالية على القطاع الصناعي الخاص والعام، وتشمل الآتي:

- دعم القطاعات الإنتاجية المتأثرة .
- البحث عن سبل لسدّ فجوة الاحتياجات بالتصنيع المحلي وارتياد مجال التكنولوجيا الطبية.
- تحفيز القطاعات الصناعية المهتمة بتصنيع أجهزة التنفس الصناعي، بالإضافة الى تشجيع قطاعات صناعة النسيج لتصنيع الكمامات.

- دعم المشروعات الخاصة بدعم المنظومات الصناعية المتكاملة المتمثلة في مدينة الجيلي الصناعية ومدينة الصناعات الغذائية ومدينة الصناعات الجلدية.
- دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة والعمل على تطوير المناطق الصناعية ومعالجة التداخلات في القطاع الصناعي بين الولاية والمحليات والمركز .
- تشجيع الصناعة الوطنية، فضلا عن زيادة الطاقة الإنتاجية للأجهزة والمعدات الطبية وتصنيع الكمامات بصورة تغطي الحاجة الفعلية لها،

وبجانب ذلك، تم إعداد المبادرة السودانية الطوعية لتصنيع أجهزة التنفس الصناعي، وتشكيل المنصة الوطنية لأغراض التوعية وتوفير الإمكانات والاحتياجات اللازمة لمكافحة كورونا. وعلى مستوى القطاع المالي، يتبنى بنك السودان المركزي السياسات الاحترازية الكلية بهدف تحقيق الاستقرار في القطاع المصرفي ذلك عن طريق تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي بما يضمن زيادة موارده، وخلق كيانات مالية ومصرفية قادرة على المنافسة داخليا وخارجيا، وتوجيه التمويل للقطاعات الإنتاجية وتعزيز دور القطاع الخاص، وتوسيع قاعدة الشمول المالي بتعزيز ونشر برامج التمويل الأصغر والصغير، وتوسيع قاعدة ومجالات استخدام وسائل الدفع الالكتروني.

جمهورية العراق

أنشأ العراق حساباً خاصاً تُودع فيه المبالغ المخصصة لمحاربة فيروس كورونا بقيمة أولية 20 مليون دولار بالإضافة إلى مساهمة بنك العراق التجاري بقيمة 5 مليون دولار، حيث خصص البنك المركزي في هذا الصدد مبلغ 30 مليار دينار عراقي لدعم جهود الحكومة العراقية في مواجهة الفيروس بالإضافة إلى ذلك، قدم البنك تسهيلات مصرفية تعمل على إعادة جدولة القروض المصرفية لدى القطاع الخاص وبالأخص تلك المستحقة على الشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن زيادة أجل السداد للقروض القائمة والمستقبلية للقطاعات الأكثر عرضةً لتداعيات الفيروس، وتخفيض تكلفة الاقتراض بهدف دعم جهود وزارة الصحة لمكافحة وباء كورونا، أنشأ البنك المركزي العراقي صندوقا لجمع التبرعات من المؤسسات المالية بتبرعات أولية قدرها 20 مليون دولار من البنك المركزي العراقي و5 ملايين دولار من بنك التجارة العراق.

وقد اتخذت وزارة الصناعة اجراءات خاصة وحددت رزما مناسبة لدعم الانتاج والتجارة على خلفية انتشار فيروس كورنا في البلاد. وتشمل هذه الإجراءات ما يلي:

- وضع خطط فاعلة لتأهيل وتشغيل المصانع وتعزيز الإنتاج الوطني لتوفير وتأمين حاجة القطاع الصحي من مختلف الأجهزة والمواد والمستلزمات الطبية والوقائية وتفعيل دور الصناعة العراقية في تعزيز الجهد الوطني للقضاء على الوباء.
- الإسهام الفاعل مع شركائها في احتواء ازمة تفشي فيروس كورونا. من خلال تعزيز دور شركات الوزارة المتخصصة بإنتاج الاوكسجين الطبي من أجل رفع الطاقات الإنتاجية للأوكسجين الطبي وتغطية الاحتياج المحلي بالكامل.
- تسخير كافة الإمكانيات والخبرات العلمية لهيئة البحث والتطوير الصناعي ومراكزها البحثية لغرض ايجاد الحلول المناسبة لتطوير الخطوط الانتاجية والمنتجات المحلية لشركات الوزارة.
- التوجيه بزيادة انتاج الكمامات الوقائية لتلبية الحاجة المحلية.

- تعزيز نشاط وجهود شركات الوزارة في إنتاج وتوفير مختلف مواد ومستلزمات الوقاية من فيروس كورونا
- تقديم الدعم والتسهيلات اللازمة لمشاريع القطاع الخاص وخصوصا خلال فترة جائحة كورونا وفقا لقانون الاستثمار الصناعي وامتيازاته.
- مبادرة المديرية العامة للتنمية الصناعية التابعة لوزارة الصناعة والمعادن في دعم الشباب الخريجين العاطلين عن العمل وتبني افكارهم الخلاقة وضمهم الى قافلة الصناعيين.

وفي إطار تبني آليات لدعم الائتمان والسيولة المصرفية، أطلق البنك المركزي قروضاً بقيمة خمس مليارات دولار، نحو أربعة منها للمصارف القطاعية وهي المصرف الصناعي والزراعي والعقاري وصندوق الإسكان، ومليار دولار للمصارف الخاصة لدعم المشاريع المتوسطة والصغيرة. كما أعلن البنك المركزي عن وقف إقرار الفوائد ومدفوعات السندات من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مبادرته الموجهة للإقراض، أصدر تعليماته بإلغاء عمولات هذه المدفوعات للأشهر الستة المقبلة. بالإضافة إلى تأجيل استيفاء الأقساط المترتبة عن المستفيدين من مبادراته الخاصة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمدة ثلاثة أشهر .

سلطنة عمان

اتخذت الحكومة العمانية إجراءات احترازية لمواجهة التداعيات السلبية لفيروس كورونا على الاقتصاد العماني، حيث اتخذت وزارة المالية بعض الإجراءات على صعيد الإنتاج والتشغيل، فيما أعلنت وزارة التجارة والصناعة عن إجراءات احترازية خاصة بعمل المنشآت الصناعية للحد من آثار انتشار فيروس كورونا، واتخذت غرفة التجارة والصناعة عدة إجراءات لحماية المستهلك ودعم القطاع الخاص الذي يعد أكبر المتضررين جراء تلك الأزمة. وفيما يلي التدابير الاقتصادية المتخذة لدعم المواطنين والقطاعات الاقتصادية المختلفة بهدف التخفيف من آثارا انتشار فيروس كورونا:

- تعليق الضرائب البلدية وبعض الرسوم الحكومية (حتى نهاية أغسطس) ومدفوعات الإيجار للشركات في المناطق الصناعية (للأشهر الثلاثة المقبلة.)
- إتاحة المخازن المتوفرة لدى الجهات الحكومية للقطاع الخاص بدون مقابل للسلع الاستهلاكية والغذائية لمدة 6 أشهر .
- إعفاء المنشآت التجارية من رسوم البلدية حتى نهاية شهر أغسطس.
- تأجيل أقساط قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستحقة للدفع لصندوق الرفد لمدة 6 أشهر. وصندوق الرفد هو صندوق يقدم تمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يديرها مواطنون عمانيون .
- تأجيل أقساط القروض المستحقة للدفع لبنك التنمية العماني لمدة 6 أشهر. وبنك التنمية العماني يقوم بتمويل عدة قطاعات في السلطنة، منها: الزراعة، صيد الأسماك، الصناعة، السياحة، التعليم، وتقنية المعلومات، وفق موقع البنك الرسمي .
- إعفاء المصانع في المدن الصناعية من الإيجارات لمدة 3 أشهر .
- إعفاء الشركات من رسوم تجديد السجلات التجارية ل 3 أشهر .
- تخفيض رسوم الشحن والتفريغ في الموانئ وتخفيض رسوم الشحن الجوي على منتجات الأغذية والأدوية
- خفض رسوم الموانئ والشحن الجوي.
- توفير السيولة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لمدة ست أشهر.
- اعتماد برنامج للقروض الطارئة بدون فوائد لمساعدة بعض الفئات الأكثر تضرراً من الشركات في السلطنة.

- تشكيل لجنة تتولى معالجة الآثار الاقتصادية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا بالتزامن مع بدء السلطنة مرحلة جديدة في التعامل مع الجائحة تحت شعار "عُمان نحو التعافي

وفي 18مارس، أعلن البنك المركزي العماني عن مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والمالية لدعم القطاع المصرفي، وقُدر تأثيرها من حيث السيولة الإضافية بـ 8 مليارات ريال عماني. وشملت هذه التدابير الآتي:

- تخفيض سعر الفائدة على عمليات الريبو بمقدار 75نقطة أساس إلى 0.5%.
- تمديد فترة عمليات التخفيضات في أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية الأخرى.
- تخفيض في احتياطي الحفاظ على رأس المال بنسبة 50%
- زيادة نسبة الإقراض بنحو 5%.
- قبول طلبات المقترضين المتضررين على الفور لتأجيل مدفوعات أقساط القروض للأشهر الستة المقبلة دون أن يكون لها تأثير سلبي على تصنيف مخاطر هذه القروض.
- تأجيل تصنيف مخاطر القروض المتعلقة بالمشاريع الحكومية لمدة ستة أشهر.

وفيما يتعلق بالمجال الصناعي اتخذت وزارة التجارة والصناعة مجموعة من الإجراءات والتدابير بهدف تسهيل عمليات الإنتاج وتوفير السلع والمنتجات الضرورية. وتشمل هذه الاجراءات ما يلي:

- تكوين فريق فني لمتابعة عمل المصانع العاملة في مجال السلع الأساسية والتأكد من مخزون المواد الخام الأولية والتأكد من توفر قطع الغيار لضمان استمرار عمل هذه المصانع.
- اعلان عددا من الإجراءات الاحترازية الخاصة بعمل المنشآت الصناعية بهدف الحد من آثار فيروس كورونا، والتي تتمثل في إجراءات إدارية وإجراءات داخل المصنع (خطوط الإنتاج).
- مواصلة دعم وتمكين الصناعات بما يتماشى مع استراتيجية التصنيع 2040 ومبادرة القيمة المضافة(ICV) ، ويمكن أن توفر السلع الطبية الأساسية والمتقدمة للاحتياجات العمانية والصادرات على المدى الطويل.
- تشجع المصانع العمانية على رفع وتطوير قدراتها الإنتاجية من خلال استخدام إمكانياتها المتعلقة بالبحث والتطوير واستغلال الموارد الموجودة لإنتاج المستلزمات الأساسية وتوفير الاحتياجات سواء الطبية أو غيرها.
- توفير المواد الخام مباشرة إلى السلطنة عن طريق الشحن البحري والجوي وبالتالي نتوقع عدم وجود إشكالية مستقبلا في توفر المواد الخام.
- إعطاء الموافقات للقطاع الخاص لتصنيع معدات الوقاية الشخصية بمواصفات عالمية، مثل المطهرات الطبية والقفازات والأقنعة وأدوات النظافة ...الخ.

دولة فلسطين

في مايو 2020 أعلن صندوق الاستثمار الفلسطيني عن إطلاق برنامج تمويلي طارئ باسم "إسناد" بقيمة 25 مليون دولار أمريكي يستهدف دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من النفاذ إلى التمويل ومواجهة تداعيات فيروس كورونا. وبهدف التخفيف من الآثار الاقتصادية المحتملة للأزمة على القطاعات الاقتصادية، وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والسياحة والفندقة، أعلنت مؤسسة النقد الفلسطينية حزمة من التسهيلات المصرفية للقطاع الخاص وقطاع الأعمال، تضمنت ما يلي:

- تأجيل الأقساط الشهرية لجميع المقترضين من الجهاز المصرفي.
- تأجيل استحقاقات الاعتمادات المستندية.
- تأجيل الأقساط الشهرية/ الدورية للقروض في قطاع السياحة والفندقة للأشهر الست القادمة قابلة للتمديد.
- عدم استيفاء أية رسوم أو عمولات أو فوائد إضافية على الأقساط المؤجلة.
- تسهيل إجراءات تمديد سقوف بطاقات الائتمان والسقوف الممنوحة للعملاء والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والعملاء الأفراد المتضررين من الأوضاع الاقتصادية.
- توجيه الائتمان الجديد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، ومنح سقوف ائتمانية مؤقتة للعملاء بما يسهم في الحفاظ على استمرار الدورة الاقتصادية.
- العمل على تعليق تصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة والعملاء الأفراد المتضررين من الأوضاع الاقتصادية على نظام الشيكات المعادة للأشهر الأربع القامة.

وفيما يتعلق بالمجال الاقتصادي نفذت وزارة الاقتصاد الوطني مجموعة من التدخلات منذ إعلان حالة الطوارئ لمواجهة الجائحة الصحية، بهدف تسهيل عمليات الإنتاج والاستيراد والتصدير، وحشد الدعم الدولي اللازم لدعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر. وتشمل هذه الخطوات ما يلي:

- إعداد خطة إنعاش اقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، عبر صندوق بقيمة مبدئية تبلغ 300 مليون دولار، بما يخلق حوافز لبعض القطاعات الأكثر تضررا من خلال برامج بنكية ميسرة وبتعزيز من الصناديق العربية والإسلامية.
- بذل الجهود بشأن تسهيل إدخال المواد الخام للصناعات الوطنية خاصة مادة الكحول المستخدمة في تصنيع المعقمات، بالإضافة إلى تلبية احتياجات ومستلزمات القطاع الصحي خاصة في مجالات (الكمامات، اللباس الواقي، المعقمات)، وذلك لتسهيل تشغيل 35 مصنعاً لإنتاج هذه الاحتياجات وفقاً للتدابير الصحية المعمول بها.
- بذل الجهود لحشد تمويلات لشركات غير ربحية تركزت معظمها في قطاع غزة ضمن مشاريع تنموية وزراعية وتنمية المرأة وفي مجال المساعدات الطبية وتعزيز القطاع الصحي، بالإضافة إلى مشاريع دعم نفسي واجتماعي للأطفال وغيرها من المشاريع.
- إنشاء صندوق لدعم وتمكين النساء من خلال مشروع (GROW) الممول من الحكومة الكندية بقيمة 50 ألف دولار.
- إعداد دليل برنامج الشراكة الاستثمارية للتنمية الإقليمية والتشغيل بدعم من الاتحاد الأوروبي كبرنامج مالي مخصص لدعم المستثمرين في مدينة غزة الصناعية بقيمة (7 ملايين يورو) ولمدينة أريحا الصناعية الزراعية بقيمة (2 مليون يورو).
- التنسيق مع الجهات الدولية لتقديم دعم فني، في عدد من المجالات، من بينها توريد معدات خاصة بفحص الغذاء للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي.

دولة قطر

لمواجهة تأثير كورونا على الاقتصاد القطري، تم الإعلان عن عدد القرارات والإجراءات، أبرزها تقديم محفزات مالية واقتصادية بمبلغ 75 مليار ريال قطري للقطاع الخاص، وقيام مصرف قطر المركزي بوضع الآلية المناسبة لتشجيع البنوك على تأجيل أقساط القروض والتزامات القطاع الخاص، مع فترة سماح لمدة 6 أشهر. وتهدف هذه الإجراءات إلى دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاعات المتضررة. وبجانب ذلك، تم تقديم عددا من المبادرات الداعمة للقطاعات الاقتصادية الحيوية ومن بينها قطاعات الصناعة والاستثمار والصحة والأمن الغذائي والمقاولات والبنوك والاستثمار، كما تم تشكيل لجنة مختصة بدراسة ومعالجة معوقات القطاع الخاص. وشملت الإجراءات المتخذة ما يلي:

- تأجيل الأقساط لجميع المقترضين لمدة 6 أشهر،
- إعفاء قطاعات الضيافة والسياحة والتجزئة، الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمجمعات من رسوم الكهرباء والماء .
- اعفاء السلع الغذائية والمستلزمات الطبية من الرسوم الجمركية لمدة ستة أشهر.
- أعفت مؤسسة قطر جميع مستأجري محلات البيع بالتجزئة، التابعة للشركات الصغيرة والمتوسطة، من دفع الإيجار لمدة 6 أشهر لدعمهم في مواجهة التحديات العالمية التي يفرضها فيروس كورونا.
- تحديد سعر وأرباح المطهرات والمعقمات.
- إعفاء المناطق اللوجستية والصناعات الصغيرة والمتوسطة من دفع الإيجار لمدة ستة أشهر.
- إعفاء المواد الغذائية والمعدات الطبية من الرسوم الجمركية لمدة ستة أشهر.

وأيضا، اتخذت وزارة التجارة والصناعة مجموعة من التدابير التي لضمان تدفق السلع الغذائية والدوائية وكافة المستلزمات الطبية بما يلبي احتياجات المواطنين والمقيمين ويتماشى مع الإجراءات الوقائية الهادفة للحد من انتشار فيروس كورونا، وإعفاء السلع الغذائية والطبية من الرسوم الجمركية لمدة ستة أشهر بما انعكس بشكل إيجابي على أسعار البيع للمستهلك، فضلا عن دعم القطاع الخاص عبر الإعفاء من رسوم الكهرباء والماء لمدة ستة أشهر. وعملت الجامعات والنوادي العلمية في قطر على دعم وتشجيع التصنيع لمواجهة وباء كورونا، حيث طور فريق بحثي وطني بكلية الهندسة بجامعة قطر تصاميم لأقنعة طبية باستخدام الطابعات ثلاثية الأبعاد لوقاية الأطباء وأفراد المجتمع من الوباء. كما قام النادي العلمي القطري بإنتاج المعدات الطبية الواقية للوجه، لتخفيف مخاطر انتقال عدوى الفيروس، والمخصص للاستخدام من قِبل شرائح المجتمع كافة، خصوصاً الكوادر الطبية. وكذلك، أطلقت أكاديمية قطر للمال والأعمال مبادرة تسمى» عزم«لتمكين الشركات في أوقات الأزمات بهدف التدريب ومساعدة رواد الأعمال الموهوبين والواعدين من القطريين للحد من المخاطر الإستراتيجية الرئيسية المرتبطة بوباء كورونا على القطاع المالي، وتسهيل تبني أفضل الممارسات لإدارة المخاطر من قبل الشركات خلال الأزمة العالمية الحالية . وكما وضع مصرف قطر المركزي آليات لتشجيع المصارف على تأجيل أقساط قروض والتزامات القطاع الخاص لفترة سماح مدتها ستة أشهر، وتم تخفيض سعر الفائدة على الودائع بمقدار 100نقطة أساس إلى 1%، وتخفيض سعر الإقراض بمقدار 175 نقطة أساس إلى 2.5%، وتخفيض معدل الريبو بمقدار 100نقطة أساس إلى 1.5%.

دولة الكويت

أطلقت الكويت مبادرة بإنشاء صندوق مساهمات لمواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد، كما وافقت الحكومة على تعديل ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية بزيادة بمبلغ قدره (500) مليون دينار كويتي لتغطية الاحتياجات الطارئة اللازمة لمواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد. وأقر مجلس الوزراء حزمة إجراءات، تضمنت 11 تدبيرا اقتصاديا وماليا لمواجهة تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد المحلي، وتخفيف الأعباء عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبعض فئات المجتمع، وشملت أبرز الإجراءات، ما يلي:

- وضع الآليات اللازمة لتأمين الحد الأدنى من الدخل، الذي يكفل مواجهة تكاليف المعيشة للعمالة المتضررة من الأزمة الحالية والمرتبطة بعقود.
- مساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعية والزراعية، عن طريق تأجيل الأقساط الممولة من قبل الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومحفظة التمويل الزراعي في البنك الصناعي.
- تقديم قروض بشروط ميسرة وطويلة الأجل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، عن طريق تمويل مشترك من البنوك المحلية والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تقديم إعفاءات حكومية للمؤسسات الاقتصادية المتضررة في القطاعات الاقتصادية المنتجة، وقطاع الجمعيات التعاونية من بعض الرسوم والمستحقات الحكومية، شريطة انعكاس هذه الإعفاءات على عملائهم.
- المحافظة على الدعم اللازم للإبقاء على استقرار مستويات أسعار المواد الغذائية والطبية.
- تأمين الحد الأدنى من الدخل للعمالة المتضررة، وكذلك تقديم الدعم لرواتب شريحة من أصحاب الأعمال المسجلين على الباب الخامس في نظام التأمينات الاجتماعية.
- مساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تأجيل الأقساط المستحقة، وتقديم قروض بشروط ميسرة وطويلة الأجل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم قروض ميسرة وطويلة الآجل للشركات والعملاء المتضررين.
- تأجيل مساهمات الضمان الاجتماعي من قبل أصحاب الأعمال في القطاع الخاص والنفطي لمدة 6 أشهر.
- منح إعفاءات حكومية للمؤسسات الاقتصادية المتضررة في قطاعات التصنيع والصناعة والجمعيات التعاونية من بعض الرسوم والمستحقات الحكومية (إذا تم تمرير هذه الإعفاءات لعملائها).
- تكليف الهيئة العامة للصناعة بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية والقطاع الخاص لاتخاذ الإجراءات اللازمة نحو زيادة الطاقة الإنتاجية وتشغيل المصانع المحلية لصناعة الكمامات ومواد التعقيم وفق المواصفات العالمية والمعتمدة من قبل وزارة الصحة لتوفير المخزون الاستراتيجي اللازم لتلك المواد.

وكذلك،أنشأ البنك المركزي الكويتي صندوقاً بقيمة 10 ملايين دينار كويتي بتمويل من البنوك الكويتية لدعم جهود الحكومة في مكافحة الفيروس، وأصدر تعليماته للبنوك بدعم الشركات المتضررة والشركات الصغيرة والمتوسطة. كما خفض البنك المركزي أسعار الفائدة على جميع أدوات السياسة النقدية بمقدار نقطة مئوية واحدة والتزم بتوفير السيولة حسب الحاجة. وكذلك، أعلنت جمعية المصارف الكويتية أن البنوك ستؤجل سداد القروض وتلغي الفائدة وأي رسوم أخرى للعملاء الكويتيين، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، لمدة ستة أشهر.

وفي إطار دعم وتحفيز القطاع الصناعي اتخذت الهيئة العامة للصناعة مجموعة من التدابير والمبادرات، منها ما يلي:

- تشكيل فريق لإدارة الأزمة من الإدارات المعنية في الهيئة لحصر كل المصانع المحلية ذات العلاقة بتوفير الكمامات الطبية بأنواعها المختلفة وكذلك أدوات التعقيم وكافة الاحتياجات الطبية لمواجهة تداعيات فيروس «كورونا» والعمل على تلبية احتياجات الجهات الحكومية والسوق المحلي.
- تنفيذ استراتيجية متكاملة، ترتكز عنصرين رئيسيين، الأول هو الرقابة الشاملة على المصانع المحلية للغذاء والدواء للتأكد من مطابقة منتجاتها للمواصفات القياسية، فيما ركز العنصر الثاني على التعرف على احتياجات المصانع المحلية من المواد الخام والعمل، وكذلك توفير كافة الأمور الإدارية والفنية والبشرية التي تمكنهم من العمل وفق المعايير المطلوبة وبما يتفق مع توجهات وزير التجارة والصناعة وقرارات مجلس الوزراء، والتي تهدف لتلبية احتياجات السوق المحلية من الأغذية والأدوية بالشكل المطلوب وبأسعار مناسبة تعزز مواجهة الدولة لتداعيات الأزمة.
- توفير كل ما تحتاجه المصانع الكويتية من مواد أولية لازمة للصناعة، بالإضافة إلى مكائن ومعدات تتطلبها المرحلة الحالية بهدف زيادة الإنتاج المحلي ذاتيا.
- تذليل المعوقات التي تواجه مستثمري القسائم الصناعية والمصانع المحلية لإيجاد حلول لها والعمل بطاقتها القصوى بما يحقق زيادة الطاقة الإنتاجية لتوفير مخزون استراتيجي من المنتجات التي يحتاج إليها السوق المحلي .
- الطلب من المصانع المحلية المعنية بإنتاج المواد الغذائية والصحية العمل بكامل طاقاتها الإنتاجية دون توقف لتغطية الطلب في السوق المحلي خلال الأوضاع الراهنة.
- توفير كافة المستلزمات الوقائية لتعزيز وتطوير أداء المصانع المحلية، وتعزيز التصنيع المحلي للكمامات الطبية وأدوات التعقيم .

الجمهورية اللبنانية

أنشأت الحكومة صندوقاً وطنياً للتضامن يقبل التبرعات العينية والنقدية، وتم تخصيص مبلغ 75 مليار ليرة لبنانية كحزمة مساعدات اجتماعية، وأعلنت وزارة المالية عن تمديد جميع المواعيد المتعلقة بدفع الضرائب والرسوم. كما قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع وزارات الصناعة والزراعة والدفاع والداخلية والعمل والمالية والاقتصاد والاعلام على وضع خطة يتم تنفيذها بالتنسيق مع البلديات ورؤساء البلديات والشؤون الاجتماعية لتوزيع سلة تضامن من المواد الغذائية والمطهرات للأسر التي تأثرت اقتصادياً ومالياً نتيجة تفشي الوباء. وكذلك، أصدر مصرف لبنان التعميم رقم 547 الذي يسمح للمصارف والمؤسسات المالية بتقديم قروض استثنائية بفائدة صفرية مدتها خمس سنوات بالليرة اللبنانية وبالدولار للعملاء الذين لديهم تسهيلات ائتمانية قائمة ولكنهم غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم، ومقابلة النفقات التشغيلية، أو عدم القدرة على دفع رواتب موظفيها حتى مايو 2020 نتيجة لتوقف النشاط بسبب فيروس كورونا. وبدوره سيوفر مصرف لبنان للبنوك والمؤسسات المالية ضمانات بفائدة صفرية لمدة خمس سنوات بالدولار تعادل قيمة القروض الاستثنائية الممنوحة.

وفي إطار دعم وتحفيز القطاع الصناعي اتخذت وزارة الصناعة مجموعة من التدابير والمبادرات تهدف إلى تحصين إطار العمل الآمن للعاملين في القطاع الصناعي، ومواكبة الإنتاج الوطني عبر إصدار مقاييس ومواصفات المواد والمعدات المرتبطة بمكافحة الوباء كما ونوعا وجودة، ونذكر من هذه التدابير ما يلي:

- إطلاق أعمال المجلس العلمي الاستشاري للتطوير الصناعي لمواكبة وزارة الصناعة في تحسين الإنتاج الصناعي وتطوير الصناعة المحلية وتحديثها.
- إطلاق مبادرة مع مصرف لبنان تحت عنوان Bridge Loan لتأمين سيولة من أموال الصناعيين في المصارف بقيمة 100 مليون دولار، كخطوة ضرورية لتمويل استيراد المواد الأولية للصناعة اللبنانية فضلا عن تأمين المنتجات والمواد المتعلقة بـ "تعزيز القدرات على التعامل مع وباء كورونا".
- العمل على دعم بعض الأفكار والأجهزة لنقلها إلى مرحلة الإنتاج الصناعي من خلال رعاية المبادرات المتعلقة بتصنيع اجهزة التنفس الاصطناعية والكمامات وتصنيع الروبوتات لنقل الغذاء الى المرضى، وربط أصحابها بالمصنعين وتزويدهم بالمواصفات والمعايير المطلوبة.
- إطلاق خطة مع الصناعيين تضمّنت تقديم تسهيلات مصرفية للمساعدة في شراء المعدات والأجهزة واستيراد المواد الأوّلية. وكذلك فتح الباب أمام الصناعيين لمساعدتهم على صنع المنتجات الضرورية كالأقنعة الواقية والألبسة الخاصة بالقطاع الطبي.
- اتخاذ سلسلة من التدابير تهدف لتحسين إطار العمل للعاملين في القطاع وجعله آمنا لمواكبة الإنتاج الوطني عبر إصدار مواصفات ومقاييس للمعدات المرتبطة بمكافحة الوباء في سبيل تنمية مستدامة .
- التحضير لإطلاق مبادرة أخرى بالتعاون مع مصرف لبنان تحت عنوان Oxygen Fund لدعم الصناعيين. وتستهدف المبادرة إنشاء صندوق لجمع 750 مليون دولار، وإطلاق برنامج إقراض مُستدام قابل للتطوير لمساعدة الصناعيين الصغار والمتوسطي الحجم على تمويل استيراد المواد الأولية.

دولة ليبيا

أعلنت حكومة الوفاق الوطني عن حزمة من 500 مليون دينار (حوالي 1% من الناتج المحلي الإجمالي) يتم توظيفها في الإنفاق الطارئ لمواجهة تفشي فيروس كورونا ستستهدف هذه الحزمة دعم النظام الطبي في توسيع نطاق الاختبارات والاستجابة لزيادة محتملة في الإصابات، وضمان تدفق إمدادات المعدات الطبية ومعدات الحماية نتيجة للأوضاع الداخلية التي تقلل من الواردات وتعوق التدفق الحر للسلع داخل الحدود الليبية. وكما تم تخصيص مبلغ 75 مليون دينار لصالح البلديات والمجالس المحلية واللجان التسييرية للصرف على متطلبات التشغيل ومستلزمات الوقاية ومكافحة العدوى .

وفي هذا السياق أصدر وزير الاقتصاد والصناعة القرار رقم (71) لعام 2020م بتشكيل لجنة فنية تتولى دراسة تداعيات جائحة كورونا على السوق الليبي والقطاع الخاص واقتراح مصادر بديلة لتوريد البضائع والمواد الخام للسوق الليبي والعمل على تذليل كافة الصعوبات واتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها انسياب السلع للسوق الليبي مع الجهات ذات العلاقة بالدولة واقتراح أي إجراءات مساندة للاقتصاد الليبي والقطاع الخاص الذي يتضرر من جائحة كورونا.

جمهورية مصر العربية

لمواجهة تداعيات أزمة تفشي وباء كورونا في مصر، تم إصدار عدد من القرارات الرئاسية، فضلاً عن تبني الحكومة مجموعة من الإجراءات الفورية، واتخاذها تدابير احترازية في موازنة العام المالي 2021/2020، بجانب إصدار قرارات حكومية لدعم قطاعات الصناعة والصادرات وسوق المال، بالإضافة إلى التدابير الاحترازية من قبل البنك المركزي. وقد أعلنت الحكومة عن سياسات تحفيزية بقيمة 100 مليار جنيه مصري للتخفيف من الأثر الاقتصادي لفيروس كورونا وتشمل تخفيض ضرائب البورصة وأسعار الطاقة للمصانع، وتأجيل سداد الضرائب العقارية للمصانع والمنشآت السياحية، وصرف مساندات تصديرية، وصرف منح استثنائية بقيمة 500 جنيه للعمالة غير المنتظمة. كما تم اتخذت الحكومة حزمة قرارات مهمة لدعم قطاع الصناعة، والتعامل مع التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا المستجد. وتضمنت القرارات ما يلي:

- خفض سعر الغاز الطبيعي للصناعة عند 4.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية، كما تقرر خفض أسعار الكهرباء للصناعة للجهد الفائق والعالي والمتوسط بقيمة 10 قروش، وسيتم تثبيت وعدم زيادة أسعار الكهرباء لباقي الاستخدامات الصناعية لمدة من 3 إلى 5 سنوات قادمة.
- توفير مليار جنيه للمصدرين خلال شهري مارس وأبريل 2020؛ لسداد جزء من مستحقاتهم وفقاً للآليات المتفق عليها (مبادرة الاستثمار والسداد النقدي المعلن عنها للمصدرين)، مع سداد دفعة إضافية بقيمة 10% نقداً للمصدرين في يونيو المقبل، وبما يُسهم في استمرار التأكيدات على جدية الحكومة لحل وسداد متأخرات المصدرين ومساندتهم.
- تأجيل سداد الضريبة العقارية المستحقة على المصانع والمنشآت السياحية لمدة 3 أشهر، والسماح بتقسيط الضريبة العقارية المستحقة على المصانع والمنشآت السياحية عن الفترات السابقة، من خلال أقساط شهرية لمدة 6 أشهر.
- تأجيل سداد الضريبة العقارية المستحقة على المصانع والمنشآت السياحية لمدة 3 أشهر، بجانب رفع الحجوزات الإدارية على كافة الممولين الذين لديهم ضريبة واجبة السداد مقابل سداد 10% من الضريبة المستحقة عليهم، بالإضافة إلى توفير مليار جنيه للمصدرين خلال شهري مارس وأبريل 2020، لسداد جزء من مستحقاتهم.
- رفع الحجوزات الإدارية على كافة الممولين الذين لديهم ضريبة واجبة السداد مقابل سداد 10% من الضريبة المستحقة عليهم وإعادة تسوية ملفات هؤلاء الممولين من خلال لجان فض المنازعات.
- التنسيق مع مجلس النواب لسرعة إقرار قانون المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وتعديلات قانون الضريبة العقارية؛ لتفعيل حزمة الحوافز الواردة بقانون المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر للشركات.
- تخفيض تكاليف الطاقة بالنسبة للقطاع الصناعي بأكمله.
- تخفيض العبء الضريبي للعقارات في القطاعين الصناعي والسياحي وتعزيز دفع الإعانات للمصدرين.

المصدر: المركز الإعلامي لمجلس الوزراء بجمهورية مصر العربية

وبجانب ذلك، اتخذت وزارة الصناعة والتجارة مجموعة من الإجراءات الوقائية والتحفيزية التي تستهدف القطاع الإنتاجي لتلبية الطلب المتزايد على منتجات الصناعة الوطنية سواء للسوق المحلية أو الخارجية، وكذا مساندة القطاع التصديري لزيادة معدلات الصادرات لمختلف القطاعات. وفيما يلي بعض الإجراءات المتخذة في هذا الشأن:

- تشكيل لجنة لإدارة الازمات بالوزارة تتولى متابعة تنفيذ الاجراءات الاحترازية التي اقرتها الحكومة بهدف الحفاظ على صحة وسلامة العاملين بالوزارة والجهات التابعة لها.
- عقد سلسلة من اللقاءات المكثفة مع ممثلي القطاع التصديري ورجال الاعمال وممثلي الغرف الصناعية والتجارية، تهدف إلى معالجة المعوقات وضمان استمرارية العمل في كافة القطاعات الإنتاجية والتصديرية، وتوفير المستلزمات الإنتاجية وتصنيعها محليا.
- التواصل مع المصانع للتأكد من توافر مستلزمات الإنتاج وبصفة خاصة المستوردة منها لضمان استمرار عمليات التشغيل وعدم توقف حركة الإنتاج، وكذا متابعة انتظام سلاسل التوريد بين كل حلقات الصناعة.
- تكليف كل أجهزة الوزارة بتقديم مزيد من الدعم والمساندة اللازمة للقطاعات الإنتاجية والتصديرية للاستعداد لما بعد مرحلة كورونا.
- دعم وتشجيع المبادرات التي تساهم في تعميق الصناعة المحلية، وتقليل الواردات.
- الاهتمام بدعم ومساندة قطاع المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

المملكة المغربية

أنشأت السلطات في المملكة المغربية "الصندوق الخاص لتدبير ومواجهة وباء فيروس كورونا" ورصدت له من الميزانية العامة للدولة اعتمادات مالية بمبلغ 10 مليارات درهم بشكل رئيسي، بالإضافة إلى مساهمات العديد من الهيئات والمؤسسات والأفراد. وسيغطي هذا الصندوق تكاليف تحسين المرافق الطبية وتأهيل الآليات والوسائل الصحية، سواء فيما يتعلق بتوفير البنية التحتية الملائمة والمعدات والوسائل الإضافية التي يتعين اقتناؤها بكل استعجال. وكما سيعمل الصندوق على دعم الاقتصاد الوطني لمواجهة تداعيات هذا الوباء من خلال التدابير التي ستقترحها لجنة اليقظة الاقتصادية (CVE)، التي تم تأسيسها في إطار

المجهودات الإستباقية التي تقوم بها الحكومة لمواجهة الانعكاسات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للجائحة على الاقتصاد الوطني. وقد اتخذت هذه اللجنة العديد من التدابير لفائدة المقاولات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر والمهن الحرة التي تواجه صعوبات بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد.

وكذلك،اعتمد بنك المغرب مجموعة من التدابير الجديدة، سواء في مجال السياسة النقدية أو على الصعيد الاحترازي لدعم ولوج الأسر والمقاولات إلى القروض البنكية في مواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد، بما يشمل:

- إمكانية لجوء البنوك إلى كافة وسائل إعادة التمويل المتاحة، بالدرهم وبالعملات الأجنبية.
- توسيع نطاق السندات والأوراق المالية التي يقبلها بنك المغرب في مقابل عمليات إعادة التمويل الممنوحة للبنوك.
- تمديد آجال عمليات إعادة التمويل.
- تعزيز برنامجه الخاص بإعادة تمويل المقاولات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، عن طريق إدماج القروض التشغيلية، إلى جانب قروض الاستثمار، والرفع من وتيرة إعادة تمويلها.
- لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة سيتم تعليق مدفوعات التزاماتهم المالية حتى 30يونيو. وسيتم إنشاء خط ائتمان مصرفي جديد لتمويل النفقات التشغيلية للشركات، وهو ما يضمنه صندوق الضمان المركزي .

وقد نجح المغرب في تحويل أزمة فيروس "كورونا" إلى فرصة لتطوير صناعته وتحفيز اقتصاده من خلال ملاءمة الآلية الصناعية من أجل تصنيع المنتجات الحيوية وذات الأولوية، هي مقاربة اعتمدتها مجموعة من الشركات الصناعية المغربية التي لقيت التشجيع من طرف السلطات العمومية. وكذلك، اتخذت وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي، مجموعة من التدابير والإجراءات، نذكر منا ما يلي:

- إطلاق برنامج "امتياز تكنولوجيا " عبر الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة لدعم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة التي تستثمر في مجال تصنيع المنتجات والمُعِدّات المستعملة في مواجهة هذه الجائحة.
- دعم وتحفيز الشركات الوطنية لتصنيع الكمامات والقفازات وأجهزة التنفس الاصطناعي والمنتجات ومعدات منتجات النظافة...الخ، لتحقيق الاكتفاء الذاتي ومن ثم التوجه نحو التصدير.
- إعداد بروتوكول تدبير خطر العدوى بوباء كوفيد 19 في أماكن العمل، بالتعاون مع وزارة الشغل والإدماج المهني يحدد التدابير الوقائية التي يتعين على أرباب العمل التقيد بها وتنفيذها. ووضع حقيبة تواصلية خاصة بالتدابير الصحية رهن إشارة التُّجار والصُّناع تشرح البروتوكولات الصحية المتعيَّن اتباعها.
- اتخاذ التدابير اللازمة لإنتاج الكمامات الوقائية ومواد التطهير والتعقيم، لمواجهة جائحة كورونا فيروس، وكذلك العمل على توحيد جهود عدة كفاءات مغربية من أجل تصميم وإنتاج أجهزة وطنية للتنفس الاصطناعي ترتكز على المعايير الدولية الخاصة بإنتاجها وفعاليتها وإجراء الاختبارات عليها.
- إطلاق عرض لدعم الاستشارة والخبرة التقنية لفائدة المقاولات الصناعية الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة من أجل مواكبتها في تدبير الصعوبات الناجمة عن الجائحة وإعداد مخططات لإعادة انطلاق أنشطتها. ويشمل العرض ستة محاور: إعداد مخططات تدبير الأزمة أو إعادة الانطلاق، وتدبير السيولة والتمويل، ومواكبة مُسيّر المقاولة والموارد البشرية، وتأمين وتنمية المبيعات، وترشيد عمليات الإنتاج وسلسلة التوريد، علاوة على التحول الرقمي للمقاولة.

- مساعدة المؤسسات المتضررة من الأزمة، واتخاذ إجراءات تحفيزية أخرى لفائدة المؤسسات الصناعية المتضررة خاصة الصغيرة والمتوسطة منها.
- عقد جملة من اللقاءات التشاورية مع مختلف الفاعلين في الحياة الاقتصادية الوطنية لتحديد الصعوبات التي يواجهها المستثمرون والمتعاملون الاقتصاديون وإيجاد حلول لها.

وفي مجال دعم قطاع الصناعات التقليدية والحرفية، فقد عملت الجهات المعنية على إرساء تدابير خاصة بدعم الصناع والتعاونيات العاملة في قطاع الصناعة التقليدية، بهدف دعم قدراتها التنافسية وتأهيلها لولوج مجال التسويق الإلكتروني، وإطلاق مبادرات تهدف إلى إيجاد منافذ لتسويق منتوجاتها، خاصة بعد إلغاء عدد من المعارض والتظاهرات التجارية.

الجمهورية الإسلامية الموريتانية:

أطلقت السلطات حساباً خاصاً لمواجهة كورونا باسم "الصندوق الخاص للتضامCovid-19" حيث بلغت قيمة التبرعات حتى 14 ابريل 2020حوالي 582مليون أوقية. كما تم اتخاذ مجموعة من التدابير لدعم وتمويل الاقتصاد، تتمثل في الآتي:

- تخفيض معدل الفائدة من 6.5% إلى 5.%
- تخفيض معدل الإقراض الهامشي من 9% إلى 6.5%
- تخفيض نسبة متطلبات الاحتياطي من 7% إلى 5.%
- العمل بآلية الودائع الدائمة.
- تجميد التغطية الإلزامية المطبقة عند فتح الاعتمادات المستندية بالنسبة للسلع الأساسية. ويدخل هذا التجميد حيز التنفيذ اعتبارا من يوم 24/03/2020، ويمتد لفترة شهرين قابلة للتجديد.
- وضع آلية للمبادلة المجانية (swap) للعملات الأجنبية مقابل العملة المركزية. ويتيح هذا الإجراء للبنوك التجارية إمكانيةَ تقديم ضمانات بالعملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية، وذلك لمدة شهر واحد قابلة للتجديد.

وبجانب ذلك، أعدت وزارة الصحة خطة استجابة قصيرة الأجل بقيمة 10 ملايين دولار لاحتواء تفشي الوباء. تشمل الخطة ما يلي:

- شراء اللوازم والمعدات الطبية.
- تعيين موظفين طبيين إضافيين.

ومن المتوقع أن تعلن الحكومة قريباً عن مجموعة كبيرة من التدابير لمواصلة التصدي للوباء ودعم السكان والاقتصاد، بما في ذلك تقديم المساعدة المالية للأشخاص والشركات المتضررة .

رابعا:

مبادرات المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين لدعم القطاع الصناعي

رابعا: مبادرات المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين لدعم القطاع الصناعي

تعتبر القطاعات الصناعية والتعدينية في الدول العربية من بين القطاعات الاقتصادية المتأثرة بتداعيات هذا الوباء، وعلى وجه الخصوص المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر. واهتماما من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بالمساهمة في جهود التضامن العربي للحد من تداعيات جائحة كورونا المستجد(COVID-19) ، ورصد انعكاساتها على القطاع الصناع في الدول العربية، فقد سارعت المنظمة إلى اتخاذ عدد من المبادرات والإجراءات، والمتمثلة في الآتي:

(1) إنشاء المنصة العربية لطلبات وعروض المنتجات الصناعية ومواكبة تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد(COVID-19)

في إطار مواكبة تطورات وتداعيات جائحة كورونا المستجد ، ورصد انعكاساتها على القطاعات الصناعية والتعدينية، أطلقت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين مبادرة نوعية تتمثل في إنشاء المنصة العربية لطلبات وعروض السلع والمنتجات الصناعية ومواكبة تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد(COVID-19) على الرابط الالكتروني **aidmo.org/covid19** لتكون بمثابة نافذة تفاعلية لصانعي السياسات والمعنيين بقطاعات الصناعة والتعدين والمواصفات. وذلك باعتبار أن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الدول العربية في ظل تطورات وتداعيات جائحة فيروس كورونا(Covid-19) ، يتمثل في توفير السلع والمنتجات الغذائية والمعدات الصحية والطبية والوقائية، باعتبارها تشكل أكثر المنتجات التي عليها الطلب في ظل الظروف الراهنة. ولذلك، فقد أصبح من الضروري العمل على اتخاذ التدابير التي تمكن الدول العربية من تلبية الطلب المتزايد على هذه السلع والمنتجات.

وتهدف المنظمة من خلال إنشاء هذه المنصة إلى تعزيز جهودها المتعلقة بمتابعة مستجدات وتداعيات جائحة كورونا المستجد (COVID-19) ، ودعم جهود الدول الأعضاء في مواجهة تداعيات هذه الجائحة، ورصد انعكاساتها على القطاعات الصناعية والتعدينية، وتقديم الدعم الفني واقتراح أفضل الحلول للتعامل مع الأوضاع الحالية الطارئة والحد من انعكاساتها على هذه القطاعات. كما تهدف المنظمة من خلال هذه المنصة الى وضع خبراتها ومواردها الفنية رهن إشارة الدول الأعضاء

وفي هذا السياق، فإن هذه المنصة مخصصة لتجميع الطلبات والعروض المتاحة في المواقع الرسمية للدول والمتعلقة بتلبية احتياجاتها من السلع والمنتجات الغذائية والصحية والطبية، بالإضافة إلى عرض لبعض الشركات والمصانع العربية التي لديها قدرات إنتاجية عالية وفائض في الإنتاج وقادرة على تلبية هذه الاحتياجات، بالإضافة الى مجموعة متنوعة ومتكاملة من البيانات والأخبار العربية ذات الصلة بالمبادرات والتدابير المتخذة لمواجهة تداعيات هذه الجائحة. وباستطاعة الجهات الحكومية المهتمة ومؤسسات القطاع الخاص، أن يساهموا في هذه المنصة من خلال تسجيل بياناتهم وإدخال الطلبات والعروض المتعلقة بالسلع والمنتجات المذكورة أعلاه. ويتم تحديث المنصة باستمرار وفقا للمستجدات.

وتشتمل هذه المنصة على مجموعة من المداخل التي يتم تحديثها باستمرار، وتشمل الآتي:

- مدخل تعريفي: يتضمن التعريف بالمنظمة والمنصة .
- مدخل العروض والطلبات: ويتضمن الطلبات والمناقصات المتاحة في المواقع الرسمية للدول والعروض المقدمة من الدول الشركات والمتعلقة بتلبية احتياجاتها من السلع والمنتجات الغذائية والصحية والطبية، بالإضافة إلى عرض لأسماء وعناوين والمواقع الالكترونية لبعض الشركات والمصانع العربية ذات العلاقة، وكيفية التسجيل بالمنصة.
- مدخل المواصفات القياسية: ويشتمل على بعض المواصفات العربية والدولية ذات العلاقة بمجالات صناعة المعقمات والكمامات والقفازات والأثواب الطبية، بالإضافة الى بعض الإصدارات ذات العلاقة.
- مدخل التعدين: يتضمن بعض الإصدارات والانفوغرافيك حول تداعيات جائحة كورونا على إنتاج وأسعار نمو بعض المعادن .
- مدخل التدابير والمبادرات: ويشتمل على المبادرات والتدابير العربية المتخذة من القطاعين العام والخاص لدعم القطاع الصناعي والتعديني وغيرها من التدابير، التعاون والتنسيق العربي، والابتكارات والاختراعات العربية .
- مدخل مواضيع ذات العلاقة: ويشتمل على: تقارير ودراسات عربية ودولية، أدلة وإرشادات وقائية وأسئلة وأجوبة حول جائحة كورونا .

(2)عقد اجتماع عن بُعد لمسؤولي الصناعة العربية لمناقشة تطورات وتداعيات جائحة كورونا المستجد(Coivid-19)

في ضوء التحديات غير المسبوقة التي تواجهها الصناعة العربية جراء تداعيات جائحة كورونا المستجد، ولضرورة مناقشة الأساليب والوسائل الكفيلة بالحد من الآثار السلبية الناجمة عنها، وكذلك التشاور والتنسيق وتبادل الخبرات والمعلومات وتوحيد الجهود وتعزيز الإمكانيات لمواجهة هذه الأزمة، عقدت المنظمة اجتماعا افتراضيا يوم الأربعاء 22 ابريل 2020 بمشاركة وكلاء وزارات الصناعة في 14 دولة عربية بالإضافة منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، وناقش الاجتماع الذي ترأسته دولة الكويت البنود الآتية:

1. مبادرة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين المتعلقة بإنشاء المنصة العربية لطلبات وعروض المنتجات الصناعية ومواكبة تداعيات جائحة كورونا المستجد.
2. آثار الجائحة على القطاع الصناعي العربي وسبل مواجهتها والحد من تداعياتها .

وقد تمخض عن الاجتماع المخرجات الآتية:

- تثمين مبادرة المنظمة بإنشاء المنصة العربية لطلبات وعروض المنتجات الصناعية ومواكبة تداعيات جائحة كورونا المستجد، والعمل على استمراريتها لتشمل مستقبلا جميع المنتجات الصناعية المتوفرة لدى الدول العربية.
- دعوة المنظمة إلى مخاطبة غرف التجارة والصناعة العربية للتفاعل معها وحث منتسبيها من الشركات الصناعية والتصديرية إلى تسجيل بياناتها على المنصة والتعريف بمنتجاتها.
- دعوة الدول العربية للاتخاذ التدابير الآتية:
  - العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والمنتجات الغذائية والدوائية والمعدات الطبية والصحية لتلبية الطلب المتزايد عليها في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية المحتملة.
  - تحديد نقاط اتصال من وزارات الصناعة العربية للمتابعة والتنسيق مع المنظمة في هذا الشأن .

- تشجيع التجارة البينية العربية للسلع والمنتجات الصناعية لتعزيز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- دعم قدرات القطاع الصناعي، وخاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر للمحافظة على مناصب الشغل.
- دعم الشراكة الصناعية بين القطاعين العام والخاص (PPP) في الدول العربية وتشجيع الاستثمارات العربية البينية بما يحقق التكامل الصناعي العربي.
- وضع رابط المنصة على المواقع الالكترونية لوزارات الصناعة العربية بهدف الترويج لها لدى القطاعين العام والخاص ودعوتهما للتفاعل مع المنظمة وإدخال البيانات والطلبات والعروض المتعلقة بالسلع والمنتجات الصناعية على المنصة.
- إمكانية عقد اجتماعات تنسيقية أخرى عند الضرورة لمتابعة تداعيات هذه الأزمة.

(3)توفير المواصفات القياسية ذات العلاقة بصناعة المعدات المستلزمات الطبية والصحية.

نظرا لأهمية الالتزام بتطبيق المواصفات القياسية كأحد المتطلبات الأساسية للمنتجات الصناعية، واعتباراً للظروف التي تمر بها الدول العربية في ظل انتشار وباء فيروس كورونا المستجد، والحاجة الماسة إلى توفير المستلزمات الضرورية للوقاية والعلاج منه. فقد سارعت المنظمة إلى تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء لمساعدتها على الاستجابة العاجلة للطوارئ الصحية وعلى تصنيع المنتجات الحيوية لمعالجة الأزمة الصحية، وبادرت بالتواصل والتنسيق مع هيئات التقييس العربية وعدد من المنظمات الدولية المعنية بالمواصفات واللوائح الفنية، حيث تم توفير أزيد من مئة (100) مواصفة قياسية من مصادر متنوعة وذات العلاقة بصناعة المعقمات والكمامات والقفازات والأثواب الطبية ومواد التنظيف والتطهير وأجهزة التنفس الصناعي وغيرها من المعدات الوقائية، باعتبارها تشكل أكثر المنتجات التي عليها الطلب في ظل هذه الظروف الراهنة وإتاحتها للدول العربية الأعضاء للاستفادة منها واستخدامها كمراجع لإعداد مواصفات وطنية أو تحديث وتطوير ما هو معتمد لديها حتى توفر للمواطن العربي منتجات بنفس مواصفات مثيلاتها العالمية والتي يمكن استخدامها في مواجهة تداعيات هذه الجائحة. وتشمل المواصفات المتعلقة بصناعة المعدات والمستلزمات الصحية ما يلي:

- قائمة بعناوين المواصفات اللبنانية والمصرية، وهي متاحة لأجهزة التقييس في الدول العربية الأعضاء من خلال القاعدة التفاعلية لمشاريع المواصفات القياسية العربية الموحدة للمنظمة.
- مواصفات المنظمة العالمية للتقييس(ISO) ، وهي متاحة للاطلاع مجانا للعموم.
- مواصفات الجمعية الأمريكية للفحص والمواد (ASTM) وهي متاحة للتحميل مجانا للعموم.
- مواصفات المعهد البريطاني للمواصفات (BSI) وهي متاحة للتحميل مجانا للعموم.
- مواصفات الهيئة الكهروتقنية الدولية (IEC) ويمكن الحصول على النسخة الدولية منها مجاناً للجهات العاملة على تطوير أجهزة التنفس الصناعي أو التي تعمل على تحويل خطوط التجميع الحالية إلى إنتاج أجهزة التنفس الصناعي.

(4) تنظيم ورش العمل عن بُعد وإعداد الدراسات في المجالات ذات العلاقة بتداعيات جائحة كورونا المستجد

في إطار متابعة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين لتداعيات الأزمة الحالية بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد COVID-19 وتأثيراتها على الصناعة العربية، وانطلاقا من دورها في دعم تحقيق التنمية الصناعية العربية المستدامة، قامت المنظمة بتنظيم عدد من الأنشطة والفعاليات عبر تقنية التواصل عن بُعد، بالإضافة إلى إعداد عدد من الدراسات ذات الصلة بتداعيات جائحة كورونا. وذلك، لمناقشة الجوانب المتعلقة بالأساليب والوسائل الكفيلة بالحد من الآثار السلبية الناجمة عنها، والتنسيق وتبادل الخبرات والمعلومات وتوحيد الجهود لمواجهة هذه الأزمة. وفيما يلي بعض هذه الفعاليات:

- **جلسة حوارية عن بُعد حول مستجدات سلامة الغذاء في ظل جائحة كورونا المستجد**

تمحورت الجلسة حول مناقشة الجوانب الآتية:

- ✓ التحديات والمخاطر التي يواجهها قطاع سلامة الغذاء في ظل جائحة كورونا، حيث تم التطرق إلى: الإجراءات الوقائية المرتبطة بسلامة الغذاء، الغش الغذائي.، تأثير كورونا على قطاع الغذاء، المسؤولية المشتركة لضمان سلامة الأغذية وجودتها.
- ✓ مستجدات هيئة الدستور الغذائي في ظل جائحة كورونا، وتم التطرق فيها إلى: ريادة هيئة الدستور الغذائي في عولمة النظافة الغذائية، وعلاقتها بالتجارة الدولية، إصداراتها في هذا المجال.

- **ورشة عمل حول ريادة الأعمال في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في ظل مواكبة تداعيات جائحة فيروس كورونا**

تم خلال هذه الورشة مناقشة الجوانب المتعلقة بإستراتيجية مواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد وكيفية الخروج منها بأقل الخسائر، وتسليط الضوء على دور رواد الأعمال في النهوض بالمشروعات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة، والإجراءات التي يجب اتخاذها لدعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة في ظل جائحة كورونا، استشراف مستقبل تكنولوجيا المعلومات من خلال رواد الأعمال. وصدرت عن الورشة مجموعة من التوصيات نذكر منها، ما يلي:

- ✓ العمل على إعداد مخطط إنقاذ لتفادي إفلاس المقاولات الصغيرة والمتوسطة، والعمل على وضع برنامج لمساعدة المقاولات على استئناف نشاطها بعد جائحة كورونا.
- ✓ إنشاء وحدة لإدارة المخاطر ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتفادي تداعيات الكوارث والأزمات والتنبؤ بها.
- ✓ العمل على تطوير إدارة المقاولات (الشركات الصغيرة والمتوسطة) من خلال الإبداع والابتكار لتقديم حلول جديدة غير نمطية.
- ✓ حث جهات التمويل العربية على إعداد أدلة تعريفية لتسهيل حصول رواد الأعمال على تمويل لإنشاء مشاريعهم.
- ✓ دعوة المعنيين في الدول العربية لإنشاء أو تطوير مراكز متخصصة لتسويق وإنتاج ونشر خدمات رواد الأعمال لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ إشراك أجهزة الإعلام في الدول العربية لنشر ثقافة الريادة والترويج لرواد الأعمال خاصة المبدعين والمبتكرين.
- ✓ أهمية إصدار تشريعات لتعلم ريادة الأعمال ونشر ثقافتها في جميع مراحل التعليم والتوجه نحو التعلم التطبيقي والفني.

- ✓ تعزيز مكانة المنظمة كبيت خبرة عربي متميز، بتوفير الخبرات العلمية والعملية التي تساعد الدول العربية على مواكبة تطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم رواد الأعمال العرب.
- ✓ حث المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين على إعداد برنامج تدريبي لاكتساب الخبرة وبناء المهارات لتأهيل العناصر الريادية قبل إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- **ورشة عمل حول " المدن الذكية المستدامة في ظل جائحة كورونا**

بمشاركة خبراء من القطاع الحكومي والخاص والمنظمات الدولية، تم انعقاد هذه الورشة ضمن جهود المنظمة للتعريف بمفهوم المدن الذكية ودورها في توطين الاستدامة الاقتصادية والمجتمعية والبيئية في الدول العربية. حيث أبرزت الجائحة حتمية التحول نحو المشروعات والمدن الذكية المستدامة من أجل استمرارية الحياة ودوران عجلة الإنتاج، وأهمية امتلاك الدول العربية مدن ذكية مستدامة، يتم تصميمها وفق معايير الجودة والتنافسية الدولية لتواجه تغيرات نمط الحياة في العمل والتجارة والدراسة والترفيه، و كذا الزيادة المتسارعة في تعداد السكان.

وناقشت الورشة أربعة محاور رئيسية تتضمن: تطبيقات الذكاء الاصطناعي والمعايير الدولية في بناء مدينة المعرفة Cognitive city،المدن الذكية في ظل التغيرات الراهنة، واقع وآفاق التحول الرقمي للمجتمع: الخدمات العمومية، بالإضافة إلى بعض التجارب العربية الرائدة في هذا المجال. وصدرت عن الورشة مجموعة من التوصيات نذكر منها، ما يلي:

- ✓ التوسع في توفير الخدمات والمرافق التي تخدم أهداف التحول نحو المدينة الذكية-المستدامة: الإدارة الرقمية عن بعد E-Gouvernance، التوسع في وسائل النقل العام النظيف، التسوق عن بعد، التعليم الرقمي عن بعد E-learning، توسيع الولوج لخدمة الإنترنيت، التخفيف من الهوة الرقمية بين أحياء المدينة من جهة وبين المدن والأرياف من جهة ثانية،
- ✓ تطوير مؤشرات قابلة للقياس لتقييم مدى تحقيق وإدماج أبعاد الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي والاستدامة البيئية، في تخطيط وتنفيذ مخططات التنمية الحضرية في المنطقة العربية،
- ✓ تبادل التجارب الناجحة في مجال تطبيقات المدينة الذكية-المستدامة بين البلدان العربية، وخلق تآزر فيما بينها، بدعم وإشراف المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.
- ✓ دعم دراسة تسريع سبل الانتقال إلى اقتصاد المعرفة، كرافعة لاقتصادات البلدان العربية في فترة ما بعد جائحة كورونا
- ✓ إنشاء فريق عمل عربي مشترك تحت إشراف المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، لتوطيد ثقافة وتحفيز تطبيقات المدينة الذكية والمستدامة في المنطقة العربية.
- ✓ تحفيز القطاع المالي في المنطقة ليصبح أكثر وعيا واستباقية في التعامل مع الاستثمارات والمشاريع الصديقة للبيئة. (الاستثمار في الاقتصاد الأخضر والدائري، دعم المقاولات الناشئة للإنشاء مشاريع ذات صلة بموضوع المدينة الذكية – المستدامة والابتكار الرقمي)،
- ✓ الربط بين سياسات الاستدامة وممارسات التخطيط الحضري من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة.

- **فعاليات الأسبوع العربي للاعتماد والسلامة الغذائية**

تم عقد فعاليات الأسبوع العربي للاعتماد والسلامة الغذائية خلال الفترة) 6-10يونيو2020) تحت شعار "معا لتطوير البنية التحتية للاعتماد وسلامة الغذاء لضمان حماية المستهلك العربي"، وذلك بالتنسيق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

وتضمنت فعاليات الأسبوع العربي للاعتماد والسلامة الغذائية تنظيم عدة ورش عمل تم عقدها عن بُعد، بهدف تسليط الضوء على سبل تطوير البنية التحتية للاعتماد والسلامة الغذائية في المنطقة العربية، وإبراز الدور المحوري الذي تلعبه في حماية المستهلك العربي، بالإضافة إلى دعم قدرات أعضاء الجهاز العربي للاعتماد والفريق العربي المتخصص لسلامة الغذاء. وفيما يلي الفعاليات التي تم عقدها بهذه المناسبة :

- ✓ ورشة إقليمية حول الممارسات المثلى في إنشاء وتشغيل المعامل المختبرية للأغذية والأعلاف: تم عقد هذه الورشة ضمن مشروع الجهاز العربي للاعتماد ومشروع المبادرة العربية لسلامة الأغذية وتسهيل التجارة. وتم التطرق فيها لأهمية وجود مختبر مرجعي عربي للغذاء ومختبرات مرجعية وطنية للغذاء في الدول العربية والمستلزمات والمتطلبات اللازمة لإنشاء مثل هذه المختبرات.
- ✓ جلسة حوارية تحت عنوان "نحو سياسية عربية لسلامة الغذاء: تم خلالها القاء الضوء على أهمية وجود سياسة عربية لسلامة الغذاء واستعراض المبادئ الرئيسية والعناصر الأساسية لنظم سلامة الغذاء ، وقد شاركت المنظمة في هذه الجلسة ب الحوارية بمداخلة تم خلالها مباركة خطوة مشروع المبادرة في تشكيل مجموعة عمل من أعضاء الفريق لإعداد وثيقة السياسة العربية لسلامة الغذاء، واستعرض مراحل انشاء الجهاز العربي للاعتماد ودور المنظمة في ذلك، بالإضافة الى ابراز الدور الذي تلعبه المنظمة في سياق مشروع المبادرة العربية لسلامة الغذاء.

- ✓ **ملتقى الجهود العربية المشتركة لمواءمة وتطوير أنظمة الاعتماد وسلامة الغذاء**: تم خلالها القاء الضوء على محاور وثمار الجهود العربية التي تم تحقيقها حتى الآن بهدف تحسين البنية التحتية للاعتماد ومواءمة أنظمة سلامة الغذاء في الدول العربية. خلال المشروعين الإقليميين. وقد تضمن الاجتماع مداخلات لمسؤولي المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية الشريكة تمحورت حول الجهود المبذولة في هذا المجال. وقد تم خلال مداخلة المنظمة التطرق إلى ثلاث محاور: المحور الأول تناول أهمية التنسيق العربي المؤسساتي في مجالي الاعتماد وسلامة الغذاء، والمحور الثاني حول الدور الذي تلعبه المنظمة في سياق تنفيذ مشروعي المبادرة العربية لسلامة الغذاء والجهاز العربي للاعتماد، وأما المحور الثالث فقد تمحور حول متطلبات المرحلة المستقبلية في مجالي الاعتماد وسلامة الغذاء.
- ✓ إطلاق البروشور الجديد للجهاز العربي للاعتماد والذي تضمن مزايا اتفاقية الاعتراف المتعدد الأطراف للجهاز ARAC MLA والموقع الالكتروني الجديد ونظام تكنولوجيا المعلومات للجهاز.
- ✓ ورشة تدريبية إقليمية حول كيفية الاستعداد لتقييم نظراء الجهاز واستكمال الوثيقة الجديدة من تقرير التقييم الذاتي IAF/ILAC A3-3/2020 حول أداء هيئة الاعتماد.
- ✓ ورشة تدريبية إقليمية حول تطوير مجالات الاعتماد الجديدة ومتطلبات التقييم القائم على المخاطر لهيئات الاعتماد العربية.

- **ورشة عمل حول آليات تحويل مشاريع الصناعات التقليدية والحرفية إلى صناعات تصديرية بعد جائحة كورونا** عقدت المنظمة هذه الورشة بالتعاون مع: وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي بالمملكة المغربية، غرفة الصناعة التقليدية لجهة فاس– مكناس، منظمة المرأة العربية، مؤسسة دار الصانع، ومركز التكوين والتأهيل لحرف الصناعة التقليدية بمراكش. شارك فيها مشاركين من 16 دولة عربية، بالإضافة إلى عدد من المنظمات والهيئات العربية والإقليمية.

تم خلال هذه الورشة إلقاء الضوء على واقع وآفاق الصناعة التقليدية في الوطن العربي ومناقشة سبل الرفع من تنافسيتها الاقتصادية وإبراز دور التجارة الالكترونية في تسويق منتجاتها في ظل التأثيرات السلبية لهذه الجائحة. وصدرت عن الورشة عدد من التوصيات، من بينها:

- ✓ دعم قدرات الصناعات التقليدية والحرفية للمحافظة على مناصب الشغل، واتخاذ المزيد من الإجراءات التحفيزية والتدابير المالية لدعم الصناع التقليديين والحرفيين لمجابهة تداعيات جائحة كورونا المستجد.
- ✓ الاهتمام بتطبيق المواصفات والجودة للحفاظ على صورة المنتجات الحرفية العربية وضمان استمراريتها وتنافسيتها وتيسير حماية الملكية الفكرية وتسجيل براءات الاختراع وعلامات الجودة المميزة للصناعات التقليدية والحرفية.
- ✓ التنويع من فرص الترويج والتسويق لمنتجات الصناعات التقليدية والحرفية عبر إحداث فضاءات عصرية لعرض وتسويق المنتجات الحرفية وتنظيم معارض مشتركة بين الدول العربية وإتاحة الفرص للحرفيين للمشاركة في المعارض الدولية والصالونات المهنية وتعزيز الفرص التصديرية.
- ✓ الاهتمام بتطوير قطاع الحرف التقليدية من خلال ربطه بقطاع البحث العلمي، والتوعية بالتكنولوجيات الجديدة في مجالات الإنتاج والتصميم والتسويق والخامات الجديدة.
- ✓ اعتماد التكوين عن بعد في منظومة التكوين المهني بقطاع الصناعة التقليدية وتمكين فئات المتدربين من النساء والشباب من اكتساب المهارات وضمان استمرارية نقل الموروث الثقافي من جيل لآخر.

تعزيز التعاون العربي ودعم الشراكة الصناعية بين القطاعين العام والخاص (PPP)، وتشجيع الاستثمارات العربية البينية في مجال الصناعات التقليدية والحرفية بما يحقق التكامل الصناعي العربي.

- **ورشة العمل حول "دعم الاستثمار التعديني ما بعد جائحة كورونا المستجد**

تم خلال هذه الورشة مناقشة تداعيات جائحة كورونا على قطاع التعدين، والتدابير المتخذة والداعمة له في ظل الوضع الراهن، متطلبات الاهتمام بتحفيز الاستثمار التعديني في الدول العربية في فترة ما بعد الجائحة، وإبراز دور التعدين التقليدي والصغير في دعم الاقتصاد المحلي والتنمية المجتمعية. وشارك في الورشة أكثر من 100 مشارك يمثلون العديد من الجهات العربية ذات العلاقة بقطاع التعدين في 12 دولة عربية. وصدرت عن الورشة التوصيات الآتية:

- ✓ وضع إستراتيجية وخارطة طريق محلية لتحفيز الاستثمار التعديني ما بعد جائحة كورنا المستجد.
- ✓ تكثيف عمليات البحث والاستكشاف للمعادن الإستراتيجية من خلال تحسين المخصصات المالية نظرا لتوقع زيادة الطلب عليها خلال الفترة المقبلة.
- ✓ تثمين الموارد المعدنية وتعزيز قيمتها المضافة في إقامة صناعات تحويلية لتحقيق الاكتفاء الذاتي وخلق مناصب عمل جديدة ودائمة.
- ✓ النظر في إمكانية إنشاء سوق عربي للخامات المعدنية لتعزيز دور التكامل والتنسيق العربي مع تحقيق منافسة تكاملية تعدينية.
- ✓ تأهيل الكوادر العاملة في قطاع التعدين مع التركيز على تحسين قدرات المتخصصين في جذب المستثمرين.
- ✓ تعزيز المبادرات والإجراءات المحلية لتخفيف الأثر الناجم عن جائحة كورونا على المستثمرين في قطاع التعدين.
- ✓ تحديث القوانين والتشريعات التعدينية مع الأخذ في الاعتبار تداعيات جائحة كورونا.
- ✓ تطوير آليات تشغيل التعدين الصغير والتقليدي لتحسين دورهما في دعم الاقتصاد الوطني والتنمية المجتمعية.

- **ورشة عمل حول دور الحاضنات الصناعية ومسرعات الأعمال في الحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا**

تهدف هذه الورشة إلى إبراز أهمية الحاضنات ومسرعات الأعمال في المجال الصناعي كوسيلة للحد من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا، والعمل على استيعاب الشباب وأصحاب المبادرات والخريجين الجدد في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة. وشارك فيها مشاركين من 15 دولة عربية، بالإضافة إلى عدد من المنظمات والهيئات العربية والإقليمية. وصدرت عن الورشة عدد من التوصيات، من بينها:

✓ التأكيد على أهمية الحاضنات ومسرعات الأعمال في دعم وتنمية المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وتعزيز د ورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

✓ دعم قدرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر للمحافظة على مناصب الشغل، واتخاذ المزيد من الإجراءات التحفيزية والتدابير المالية لدعم المؤسسات الناشئة ورواد الأعمال لمجابهة تداعيات جائحة كورونا المستجد.

✓ حث الدول العربية على إنشاء المزيد من الحاضنات المتخصصة التي تدعم اقتصاد المعرفة، وإشراك القطاع الخاص في إدارتها ودعمها والعمل على استدامتها.

✓ تشجيع إنشاء حاضنات الأعمال التي تهدف إلى توفَير بيئة عمل وسطية ومناسبة بين مؤسسات التشغيل والتكوين والتدريب والبحث العلمي، والعمل على إدراج موضوع الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في المناهج التعليمية العربية.

✓ التأكيد على أهمية إقامة حاضنات افتراضية عن بُعد لتقديم الحلول والاستشارات والخدمات الاستثمارية المثُلى لرواد الأعمال وللمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والناشئة في مجالات مختلفة تتوافق مع متطلبات سوق العمل.

✓ دعوة الحاضنات الصناعية والتكنولوجية إلى إنشاء منصات الكترونية للتعريف بالمشروعات المحتضنة ومساعدة رواد الأعمال على نشر أفكارهم وتسويق مشروعاتهم وإتاحتها للمستثمرين لإمكانية تمويلها.

✓ تعزيز التعاون وتبادل الخبرات والزيارات البينية بين منتسبي حاضنات ومسرعات الأعمال العربية، وتشجيع الاستفادة من الخبرات العربية العاملة بالخارج في هذا المجال.

✓ تشجيع إحداث مؤسسات وتكتلات تجمع ما بين الحاضنات ومسرعات الأعمال والريادة والابتكار في مكان واحد وربطها بمؤسسات التشغيل والتكوين والتدريب والبحث العلمي.

- **إعداد بيانات إحصائية بطريقة الإنفوجر افيك (Infographics)**

في إطار مواكبة تطورات وتداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19) وتحديدا في قطاع التعدين، قامت المنظمة بإعداد مجموعة من البيانات الإحصائية بطريقة الإنفوجرافيك(Infographics) ترتكز حول آثار هذه الجائحة على +الصناعات التعدينية وانعكاساتها على أسعار المعادن والتوقعات المستقبلية لها. وتتضمن هذه البيانات الإحصائية قطاعات: الذهب، النحاس، الرصاص، النيكل، الحديد، القصدير/ الزنك، الحديد والصلب، الألمنيوم.

- **دراسة حول " أثر جائحة كورونا المستجد (COVID-19) على قطاع التعدين والتوقعات المستقبلية له"**

تتناول الدراسة تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على قطاع التعدين خلال الربع الأول لعام 2020، حيث أثرت هذه الجائحة على سلاسل الإنتاج وقيدت الحركات التجارية للصناعات التعدينية مثل الحديد الصلب والألمنيوم والأسمدة بسبب فرض إجراءات الحظر الصحي. كما تتطرق الدراسة إلى انعكاسات هذه الجائحة على أسواق الصناعات التعدينية وأسعار المعادن الثمينة (الذهب، الفضة والبلاتين) والمعادن الأساسية (النحاس، الرصاص، النيكل، القصدير والزنك) وغيرها، وتستشرف الدراسة الأفاق المستقبلية لهذه للصناعات التعدينية والمعادن سواء على المدى القريب أو على المدى البعيد في أفق عام **2030**.

الخلاصة:

تسببت هذه الجائحة في إيقاف العديد من العمليات الإنتاجية سواء بصورة جزئية أو كلية وأثرت على التجارة الخارجية للسلع والمنتجات الصناعية، نتيجة لتأثر سلاسل الإنتاج والتوريد العالمية بسبب عمليات الإغلاق والإجراءات الاحترازية. غير أن حجم تأثير هذه الجائحة يختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر، كما أن آلية التعامل معها تختلف من قطاع صناعي إلى آخر.

وقد اتخذت المؤسسات المعنية بالقطاع الصناعي في الدول العربية إجراءات وتدابير ومبادرات للحد من تداعيات جائحة كورونا منذ المراحل الأولى من تفشي المرض، ولا زالت مستمرة في تقديم حوافز الدعم والتشجيع للقطاعات الصناعية المتضررة ومساعدتها على التكيف مع هذه الأزمة وتوجيهها لتوفير الاحتياجات الحالية والمستقبلية من السلع والمنتجات الضرورية.

وتعتبر هذه مرحلة مهمة للصناعة العربية من أجل القيام بدورها وصولا للاكتفاء الذاتي، وتغطية نسبة كبيرة من نقص الواردات، حيث أظهرت هذه الجائحة الأهمية الإستراتيجية للمنتج المحلي بسبب توجهات كافة دول العالم لتأمين احتياجاتها الداخلية من المنتجات الضرورية ومن المواد الأولية والوسيطة التي يتم استخدامها في العمليات الإنتاجية. وفي ذلك فرصة مستقبلية لرفع نسبة القيمة المضافة للمنتجات العربية وتعزيز تنافسيتها. وكذلك، فقد كشفت الجائحة عن أهمية بناء وتعزيز القدرات الصناعية لتحمل الأزمات والاستجابة لها بشكل مناسب، وضرورة تعزيز سلاسل الإمداد والتوريد التي تربط الصناعات العربية ببعضها البعض وعدم الاعتماد على سلاسل التوريد خارج المنطقة. وكما أكدت الجائحة على حقيقة أن الصحة أولاً، وهذا بلا شك سيدفع نحو زيادة الاستثمارات في الصناعات المرتبطة بالقطاع الصحي، مثل صناعة الأدوية والأدوات الصحية والمستلزمات الطبية والوقائية.

وعلى الرغم من الآثار السلبية لجائحة كورونا على الصناعة في الدول العربية من خلال التوقف الجزئي للإنتاج وتعطيل الإمدادات، إلا أنها قد نجحت خلال هذه الأزمة في إثبات كفاءتها وقدرتها على تلبية احتياجات المواطنين من السلع والمنتجات المحلية، واستفادت من الإجراءات التي اتخذتها الدول لدعم وتحفيز القطاعات الصناعية وتشجيعها على العمل بكامل طاقتها الإنتاجية لتوفير كافة المنتجات وتعويض أي نقص يمكن أن ينتج عن توقف عمليات الاستيراد من الأسواق العالمية. كما أن هناك بعض الآثار الإيجابية للجائحة على القطاع الصناعي ككل، وأهمها ما يلي :

- ساهمت الجائحة في تسريع الابتكارات ورفع سقف التوقعات في مجال رقمنة الصناعة وإدخال تقنيات الثورة الصناعية الرابعة في التصنيع، حيث لوحظ أن هذه الجائحة أدت إلى اتجاه بعض الصناعات لإنتاج أدوات مبتكرة للتعقيم، واستخدام الطباعة ثلاثية الأبعاد، خاصة في صناعات مستلزمات الوقاية والأدوات الطبية، وهذا سيساعد المصانع على تحقيق مرونة كبيرة في عمليات الإنتاج وتعدد المنتجات وسرعة تلبية احتياجات السوق، وهو ما سوف يدفع العديد من الصناعات لوضع عملية التحول الرقمي في قمة أولوياتها خلال الفترة القادمة.
- استفادت بعض الصناعات من الجائحة، وخاصة صناعات الأدوية والمستلزمات الطبية والصحية، والصناعات الغذائية، وذلك بسبب زيادة الطلب على منتجاتها، وأصبحت بعض المصانع في هذه الصناعات تعمل بكامل طاقتها حتى تلبي زيادة الطلب على منتجاتها .

- زيادة طلبات المصانع لتغيير النشاط بسبب تغيرات الطلب في السوق المحلي والأسواق الخارجية، مثل صناعات النسيج والملبوسات التي تحول عدد كبير منها لصناعة الكمامات الطبية، لتلبية زيادة الطلب عليها، خاصة بعد اتخاذ القرارات الملزمة بارتداء الكمامات في المناطق العامة، ومنع الدخول إلى المصانع والمنشآت بدونها .
- خلق فرصة كبيرة أمام الصناعات العربية لإنتاج بديل للمنتجات المستوردة من الخارج في ظل تأخر وصول بعضها من الخارج وزيادة تكاليف الشحن.
- إن أزمة كورونا تمثل فرصة كبيرة للتعزيز التجارة العربية البينية، عبر التركيز على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات المحلية والحدّ من الاستيراد عبر تصنيع المدخلات والمستلزمات الإنتاجية اللازمة للصناعات المختلفة. كما أنها أكدت على حول خطورة الاعتماد على مصدر وحيد للسلع الأساسية والوسيطة وأنه يجب تنويع هذه المصادر، عبر تكامل الصناعات العربية والتوجه لتعزيز الاستثمارات العربية المشتركة، مما يخلق فرصاً هائلة للصناعات الصغيرة القائمة والجديدة لتكون مغذية ومكملة للصناعات الكبيرة وهو ما يوفر فرص العمل ويرفع من تنافسية المنتجات الصناعية في الأسواق العربية والدولية.

وفيما يلي بعض التوصيات لتعزيز قدرات الصناعة العربية في ظل تداعيات جائحة كورونا سواء على المدى القصير والمتوسط أو على المدى الطويل:

- الاستمرار في تقديم حزمة الحوافز الحكومية للقطاع الصناعي طالما لم تزول أسباب تقديمها، ومواصلة دعم القطاعات الصناعية المتضررة من تداعيات جائحة كورونا ومساعدتها على التكيف مع هذه الأزمة، وتوجيهها لتوفير الاحتياجات الحالية والمستقبلية من السلع والمنتجات الضرورية.
- دعم الصناعات التي أظهرت فيروس كورونا أهميتها مثل صناعات الأغذية والأدوية والمستلزمات والمعدات والطبية والصحية، والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من منتجاتها لتلبية الطلب المتزايد عليها في ظل الأزمة وتغطية حاجة السوق المحلية ومن ثم التوجه نحو التصدير للخارج.
- تحفيز التوجه نحو الصناعات التي تلبى الطلب المحلى كبديل للواردات وخاصة الصناعات التي تتمتع فيها الدول بميزة نسبية، بما يساهم في الحد من الواردات التي لديها مثيل من الصناعة المحلية من جانب، ودعم حصة الصناعة المحلية في السوق المحلي من جانب آخر.
- تغيير نمط اندماج الصناعات العربية في سلاسل التوريد والإمداد العالمية، وتنويع مصادر حصولها على مستلزمات الإنتاج وتقليل اعتمادها على الأسواق الخارجية بقدر الإمكان، وذلك للحد من تأثر الصناعة بالصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد.
- التشجيع على إنشاء سلسلة الصناعات المعتمدة على بعضها محليا وعربيا، وتعميق التصنيع المحلى ومساندة المصانع، ولاسيما التي تستورد غالبية مستلزمات إنتاجها، للوصول إلى بدائل محلية أو من أسواق عربية بديلة للأسواق التقليدية، مما يعزز التكامل الصناعي العربي ويخفض التكاليف ويسهل سلاسل الإمداد،
- تشجيع التجارة البينية العربية للسلع والمنتجات الصناعية لتعزيز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتعزيز المشروعات الصناعية المشتركة.

- دعم قدرات القطاع الصناعي، وخاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وإدماجها في سلاسل القيمة الخاصة بها، تسهيل عملها ومساعدتها في الاستمرار بأعمالها للمحافظة على مناصب الشغل.
- تعزيز منظومة الاكتفاء ودعم القدرة على تأمين السوق المحلي من احتياجاته الغذائية في مواجهة أزمة كورونا، وضمان استمرارية انسياب المواد الأولية اللازمة للتصنيع، وخاصة للقطاعات ذات الأولوية، وإلغاء الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج لتخفيف الأعباء المالية على المصانع.
- دعم الشراكة الصناعية بين القطاعين العام والخاص وتشجيع الاستثمارات العربية البينية بما يحقق التكامل الصناعي العربي. وعقد اللقاءات مع مختلف الفاعلين في الحياة الاقتصادية لتحديد الصعوبات التي يواجهها المستثمرون والمتعاملون الاقتصاديون وإيجاد حلول لها.
- الاهتمام بتوفير المعلومات والإحصاءات المحدثة المتعلقة بالقطاع الصناعي وفقا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية (ISIC)، والتي تمكن من تقييم الآثار الناتجة عن فيروس كورونا المستجد على الصناعة العربية. وذلك، لإتاحة المجال للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين للاستفادة منها في إعداد الدراسات والاستشرافية ووضع الاستراتيجيات والخطط لدعم وتنمية القطاع الصناعي خلال المرحلة الحالية ومرحلة ما بعد كورونا، بما يلبي متطلبات تحقيق التنمية الصناعية العربية الشاملة والمستدامة.

قائمة المراجع:

- اتحاد المصارف العربية: إضاءة على الإجراءات الدولية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا وتوصيات للمصارف العربية ومقترحات للجهات الرقابية/ ابريل 2020
- اتحاد المصارف العربية: تأثير جائحة كورونا على النمو الاقتصادي العالمي والعربي/ مايو 2020
- د. أحمد قنديل: كورونا يهدد قطاع الطاقة العالمي بالشلل، جريدة الشرق الأوسط /الاثنين 13 أبريل 2020 العدد[15112]
- «ألبا» تعلن نتائجها المالية للربع الأول من عام 2020: جريدة أخبار الخليج العدد: 15391- الأربعاء الموافق 13 مايو 2020 / http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1209047
- الاتحاد العربي للحديد والصلب-https://aisusteel.org/2020/04/world-crude-steel-production-decreased-by-6-in-march/
- أ.د. علي محمد الخوري: مستقبل الاقتصاد العربي تحت وطأة الأزمات المركبة دراسة موجزة حول آثار أزمة وباء كورونا على الدول العربية وتوصيات عامة لمتخذي القرار وراسمي السياسات، إصدار مجلس الوحدة العربية، القاهرة 2020.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في مصر /نشرة المعلوماتية العدد 98 أبريل 2020.
- د. صدفة محمد محمود: إدارة أعمال الأوبئة، مداخل غير تقليدية لتكيف القطاع الخاص مع جائحة كورونا، سلسلة دراسات خاصة الصادرة عن مؤسسة المستقبل للدراسات المتقدمة بأبوظبي/ العدد مايو8- 17 2020
- صندوق النقد العربي: حزم التحفيز المتبناة لمواجهة تداعيات فيروس كورونا المُستجد / موجز سياسات العدد الثاني عشر ابريل 2020.
- صندوق النقد العربي: تقرير "آفاق الاقتصاد العربي " الإصدار الحادي عشر – أبريل 2020
- صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي /إبريل 2020
- شركة البوصلة الذهبية للاستثمار: قطاع التعدين السعودي، أثر جائحة كورونا المستجدCOVID-19
- غيتا غوبيناث، الحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا بوضع سياسات موجهة كبيرة، مدونات صندوق النقد الدولي 10 مارس 2020
- كورونا يهدد قطاع الطاقة العالمي بـ«الشلل»: مقال صادر بجريدة الشرق الأوسط العدد [15112] يوم الاثنين الموافق 13 أبريل 2020
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التحديات الناشئة في المنطقة العربية في ظل فيروس كورونا،/ ابريل 2020
- -لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعي لغربي آسيا(اسكوا): فيروس كورونا التكلفة الاقتصادية على المنطقة العربية. /2020
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعي لغربي آسيا(اسكوا): آثار جائحة كوفيد-19 على الاقتصادات العربية التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر. Brief Policy/2020/ESCWA/E6.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استجابة اقليمية طارئة للتحفيف من تداعيات الوباء فيروس كورونا
- مجلس الغرف السعودية: الآثار الاقتصادية لكوفيد 19/ أبريل 2020
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي: انتشار فيروس كورونا المستجد (COVID-19) في الأردن: الاستجابة الأولية/2020
- المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: تأثير جائحة كورونا (كوفيد -19) في دول مجلس التعاون على الجوانب الصحية والاجتماعية والاقتصادية مايو 2020
- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: تقرير خاص حول تأثير جائحة كورنا في دول مجلس التعاون على الجوانب الصحية والاجتماعية والاقتصادية / مايو 2020.

- د. مغاوري شلبي: تأثير جائحة كورونا على واقع ومستقبل القطاع الصناعي في مصر، دراسة ضمن سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري الصادرة عن المعهد القومي للتخطيط/ الإصدار رقم (16)/ القاهرة .2020
- المندوبية السامية للتخطيط: مذكرة إخبارية حول الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني الفصل الأول من سنة 2020
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(الأوابك): التطورات في الأوضاع البترولية العالمية في ظل جائحة فيروس كورونا / مايو 2020
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك:) النشرة الشهرية اوابك /السنة 46 العدد 4-5 ابريل- مايو 2020.
- المنظمة العربية للسياحة والإتحاد العربي للنقل الدولي: تقرير مشترك حول التعامل مع انتشار فيروس كورونا / 8 مايو 2020
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات : التجارة العربية السمات والاتجاهات 2020، نشرة ضمان الاستثمار، العدد 1 لسنة 2020.
- د. الوليد أحمد طلحة: التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، اصدارات صندوق النقد العربي /أبريل2020.
- د. الوليد أحمد طلحة وهبة عبد المنعم: حزم التحفيز المتبناة في مواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد في الدول العربية، إصدارات صندوق النقد العربي ضمن سلسلة موجز سياسات العدد 12/أبريل2020
- اتحاد الغرف العربية، ابريل 2020
- الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء: مبادرات حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لمواجهة أزمة كورونا/ مايو 2020.
- المواقع الالكترونية لوزارات الصناعة في الدول العربية
- IMF (2020), "World Economic Outlook", April 2020. Available at https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2020/04/14/weo-april-2020
- International Energy Agency Global Energy Review 2020/The impacts of the Covid-19 crisis on global energy demand and CO2 emissions/ Flagship report - April 2020
- The World Bank's Report on Commodity Markets Outlook implication of covid -19 for commodity April 2020
- World Economic Forum; Impact of COVID-19 on the Global Financial System: Platform for Shaping the Future of Financial and Monetary Systems Recommendations/ April 2020
- World Bank: Global Economic Prospects JUNE 2020
- https://initiatives.financialsector.gov.sa/Pages/default.aspx
- https://www.worldsteel.org/media-centre/press-releases/2020/March-2020-crude-steel-production.html
- UNCTAD; Global Trade Update, COVID-19 causes international trade to collapse/ June 2020
- UNIDO; World Manufacturing Production Statistics for Quarter I, 2020
- جهاز التخطيط والاحصاء بدولة قطر على الرابط الالكتروني https://www.psa.gov.qa
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء على الرابط الالكتروني الاتي:https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.
- المعهد الوطني للإحصاء (احصائيات تونس) على الرابط الالكتروني: http://www.ins.tn/sites/default/files/publication/
- الهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية على الرابط:https://www.stats.gov.sa/